



332.5  
H986A



332.77:H96bA

الحسيني ، أحمد بن أحمد .

بهجة المشتاق في بيان حكم : كاة الأمانة

332.77

H96bA

~~MAR 159~~

~~FE 21'59~~

~~MAR 12'59~~

~~602263~~

~~1 Feb 58~~



Decorative border on the left edge of the page.

Decorative border on the left edge of the page.

Decorative border on the left edge of the page.

27. 51. 2. 53



332-77

H966A

C.1

# بهجة المشتاق

﴿ في بيان حكم زكاة أموال الاوراق ﴾

— — — — —

لناظم عقدها \* وناسج بردها \* علامة عصره \* وفريد  
دهره \* من برائق فكره فتح ما أغلقه الزمن من  
باب التحقيق \* وبصائب بجنه أظهر ما خفي من  
مكنون التدقيق \* قدوة العلماء العاملين \*  
وانسان عين الفضلاء النابغين \* السيد الشريف  
الحسيب النسيب صاحب السعادة والاقبال  
﴿ السيد أحمد بك الحسيني ﴾  
نفع الله المسلمين بعلومه آمين

— — — — —

طبعت على نفقة سعادة المؤلف وفقه الله لنشر أمثاله

— — — — —

وذلك بمطبعة ( كردستان العالمية ) لصاحبها الفقير اليه  
﴿ فرج الله زكي الكردي ﴾ بدرب المسمط بملك سعادة  
المفضل المؤلف المذكور بجمالية مصر القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ

٣٣٢-٧٧  
H966A  
C.1





الحمد لله زكى نفوس أخصائه المخلصين \* وانى حب  
طاعته في قلوب أوليائه المقربين \* وجعل في أموال  
الاغنياء الميسرين \* حقا للسائلين والمحرومين \* وأعد مانع  
حق الفقير العذاب الشديد \* بقوله ( يوم نقول لجهنم ها  
امتألت وتقول هل من مزيد ) \* ( والذين يكنزون الذهب  
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم  
يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم



وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون)\*  
 ووعد الذين يتقون ربهم أجورهم بما كانوا يكسبون\* وهو  
 وعد من كريم خبير فقال ( ان الله يدخل الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات جنات تجري من تحتها الانهار يحلون فيها من أساور  
 من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حريرا)\* ( ان الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا  
 خوف عليهم ولا هم يحزنون)\* ويطاف عليهم بآنية من فضة  
 وأكواب كانت قواريرا\* قوارير من فضة قدروها تقديرا\*  
 واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا\* عاليهم ثياب سندس  
 خضر واستبرق وحلوا أساور من فضة وسقاهم ربهم شرابا  
 طهورا)\* والصلاة والسلام على كنز الجود والاحسان\*  
 ومعدن الفضائل والعرفان\* سيدنا محمد سيد ولد عدنان\*  
 وآله وصحبه مائةا ق النيران\*

﴿وبعد﴾ فيقول أفقر من خط بالقلم في قرطاس\* وأحوج  
 من استتضاء في سلوك مهابع الرشاد بنبراس\* المتوسل  
 بالرسول النبي الامي\* أحمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد



الحسيني \* عفى الله عن هفواته \* وتجاوز عن سيئاته \*  
 وغفر لوالديه \* وحشر آباء الظاهرين \* مع الذين أنعم  
 الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين \*  
 لقد تواردت الاسئلة على عن حكم الزكاة في الاوراق المستعملة  
 الآن في المعاملة المسماة باوراق (البنك نوت) \* ولعمري ان  
 الجواب عنها مع صعوبة استخراجها لا يصح عنه السكوت \*  
 سواء كان بالنفي او الثبوت \* ولما ساورتني الامراض \* وصار  
 جوهر صحتي من اغراض هذه الاعراض \* حتى ترخصت  
 في العام الماضي بالفطر في شهر الصيام \* ولم اصم فيه من عامنا  
 هذا غير ثلاثة ايام \* وحجر على الاطباء من قبل النظر في  
 المعقولات \* واستخراج النتائج من المقدمات \* وكنت ممن  
 جانب الكسل \* وحبب اليه العمل \* وحالت بيني وبين الدأب  
 في العمل \* الا ما كان على الرغم عن الاطباء في بعض الايام \*  
 من الاسراع لكتابة شيء في شرح الام (مرشد الانام) \* مخافة  
 حلول الاجل \* قبل بلوغ الامل \* وحرصا على اتمام ربح العبادات \*  
 قبل مفاجأة هاذم اللذات \* فلم استطع ان اكتب جوابا عن تلك



الاسئلة شافيا \* ولا حكما عن المسئلة مقنعا للسائلين وباغراضهم  
 وافيا \* الى ان يسر الله أحكم الحاكمين \* ووصلت من هذا الشرح  
 الى زكاة الدين في أثناء (المجلد العشرين) \* فقادني ذلك الى النظر  
 في حكم زكاة الاوراق المتعامل بها وغيرها \* وبعثني على  
 مراجعة القوانين الموضوعه والبحث عن جميع اوراق العالم المسماة  
 (بالبنك نوت) وعن ترجمة ما كتب عليها بلغاتها العديدة بأسرها \*  
 واضطرتني الضرورة بان أبحث عن نقود ذلك العالم من ذهب  
 وفضة وغيرها ليعلم من في يده شيء من تلك الاوراق نصاب  
 الزكاة في مقدار ديونها فوفيت المقام حقها بما وصلت اليه طاقتي  
 واحتملته قوتي وزدت على ذلك بيان حكم الزكاة في باقي الاوراق  
 التي تسمى (بالاسهم والبونات) مما فشى وجوده الآن \* واشتغل  
 ببيعته وشرائه كثير من أهل الزمان \* ولما وجدت ما كتبتة وافيا  
 بالمراد \* محصلا لجواب ما طلبه أهل كثير من البلاد \* انتزعت  
 ما كتبتة في شهر ناهذا (شهر الصيام) وجعلته رسالة مستقلة وسميته  
 (بهجة المشتاق) \* في بيان حكم زكاة أموال الاوراق \* فان جاء  
 ما كتبتة صوابا فهو من فيض الكريم الرحمن \* وان كان خطأ فمن



زلات الانسان \* ومن علم اني لم اسبق بهذا النمط الى الكتابة في  
 هذا الموضوع الذي نزل فيه الاقدام \* وتحارفيه الافهام \* وفهم  
 أنه لم يركض في حلبة بيان هذا الحكم قلم من اقلام علماء  
 المسلمين \* ولم يعن أحد من فضلائهم ببيان حقيقة ذلك وتطبيقه  
 على قواعد الدين \* كان حقيقا بالتماس المعذرة ان وجد مجالا  
 للانتقاد \* وخليقا باسباب توب المغفرة ان نعق ناعق المكابرة  
 والعناد \* والله المسؤول في اتمام ما توخينا \* والتوفيق لما فيه  
 رضاه وهذا نص ما كتبناه

قد وردت الى أسئلة كثيرة من بلاد عديدة عن حكم  
 الزكاة في الورق المسمى (بالبنك نوت) الذي يستعمله الناس في  
 البلاد وقد طالعت رسائل ألف في حكم الزكاة عنه ولم أجدها  
 وافية بالغرض بل ان حكمها غير صحيح وقد عزى الى شيخنا  
 العلامة شيخ الاسلام شمس الدين محمد الانبائي فتيا في ذلك  
 ولم أرها صحيحة الحكم كل ذلك لان من كتب لم يعرف حقيقة  
 الاوراق فظن ان تلك الاوراق هي بمثابة النقود أعني ان  
 المعاملة بها انما هي معاملة بشخصها كالمعاملة بالنحاس والرصاص



وغير ذلك \* ففهم من زعم ان حكمها حكم عروض التجارة تدخل  
 في حول الزكاة بشرائها بنية التجارة ومنهم من لم يعتبر وجوب  
 الزكاة فيها مطلقا ولذلك أردت أن أحرر هذا المبحث  
 بمستطاع طاقتي موافقا لما عليه أصل تحرير الاوراق \*  
 ولما كان تحرير هذه الاوراق مبنيا على قواعد ونصوص  
 القوانين الوضعية التي وضعها الحكومات لتحكم بها بين  
 الناس بغير ما أنزل الله التزمت أن ارجع الى تلك القوانين  
 وهي قد قسمت الى ما يسمى بالقانون المدني وما يسمى بالقانون  
 التجاري وغير ذلك وجعلت اصدار هذه الاوراق من المعاملات  
 التجارية \* وقد قسمتها الى شركات تجارية وسندات تجارية  
 وذلك خلاف الشركات والسندات المدنية \* ولما كان الوصول  
 الى معرفة حقائق هذه الاوراق موقوفا على معرفة أصل صدورها  
 وجب علينا أن نبين أنواع الشركات التجارية وأنواع السندات  
 فنبين أولا ان أنواع الشركات التي اعتبرها القانون الوضعي  
 هي شركات ثلاث \* شركة التضامن وشركة التوصية وشركة  
 المساهمة وهي المسماة بانونيم أي بدون اسم \* فشركة التضامن



هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار بعنوان  
مخصوص يكون ذلك العنوان اسما لها فتارة يكون ذلك اسم  
أحد الشركاء أو الشركاء أو غير ذلك \* وهذه الشركة تتضامن  
الشركاء فيها أي يكون جميع الشركاء ملزمين ومدانين بجميع  
تعهداتها ولو لم يمض على أوراق تعهداتها إلا أحد الشركاء  
بعنوان الشركة الذي اتخذوه اسما لها \*

وشركة التوصية هي التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر  
مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون  
أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين  
يعني ان بعض الشركاء يدفع ما لا يشترك به مع غيره ولا يكون  
مأذونا بالتجاره ولا غيرها وهو المسمي بالموصي والشريك  
الآخر أو الشركاء المأذونون بالتجارة والعمل يسمون المسؤولين  
والمتضامين \* ويلزم ان تكون هذه الشركة كسابقها ذات  
عنوان باسم أحد الشركاء أو أكثر ولكن لا بد ان يكون من  
تعنون باسمه الشركة من الشركاء المسؤولين والمتضامين فهذه  
الشركة بالنسبة للشركاء المسؤولين والمتضامين تكون شركة



تضامن وبالنسبة للشركاء أصحاب الاموال الغير المأذونين بالعمل  
تكون شركة توصية ولا يجوز ان يكون اسم واحد من  
الشركاء أصحاب الاموال الغير المأذونين بالعمل عنوانا للشركة  
ولا داخلا في عنوانها \*

والفرق بين الشركاء هو ان الشركاء الموصين أي اصحاب  
الاموال فقط لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل الابقمدار المال  
الذي دفعوه أو الذي يلزمهم دفعه ولا يجوز لواحد منهم ان  
يعمل في الشركة ولا بالتوكيل عن أحد الشركاء المتضامين فاذا  
أدخل واحد من الشركاء الموصين اسمه في العمل كان حكمه  
حكم المتضامين والمسؤولين أي يلزمه ما يلزمهم من الخسارة  
مهما بلغت

أما شركة المساهمة فلا تعنون باسم أحد الشركاء ولا باسم  
جميعهم وهذا معنى قولهم أنونيم \* وانما يطلق عليها الغرض المقصود  
منها عنوانا لها وتناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الي أجل  
معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وباجرة أو لا ويجوز  
عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحا به في نظامات الشركة أو وجد



شرط يقضى بعدم عزلهم  
وهؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسؤولين الا عن وفاء العمل  
الذي اُحيل على عهدتهم أى لا يترتب على مايجرونه من  
الادارة الزامهم بشي ما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاما خاصا  
باشخاصهم أو على وجه التضامن والشركاء في هذه الشركة  
لا يلزمهم من الخسارة الا بقدر سهامهم فيها ورأس مال شركة  
المساهمة يتجزأ الى أسهم متساوية القيمة باسم المؤسسين وكذلك  
الى أجزاء أسهم متساوية ويجوز أن يكون سند الأسهم في  
صورة سند لحامله وفي هذه الحالة يحصل التنازل عن السند  
بتسليمه من يد الى أخرى

وتثبت ملكية الأسهم المختصة بالمؤسسين بقيدها في  
دفتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر  
المذكورة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو  
امضاء وكيلهما وعلى مدير الشركة أن يذكر ذلك في هامش  
السند الاصلى أو على ظهره اذا لم يعط سندا آخر جديدا  
ولا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بأمر الحاكم العام



وزاد بعض القوانين شركات آخر وبعضها عدل في شروطها\*  
 وبمقتضى ذلك تتأسس الشركات التجارية فاذا أرادت  
 جماعة أن تؤسس شركة من شركات المساهمة التي هي من الكلام  
 فيها في بحثنا هذا دون باقي الشركات فيتفقون على ما يريدون  
 الاشتغال به من الاعمال ويلتمسون من الحاكم العام كخدوى  
 مصر في بلادنا أن يأذن بإنشاء شركة مساهمة فبعد صدور  
 أمره بذلك وبعد تقدير رأس مال الشركة يتحصل بالمساهمة  
 رأس مال لما يلزم لإدارة هذه الاعمال\* فاذا فرضنا أنه كان يلزم  
 مائة الف ليرة أصدر وأوراقا يسمونها بالأسهم\* منها ما يختص  
 بالمؤسسين أي الذين اتفقوا على تأسيس الشركة— وهذه الأسهم  
 تكون ممتازة في الربح عن غيرها وتحرر بأسماء أصحابها وربما  
 تؤخذ بلائمن وباقي الأسهم هي عبارة عن تحرير الف ورقة  
 مثلا كل ورقة تساوي عشر ليرات فيكون مجموع الالف ورقة هو  
 المائة الف ليرة التي تلزم لإدارة الشركة— وهذه الاوراق الاخيرة  
 تحرر لا الى ملك شخص معين بل تكون ملكا لمن وصلت  
 الى يده فيبيعون هذه الاوراق المسماة بالأسهم لمن أراد الشراء



فيرغب الناس في شرائها لينالهم نصيبهم من الربح فان الربح  
 يعطى منه الجزء المخصوص الذي يتفق عليه لاسهم التأسيس  
 والباقي يوزع على الالف سهم المذكورة في مثالنا \* فمن اشترى  
 سهما يكون له نصيب في الشركة بمقدار عشر عشر في الشركة  
 أي يكون له جزء من الف جزء — وهذه الشركات يختلف  
 غرضها باختلاف أغراض مؤسسيها فمثلا توجد شركة في مصر  
 القاهرة تسمى بشركة المياه ووظيفة هذه الشركة انها بعد  
 تأسيسها وجمع أموالها اشترت أنابيب من الحديد والآلات  
 رافعة للمياه وبنت خزانات تخزن فيها المياه ومدت تلك الانابيب  
 من موضع رفع المياه الي هذه الخزانات المرتفعة عن سطح  
 الارض بمقدار ما يعلو الماء ليصل الى أعالي بيوت سكان العاصمة  
 ثم مدت الانابيب من هذه الخزانات في انحاء المدينة وكل  
 من أراد أن يدخل الماء في بيته وصل بتلك الانابيب العامة  
 انبوبة خاصة توصل الماء الى بيته بمعرفة هذه الشركة ثم تأخذ  
 الشركة ثمن المياه بحسب ما يتفق عليه مع صاحب البيت بقدر  
 ما يلزمه من الماء على ثمن خاص يدفعه كل شهر أو تضع آلة



تسمى بالعداد كلما مر منها الماء الى البيت المطلوب وصول  
الماء اليه عرف مقداره فتأخذ الشركة ثمن ذلك الماء بالتر المكعب  
وهو ما يساوي نحو اثنين وعشرين قنطارا مصرياً من الماء أو يزيد  
قليلاً\* ثم في آخر كل سنة تعمل حساب عملها فتخصم من  
الايادات ثمن ما اشترته من الفحم لادارة الآلات الرافعة  
وما يتبع ذلك مما يلزمها— وكذلك تحسب خصماً من الارباح  
ماهيات مستخدميتها وأجر الاماكن التي تسكنها ادارة الشركة  
وكذلك تخصم جزءاً مقابلة النقص في آلاتها وانايتها حيث  
تقدر ان تلك الآلات تنعدم بمرور الزمن فتقدر له زمناً تجعل  
لكل سنة نصيباً من هذا التقدير تخصمه من أرباحها والباقي  
توزعه على اصحاب الاسهم كل بقدر ما بيده من الاسهم\* فمن  
الناس من يشتري سهماً\* ومنهم من يشتري الف سهم كل ذلك  
رغبة في الربح\* ومثل هذه الشركة توجد شركات كثيرة مثل  
شركة الغاز أي التي تضيء للناس بيوتهم بحسب رغبتهم بالكيفية  
التي ذكرناها لوصول الماء الى البيوت ولكن هذه الشركة  
تحتم في اصطلاحها ان تضع العداد ليحسب ما اخذه كل بيت



ومثل ذلك شركة اليكهربه التي تضيء البيوت وتدير آلات  
الصنائع وكذلك شركة الترامواي وشركة التليفون وغير ذلك  
من الشركات التي لا تدخل تحت حصر الحاصرين وعد العادين  
مما هو مختص بعمل الصنائع وعمل التجارة وانشاء بنوك وغير  
ذلك مما هو منتشر في بلادنا وبلاد غيرنا وخصوصا البلاد  
الاوروبية ولاجل بيان معنى ان يكون السهم ملكا لحامله  
نبين كذلك هنا أنواع السندات التجارية التي وضع الواضعون  
لها القوانين الوضعية وهي تنقسم الى سند يسمى في اصطلاحهم  
بالكمبيالة وهو عبارة عن ورقة حوالة تكتب وشرطها ان  
تكون محررة من بلد الى بلد أخرى عند كثير من القوانين  
ويجوز عند البعض الآخر ان يكون المحيل محيلا لها من البلد  
التي فيها المحال عليه ويكتب فيها تاريخ اليوم والشهر والسنة  
اللاتي تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع  
أي المحال عليه والمحيل والميعاد اللذان يجب الدفع فيهما\* ويشترط  
ان يكتب المحيل ان قيمة الحوالة وصلته من المحال سواء كانت  
نقدا أو غيرها وهذا السند له شروط وقيود ومواد من القوانين



كثيرة فيما يختص بالعمل في حالة عدم قبول المحال عليه الحوالة  
 وفي حالة تأخره عن دفع القيمة في الميعاد وغير ذلك مما لم  
 يكن غرضنا لنا في هذا البحث \* ومن السندات السند المسمى  
 بالسند المحرر تحت الاذن وهو ان يحرر شخص على نفسه  
 سندا يبين فيه كل تلك البيانات المذكورة في الكميالة ما عدا  
 مسألة الحوالة ويذكر فيه ان دفع القيمة يكون تحت اذن الدائن  
 وهذا السند يجوز للدائن ان يحيل به من شاء بالكتابة عليه  
 ولا يشترط قبول المدين بل يعتبر قوله في السند تحت اذن  
 فلان انه قبول لكل حوالة يحولها الدائن عليه  
 بقيمة هذا السند وكل حوالة يحولها المحال وهكذا مثله  
 الكميالة بعد ان يكتب عليها المحال عليه بقبول الحوالة يجوز  
 للمحال ان يحيلها لغيره وكذلك غيره لغيره وهكذا من غير  
 اشتراط قبول المحال عليه الاصيل بخلاف ما اذا لم يكن السند  
 مكتوبا فيه تحت اذن الدائن مثل تحت امر بدل تحت اذن  
 وما يرادف ذلك من الالفاظ في صورة السند وتحت اذن  
 المحال في صورة الكميالة \* أما السند الذي يكون لحامله فيكتب



فيه ان المدين يدفع لحامل هذه الورقة مبلغ كذا وقت الطلب اذا  
لم يكن للمدين أجل وكان مستحقاً أو الى أجل كذا ان كان مؤجلاً  
لاجل ويكتب فيه تاريخ تحريره \* مثال هذه السندات الثلاث \*  
( صورة الكمبيالة تحريراً من بلد كذا الى بلد كذا فلان  
الفلاني بموجب هذه الكمبيالة ادفعوا تحت اذن فلان الفلاني  
مبلغ كذا بمجرد الاطلاع على هذه الورقة ان كان الدين  
مستحقاً أو ادفعوا تحت أمر فلان في يوم كذا من شهر كذا  
سنة كذا مبلغ كذا والقيمة وصلتني منه ويوضع التاريخ )  
( صورة السند الذي يكون تحت الاذن يكتب المدين  
ادفع في يوم كذا سنة كذا الى وتحت اذن فلان الفلاني مبلغ  
كذا والقيمة وصلتني تحريراً )

( مثال السند الذي يكون لحامله أتعهد بدفع مبلغ كذا  
لحامل هذه الورقة وقت الطلب ان كان مستحقاً وفي وقت  
كذا ان كان مؤجلاً )

( هذه صورة السندات التجارية تكتب بنحو هذه الالفاظ  
بهذا الایجاز وربما زاد بعضهم ألفاظاً أو نقص منها شيئاً )



اذ القاعدة القانونية عندهم اعتبار الغرض المقصود من تحرير  
الاوراق وغرض محررها بقطع النظر عن البحث في الالفاظ  
مهما كانت وانما ينظر للغرض المقصود المتبادر للذهن \* ومثل  
السند الذي لحامله يتحرر سهم في شركة يكون ملكا لحامله  
ولكنها لا تشترط في تحرير السندات \* وهناك سندات الديون  
العادية تحرر باى كيفية ووضع مما يثبت ان الشخص مدين  
لغيره ولكن لا يسمى هذا السند سندا تجاريا ولا يجوز تحويله  
الا برضاء المدين الاصلي ومتى تقرر هذا وعلمنا كيفية  
الشركات وسندات الديون وجب علينا ان نبين البنوك التي  
يصح ان تصدر سندات الديون متى كانت من انواع شركات  
المساهمة التي يأمر بانشاءها الحاكم العام \* ولاجل استيفاء المقام  
حقه نبين اصل وكيفية انتشار البنوك

ان استعمال الحوالات أو المبادلات كانت سابقة على تأسيس  
البنوك فكان التراپيزيت ( أي محصول الاموال ) في اليونان  
( مملكة الاروام القديمة ) والارجنتاريون ( أي الصيارف )  
يشغلون بالنقدين ومبادلة انواع العملة الواردة من الشرق



وقرطاجنه وأسبانيا ويفحصون ويحققون نوعها . واشتغل بعضهم بالاقراض على رهنيات وهو عمل جعل بحسب نظرهم اختلافا في قيمتها وماهيتها امام سائر الناس \*

وبعد طريقة المبادلة اشتغل الارجنتاريون باعمال البنوك وجعلوا يقبلون ودائع المسافرين من الاهالي فسمحت لهم هذه الودائع ان يضعوا قواعدهم واعيدوا الاستحقاق والاشتغال بالاقراض مقابل ارباح \* ومن ثم كان الوعد بدفع أى مبلغ في يوم معين عنوانا للقرض وصار نموذجا لما هو جار الآن . وقد انتشرت هذه القاعدة في القرون المتوسطة وما بعدها ببطء زائد . وكان من انشأ أول بنك بالاشتراك هم بعض الجمهوريات الايطالية مثل فينيسيا ( البندقية ) وجنوا وفي أسبانيا مدينة برسلونة ( برشلونة ) والمدن الحرة في المانيا ثم في هولاندة التي ساعدها على ذلك تقدمها في المدينة وانتشار تجارتها وثقتها بهذه المعاملات

وكان تأسيس بنك فينيسيا في سنة ١١٥٧ ميلاديه الموافق أولها ليوم الثلاثاء ١٧ ذو القعدة سنة ٥٥١ من الهجرة .



وبرسلوتة في سنة ١٣٦٠ الموافق أولها ليوم الجمعة ٢٢ صفر  
 الخير سنة ٧٦٢ من الهجرة وفي جنوا في سنة ١٤٠٧ الموافق  
 أولها ليوم السبت ٢١ رجب سنة ٨٠٩ من الهجرة . وفي  
 امستردام (عاصمة هولاندة) سنة ١٦٠٩ الموافق أولها ليوم  
 الخميس ٢٤ رمضان سنة ١٠١٧ من الهجرة . وفي المانيا في  
 مدينتي هامبورغ سنة ١٦١٩ الموافق أولها ليوم الاربعاء ٢٥  
 محرم سنة ١٠٢٩ من الهجرة ونورمبرغ سنة ١٦٢١ الموافق  
 أولها ليوم الجمعة ٧ صفر سنة ١٠٣٠ من الهجرة وفي استوكهلم  
 عاصمة النرويج سنة ١٦٦٨ الموافق أولها ليوم الاحد ١٦ رجب  
 سنة ١٠٧٨ من الهجرة

اما البنوك الكبرى التي هي أساس البنوك الاهلية الموجودة  
 اليوم فقد تأسس أكثرها في القرنين السابع عشر والثامن  
 عشر الموافق أول القرن السابع عشر ١٠ رجب سنة ١١١١  
 والقرن الثامن عشر الموافق أوله يوم الاربعاء ٤ شعبان  
 سنة ١٢١٤

ويظهر ان بنك استوكهلم هو أول من وضع اوراق



البنك للتعامل وانها هي التي ابتدعت الافراض العقارى  
 أى السلفة على رهنيات عقارية \* وبهذه الطريقة وجد أصل  
 جميع بيوت السلف العقارية التي أتت بعد ذلك \* وتسبب  
 تنوع واختلاف العملة المستعملة في جميع البلدان \* وقد اتخذ  
 جميع هذه البنوك نوعا خياليا من العملة وسموه ( استندارد )  
 وهي مجرد وحدة للعدد وكانوا يحولون اليها كل ما يقع الاتفاق  
 عليه بين الطرفين

ثم اتسعت البنوك اتساعا فاق الوصف فبعد أن كانت  
 أعمال صيارف شخصية باسم كل واحد انتقلت الى الشركات  
 ثم صارت شركات مساهمة برأس مال كبير جدا وصارت  
 أسهمها سندات تباع وتشري واتسع نطاق عمل البنوك حتى  
 بعد أن كانت تقرض الأفراد أصبحت تقرض الحكومات  
 الملايين من الليرات حتى كادت لا تخلو حكومة من الحكومات  
 الا واقترضت من البنوك المبالغ الطائلة بالربا المتفاوت الذي  
 تختلف باختلاف ثروة الحكومة وائتمانها فكلما كانت الحكومة  
 ذات مورد أ كثر من مصرفها كان الربا أقل من الربا الذى



يحسب على الحكومة الاخرى التي يقل ايرادها كما أنهم  
 لا يقرضون كل حكومة الا بمقدار ما يناسب ثروتها فربما أقرضوا  
 بعض الحكومات المئين العديدة من الملايين في وقت أنهم  
 لا يقرضون غيرها الا بعض الملايون الواحد وهكذا ما بينهما  
 بحسب حالة كل حكومة وبعد اقراض تلك النقود يستلمون من  
 الحكومات سندات عديدة كل سند بمقدار قليل بالنسبة لاصل  
 الدين بدون ان يكون السند باسم المقرض بل يحرر السند باسم  
 حامله حتى يسهل بيع سندات الديون كالسلع في محلات خاصة  
 تسمى بالبورص التجارية فيشتريها الناس ويتفاوت ثمنها بتفاوت  
 اثمان الحكومات عند الناس ويتفاوت الربا الذي تدفعه الحكومة  
 عن كل سند بحسب الاتفاق فما كان الربا فيه كثيرا والحكومة  
 مؤتمنة ذات ثروة فيشتريه الناس باكثر من أصل الدين فاذا  
 فرضنا سند دين بمائة ربما اشتراه الناس بمائة وخمسة أو  
 أكثر من ذلك ليستفيد الربا الذي يأخذه في كل قسط من  
 الحكومة فان تلك السندات يوجد بها فطع من الورق متصلة  
 بها تسمى بالكوبون فعند استحقاق كل سند تقطع الجزء من



الورق المكتوب عليه ان هذا كوبون أى فائظ سنة كذا  
أو شهر كذا فتأخذ الحكومة تلك القطعة من الورق وتدفع  
الربا المعلوم عن ذلك القسط واذا كان الربا قليلا بيعت أوراق  
الديون بدون قيمتها فر بما بيع ما قيمته مائة بتسعين أو خمس  
وتسعين وغير ذلك \* اما اذا اطرأ على الحكومات ما يقلل  
الثقة بها كانتشاب حرب بين احدها والآخرى أو كغلبتها  
في الحرب وأخذ جزء من مالها وأملأها فان أوراق ديونها تباع  
بدون قيمتها بكثير فر بما بيع ما قيمته مائة بعشرين أو باقل أو باكثر  
بحسب ضعف الحكومة وقلة مالها وعدم الثقة بها \* كل هذا  
والاوراق تباع وتشري كسلع التجارة فان ثمنها يزيد وينقص  
مع ملاحظة ما تثبته من المال لانه المقصود بها وهى أوراق ديون  
غير مستحقة الاداء لان الاداء عندهم له كيفيات خاصة يأتى  
لنمرة بعض الاوراق بالصدفة

وتارة الحكومة تصدر أوراق ديون عليها وهى المسماة بالبنك  
نوت) تكون سندات ديون لحاملها فيستعملها الناس خلفه المعامله  
بالاوراق فان الشخص ربما حمل فى يده أو فى ثوبه ما قيمته



القناطير المقنطرة ولكن يشترط لثقة الناس بهذه  
الاوراق والمعاملة بها واثماتهم وأخذها بدل النقود أن تكون  
حالة الدفع لمن هي في يده وان يكون في خزينة الحكومة التي  
تصدر تلك الاوراق ما يساوي قيمة جميع الاوراق التي أصدرتها  
وربما ان الحكومة تبيع لاحد البنوك ان يصدر هذه  
الاوراق بشروط وقيود مخصوصة حتي انه اذا طرأ على البنك  
أو الحكومة ما يجعل الناس في شك من دفع الاموال متى  
قدمت السندات اليها أو اذا تأخرت في وقت من الاوقات  
عن دفع أي سند لحامله متى طالب قيمته أو تأخر البنك عن  
ذلك تسقط قيمة الاوراق ولا يقبلها أحد في معاملاته وهذا  
لا يكاد يوجد بسبب عدم جواز اصدار هذه الاوراق من أي  
حكومة أو بنك الا اذا كانت قيمة الاوراق موجودة فتارة  
تكون القيمة مودعة في الخزانة نقدا ذهباً وتارة يودع جزء  
عظيم منها نقداً ويكمل بسندات ديون حكومات أو أوراق  
أسهم شركات رائجة غير مخوف من نقص قيمتها كثيراً  
ومن ذلك ما صرحت به الحكومة المصرية بالامر العالي



الصادر من سمو خديوى مصر بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨  
 ميلادية الموافق ٦ ربيع الاول سنة ١٣١٦ وهاك نصه \*  
 المادة الاولى \* تعتمد نظامنامه البنك الأهلى المصرى  
 المرفقة بامرنا هذا وتكون جزأ مكمل له ولا يجوز تعديلها  
 الا بعد تصديق منا \*

المادة الثانية \* للبنك الاهلى المصرى الامتياز باصدار  
 أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود  
 والشروط المدونة فى النظامنامه المذكورة ولا يمنع هذا  
 الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة

وهاك بعض ما جاء فى النظامنامه المشار اليها  
 ( بند ١ ) ان الشركة الانونيم التى تتألف طبقا للامر العالى  
 الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ تسمى باسم البنك الأهلى  
 المصرى وتلك خاضعة لأحكام المحاكم المختلطة

( بند ٢ ) يكون مقر هذا البنك فى القاهرة وله فرع واحد  
 فى الاسكندرية \* وللمجلس الادارة الحق بأن ينشئ الوكالات  
 والفروع فى كل جهات القطر المصرى وفى الخارج حيث



يرى فائدة للبنك من انشائها  
 ( بند ٣ ) ان مدة هذه الشركة سنة ابتداءؤها يوم صدور  
 الأمر العالى

( بند ٤ ) أعمال البنك المصرى الأهلى هى أولا انشاء  
 أوراق مالية تدفع قيمتها لحاملها أو الى المحولة اليه \* ثم ذكر  
 أمورا أخرى لأعمال البنك \*

( بند ٥ ) ان معاملة هذا البنك بالأوراق المالية تكون  
 منفصلة تمام الانفصال عن سائر أعماله الأخرى فيفتح بها  
 حسابا خصوصيا وخزينة خصوصية سواء كان ذلك لبيعها أو  
 لاخذ قيمتها \* وأوراقه الخصوصية يجب أن يكون مخزونا في  
 البنك ذهب يعادل نصف قيمتها والنصف الثانى يكون ملكه  
 من القراطيس المالية التى تعينها الحكومة بدون أن يكون  
 هذا الحق المخول للحكومة المصرية مترتبة عليه أقل مسؤولية  
 واذا لم يكن فى البنك من القراطيس المالية ما توازى قيمة  
 نصف ثمن أوراقه فيجب أن يخزن البنك ذهبنا ليوازي  
 كمية الناقص حتى تكون الأوراق التى يضعها هذا البنك



وتداول بين الناس مخزونا ما يساوي قيمتها تماما في البنك\*  
 أما كمية الاوراق التي توضع للمداولة فالحكومة تتفق مع  
 ادارة البنك عليها والمال المخزون في البنك من ذهب وقراطيس  
 يكون ضمانة لا وراق البنك المتداولة وعند التصفية يكون هذا  
 المال مخصصا لدفع الاوراق واستعادتها

وبناء على هذا القانون أصدر البنك الاهلي سندات ديون  
 عليه المسماة بورق البنك نوت فمنها بنصف جنيهه مصري  
 ومنها بجنيهه مصري ومنها بخمسة جنيهات مصرية ومنها  
 بعشرة جنيهات مصرية ومنها بخمسين جنيها مصرية ومنها  
 بمائة جنيهه مصري وكتب على هذه الاوراق اتعهد بان  
 أدفع لدى الطلب مبلغ (يذكر مبلغ السند) لحامله وتحرر  
 هذا السند بمقتضى الدكرتو (أي الأمر) المؤرخ ٢٥ يونيو

سنة ١٨٩٨

وكما ان هذا البنك أصدر هذه الاوراق سندات ديون عليه  
 كذلك أصدر بعض الحكومات وبعض البنوك في البلاد  
 الآخر أوراق ديون لحاملها ويكتبون على كل ورقة ما يفيد



دفع القيمة لحامل الورقة . وربما اقتصر في الكتابة على أن  
 الحكومة أو البنك يدفع مبلغ كذا ولا يذكر أنه لحامله اكتفاء  
 بأن ذلك معلوم من القوانين التي أباحت إصدار الأوراق  
 المذكورة حتى أن بعض الحكومات اكتفت بوضع المبلغ  
 في الورقة ولا تذكر أنها تدفعه اكتفاء بالقانون الذي صدر  
 بتحرير هذه الأوراق فإنه كافل أن الورقة متى قدمت لمن  
 أصدرها ووجب عليه أن يدفع قيمتها لحاملها حالا . وربما كتب  
 على الورقة ما يفيد أن حاملها دفع في خزيتها المبلغ المكتوب فيها  
 أمانة . وربما أن بعض الحكومات تكتب على ظهر بعض  
 هذه الأوراق ما يفيد معاقبة من يتجرأ على تقليدها وتبين  
 العقوبات التي تترتب على تقليد تلك الأوراق تحذيرا لمن  
 يتجرأ على تقليدها لرفع الثقة عن المعاملة بها فتضيع الغاية التي  
 من أجلها أنشئت تلك الأوراق ولقد اغتر بعض من تعرض  
 للبحث عن حكم هذه الأوراق فترجمت له بعض صور هذه  
 الكتابة المكتوبة على ظهر الورقة فاعتقد أن المعاملة بشخص  
 الورقة وإنما ليست سندات دين وستكفل بالرد على ذلك



بعد ان نيين صورة ما هو مكتوب على معظم الأوراق الموجودة  
الآن والمستعملة في أقطار العالم من مشرقها الى مغربها \*  
وهاك بيانها مفصلة وجميعها بغير اللغة العربية بل هي بلغات  
مختلفة ما عدا الورق المصرى

ورقة بنك

صورة ورقة ذات ٥٠٠ فرنك

٥ ماركات

الجزائر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٠

ريخ كاستمن

يدفع لدى الاطلاع لحامله

خمسة فرنك

حزت في ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٤

خمسة ماركات \* برلين في ١٠

المراقب العام امضا

يناير سنة ١٨٨٢

» المدير

ريخ شولد نقر وال تونج

» رئيس الصيارف

٤ امضات



ورقة بنك

١٠٠٠ مارك

ريخبنكنوت (البنك نوت  
الملوكي)

البنك يتعهد بدفع ١٠٠٠  
مارك لحامله دون أن يسأل  
عن كيفية وصول الورقة اليه

برلين ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٣

امضاء (٢)

ورقة بنك أخرى

بنك (باديش بنك)

البنك يدفع حالا لحامله المبلغ  
ماية مارك

امضات من هيم

٢

١ يناير سنة ١٨٧٤



ورقة بعشرة دولارات

ورقة بدولار ذهب

١٠ دولارات

الولايات المتحدة الامريكية

ورقة الولايات المتحدة

شهادة بدولار ذهب

تدفع الولايات المتحدة

هذه شهادة بانه قد أودع

الامريكية حامله عشرة

في خزانة الولايات المتحدة

دولارات واشنتون د. س. ج

الامريكية دولار ذهب يدفع

وليونس محاسبجي الخزانة

لحاملها لدى الطلب

ا. ب. روبرتس ناظر المالية

واشنتون مجموعته سنة ١٨٩٩

ا. ب. روبرتس ناظر المالية

روبولش ناظر المالية

(٢)

عقد ٤ أغسطس سنة ١٨٨٦

ليونس محاسبجي الخزانة



٢٠ دولار

هذه شهادة بأنه قد أودع في  
خزينة الولايات المتحدة  
عشرون دولارا ذهبيا تدفع  
لحاملها الذي الطلب  
واشنطن د. س.  
شهادة ذهب - قسم المجاميع

١٠ دولارات

بعدم ورسنتين من  
التصديق على معاهدة الصلح  
بين الولايات المتحالفة  
والولايات المتحدة الامريكية تدفع  
الولايات المتحالفة الامريكية  
عشرة دولارات لحامله  
رشموند في ١٧ فبراير  
سنة ١٨٦٤  
عن المحاسبجي ...  
عن ناظر المالية ...



ورقة من فية ليرة انكليزية

البنك الاهلي ليمتد

« غير محدود »

٢ فبراير سنة ١٩٠٣

أتعهد بان أدفع لحامله لدي

طلبه پاونداً واحداً ( ليرة )

في برولين ( ايسفيل ٠٠ وكلو )

عن المدير والشركة

الامضاء

ورقة بنك بالانجليزي

بنك انكلترا

أتعهد بان أدفع لحامله لدي

طلبه مبلغ خمسة جنيهاً

لوندرة ٢١ مارس سنة ١٩٠٤

عن محافظ ومراقب بنك

انكلترا

أمين الخزينة

الامضاء



ورقة بانكنوت بعشر پيزين وس

ورقة مقبولة تجاريا

جمهورية الارجنتين

الناسيون ( الحكومة )

يدفع لحامله لدى الاطلاع

عشرون پيوس عملة ميربه

ضرب بوينس ايرس في

أول يناير سنة ١٨٩٥ بنمرة

٣٠٦٢ في ٨ يناير سنة ١٨٩٤

المدير امضاء

رئيس الخزينة »

تحويل على البوستة

بشلتين اثنين

على رئيس البوستة الذي في

عهدته مكتب التحاويل

البريدية في ٠٠٠ أن يدفع

في أي وقت كان في بحر ثلاث

شهور من آخر يوم من شهر

الاستحقاق مبلغ شلتين

اثنين على حساب مدير عموم

بريد جلالة الملك

الامضاء مدير البوستة



ورقة أخرى

ولاية بونيس آرس

اقرار بانها ورقة ذات (خمسة

بيزوس) عملة جارية في ١

يناير سنة ١٨٦٩

عن مدير البنك

الامضاء

ورقة بنك ولاية مندوزا

ولاية مندوزا

اعترف لحامله بمبلغ بيزو

واحد عملة ميرية طبقا لقانون

مندوزا الصادر في يونيه

سنة ١٩٠١

امضاء وزير المالية

امضاء رئيس الخزينة العام

باللغة البرتغالية



ورق البنك بالنمساوى

( اوستراك ما جير بنك )

بهذه الورقة يدفع لحامله مبلغ

كذا من بنك فيينا وبنك

بودابست فيينا سنة ١٩٠٠

امضاء امضاء امضاء

ورقة مالية

بنك اوستراليا الجنوبية

تأسس في سنة ١٨٤١ في برث

١ يوليه سنة ١٩٠٣

أتمهد بأن أدفع لحامله لدي

الطلب جنيه واحد انكايلى

في برث عن بنك اوستراليا

الجنوبية

المدير

امضاء

رئيس الخزينة

«



ورقة أخرى بدون قيمة أى ملغية

ورق قديم (باللغة النمساوية)

يؤخذ من شباك بنك فيينا

بنك النمسا والمجر

ومن محلات التجارة خمسة

يدفع كل من بنك فيينا وبنك

فلورين في ٧ يوليو سنة ١٨٦٦

بودابست عشرة فلورين

في أول مايو سنة ١٨٨٠

امضاء



## صورة ورقة بنك

جمهورية الولايات المتحدة  
البرازيلية

الخزينة الاهلية تدفع لحامله  
لدى الاطلاع واحد ملريس  
والقيمة مدفوعة .

الطبعة ٧ حرف ١

المجموعة ١٣٢ حرف ١

وامضا آن

وعلى ظهرها مكتوب .

الولايات المتحدة البرازيلية

في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٩

## صورة ورقة

بروكسل في ٢٧ يونيو سنة  
١٩٠٣

٢٠ فرنك تدفع لدى  
الاطلاع .

امضاء صراف البنك

امضاء محافظ البنك

وعلى ظهرها باللغة الباجيكية

عشرون فرنكا تدفع لدى

الاطلاع . البنك الاهلي في

بروكسل



<p>صورة ورقة حكومة كذا تدفع لحامله دولارا واحدا أوتاوا سنة ١٨٩٨</p>	<p>ورقة بنك باللغة البلغارية يدفع لحامله مبلغ كذا</p>
<p>صورة ورقة جمهورية الشيلي مقبول عن پيزو واحد يدفع ذهبا لحامله طبقا للقانون ( امضا آن ) سنتياغو في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٤</p>	<p>ورقة بنك أهلي مكتوب باللغتين الانكليزية والافرنسية البنك الاهلي يدفع هذا البنك لحامله عشرة قروش لدى الطلب والقيمة وصلت . كبك في ٢ يناير سنة ١٨٩١ امضاء الصراف الرئيس «</p>



ورقة أخرى

بنك الشيلي التجاري  
لدى الاطلاع يدفع لحامله  
بيزوان اثنان عملة جارية .  
امضاء فالياريزو

ورقة أخرى

بنك الشيلي  
لدى الاطلاع يدفع لحامله  
عشرون بيزو عملة جارية .  
فالياريزو بدون تاريخ أو بتاريخ  
بالكتابة

ثلاث امضات

صورة ورقة بنك باللغة الفنلندية

بنك فنلندا  
يدفع لحامله المبلغ كذا  
امضاء

٢

ورقة بنك

بنك اسبانيا  
يدفع لحامله ٠٠٠٠٠٠ بريتا  
مدريد في ١٩٠٠٠٠٠  
ثلاث امضات



بون عمله

ف فرنكان اثنان الشركة العمومية لتسهيل  
١٨ نوفمبر ١٨٧١ انتشار التجارة والصنائع  
الصراف المراقب المدير في فرانسوا ٥٦ شارع  
امضاء امضاء امضاء برقاونس

يدفع ورق من ورق بنك فرنسا  
في خزانة الشركة  
باريس

صورة ورقة

صورة ورقة بالرومي

بنك غويانا  
يدفع نقدا لدى الاطلاع  
لحامله خمسة وعشرون فرنكا  
أحد المراقبين أمين الخزانة  
امضاء امضاء المدير  
امضاء

البنك تونين ترايزليميد  
يدفع البنك الاهلي الرومي  
مبلغ كذا درخم



صورة ورقة باللغة الهولانديه وورقة أخري نوع حديث

يدفع لحامله من البنك (ده ندرلندس بنك)	١٠ مملكة هولنده
امستردام ١ و ٣ يونيه و ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٤	يدفع بنك هولنده وامستردام مبلغ ١٠ فلورين بناء على قانون ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٤
امضا الوكيل	امضا الرئيس
	حرر في لاهي ١٥ يناير سنة ١٨٩٧ امضاء وزير المالية بنك هولنده

حكومة الهند

آتمهد بان أدفع لحامله لدي  
طلبه مبلغ (٥) خمسة روپيات  
٨ يناير سنة ١٩٠١ . بمباي  
عن حكومة الهند  
الامضاء



صورة ورقة

وهذا الجانب بالانكليزي	قرش واحد
دولار واحد	يدفع نقدا لحامله
المدير	امين خزينة الفرع
أحد المديرين	امضاء
امضاء	امضاء

ورقة أخرى

يدفع لدى الاطلاع لحامله
الف ليرة بمقتضى قانون
كذا الخ

ورقة بنك

ورق بنك الحكومة
مقبول قانونا ويدفع لحامله
لدى الاطلاع نقدا مبلغ
خمسة ليرات
امضاء
امضاء



ورقة أخرى

مملكة إيطاليا

ورقة تجارية

التداول بها الزامى وغير قابلة

للتغيير

بائتين ليرة

قانون ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٤

مندوب الحكومة المندوب

امضاء

امضاء

صورة ورقة بنك

رنيون جنكو

اتمهد بان أدمع لحامله لدي

الطلب ينا واحدا ذهبيا

واحد ين



صورة ورقة

بنك لو كسبمورغ الاهلي

في لو كسبمورغ

يدفع لحامل ورقة البنك هذه

خمسة وعشرون فرنكا

لو كسبمورغ ١٨٥٦

امضا آن

صورة ورقة

بنك المكسيك الاهلي

يدفع خمسة (٥) بيزو لحامله

لدي الاطلاع تقدا

المكسيك اديسبر سنة ١٩٠٢

امضا آن

صورة ورقة

بنك المارتينيك

يدفع تقدا لحامله لدى

الاطلاع .

خمسة فرنكات

( رزمة من خمسة ورقات )

امضا آن

خلدونيا الجديدة

ورقة بنك

٢٠ فرنك

تدفع لحامله تقدا .

ثلاث امضات



صورة ورقة

يدفع لحامله لدي الاطلاع  
مائة فرنك

صورة ورقة

شهادة بانه اودوع في خزينه  
جزائر الفيليبين  
(٢) بيزوان اثنان ذهب  
تدفعان لحامله لدي الطلب  
الامضاء آن

شهادة عن مبلغ من الذهب  
بمقتضى قرار مؤتمر الولايات  
المتحدة الامريكية المصدق  
عليه بتاريخ ٢ مارس  
سنة ١٩٠٣

في مانيللا (جزائر الفيليبين)  
بمجموعة سنة ١٩٠٣

جمهورية البيرو

ورق البنك

مذكور فيها يدفع لحامله  
عشرون (٢٠) سول

صورة ورقة

جمهورية البيرو

يدفع لحامله

٢٠ عشرون سول

طبقا لقانون ٢٧ يناير

و ٤ فبراير سنة ١٨٧٩

ليما في ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩

الامضاء



ورقة بنك

بنك البورتغال

٥٠٠ ريس خمسمائة ريس

لسبون في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٠

المحافظ المدير

ورقة أخرى

البنك الاهلي لما وراء البحار

استعماري . تجاري . صناعي

٢٠٠٠٠ ريس . عشرون

الف ريس

في خزينة الفرع

م . س . نومه

تدفع لحامله لدي الاطلاع

عملة جارية والقيمة وصلت

لسبون في ٢ يناير سنة ١٨٩٨

أربع امضآت



ورقة بنك

البنك الاهلي الروماني

عشرتان من اللو

أمين الخزينه المدير المحافظ

رومانيا

ورقة باللغة النورويجيه

يوجد أوراق ذو قيمه خمسه

وواحد و ١٠ و ٥٠ و ١٠٠٠

و ٥٠٠ و ١٠٠٠ كرونز

يدفع من البنك النورويجيه

ورقة باللغة السويديه

يوجد أوراق ذو قيمة خمسه

و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ و ١٠٠

و ٥٠٠ و ١٠٠٠ كرونور

ورقة بنك

بنك السنغال

يدفع نقدا لدي الاطلاع

لحامله مائة فرنك

أحد المراقبين أمين الخزينه المدير

امضاء امضاء امضاء



## ورقة بنك

بنك استاندارد افريقيا

الجنوبية ليمتد

يتعهد بان يدفع لحامله لدي

الطلب ذهباً في كاب تاون

جنيه واحد انكليزي والقيمة

وصلت . في كاب تاون

١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ وعليها

امضات

## ورقة أخرى

بنك افريقيا الغربية

خمسون فرنكا

تدفع نقدا لدى الاطلاع

لحامله

كونالري في ٣ يناير سنة

١٩٠٣

أمين الخزينه المدير العام

أحد المديرين



ورقة بنك

بنك جمهورية أوروغواي  
الشرقية  
يدفع لحامله لدى الاطلاع  
واحد بيزو وعمله قانونية ذهبيا  
الخ. وعليها ثلاث امضات

ورقة أخرى

بنك استاندارد افريقيا  
الجنوبية ليمتد  
يتعهد بان يدفع لحامله وقت  
طلبه في محله في دربان عشرين  
شلنا والقيمة وصلت .  
١ اكتوبر سنة ١٨٩٦  
وعليها امضا آن

ورقة أخرى

بنك لوندره في ريو دولا بلاتا  
١٠٠ مائة بيزو وطنيه  
تدفع لحامله لدى الاطلاع  
مائة بيزو وعمله وطنيه ذهبيا  
امضاء

ورقة أخرى

بنك افريقيا ليمتد  
يتعهد بان يدفع لحامله عند  
طلبه في محله هنا عشر شلنات  
والقيمة وصلت .  
وعليها امضا آن



ورقة بنك أهلي البلجيكي

البنك الاهلي البلجيكي

مائة فرنك

تدفع لدي الاطلاع

ورقة بنك

بنك كارا كاس

شركة مساهمة رأس مالها

٦٠٠٠٠٠٠ بوليفار

بنك كارا كاس يدفع لحامله

نقداً عشرين بوليفارا ٢٠ لدي

تقديم هذه الورقة .

ثلاث امضات

ورقة بنك اسبانيا

البنك الاسبانيولى

يدفع لحامله

مائة پزيتا

١٠٠

ثلاث امضات

ورقة بنك انكلترا

بنك انكلترا

يدفع لحامله مبلغ خمسة

جنيهات .

والنمرة والتاريخ امضات



ورقة بنك روسي

أوراق بنك الروسي تدفع كلها  
لحامله سواء بالذهب سواء  
بالفضة

ورقة بنك هولانديه

داتشر لندش بنك  
يدفع مائة غولان لحامله  
وامضا آن

ورقة بنك سويسري

١٠٠  
بنك ولاية فريسورغ  
يدفع لدي الاطلاع لحامله  
مائة فرنك

تقدا من العملة الجارية  
١٠٠ امضا آن

ورقة بنك طلياني

بنك ايطاليا  
مائة ليرة  
تدفع لحامله  
امضا آن



ورقة روسي

يوجد ورق ذو قيمة واحد  
وثلاثة وعشره وخمسة  
وعشرين وخمسين ومائة  
وخمسمائة روبل وعلى كل  
ورقة مكتوب عليها هكذا  
يدفع عند الاطلاع المبلغ  
كذا ذهب

صورة ورقة

١٠٠ روبل  
يدفع عند الاطلاع  
سنة ١٨٩٨  
يوجد صورة كثيرين الثانية

صورة ورقة

٥٠٠ روبل  
يدفع عند الاطلاع مبلغ ٥٠٠  
روبل سنة ١٨٩٨  
يوجد رسم بطرس الكبير

صورة ورقة

٢٥ روبل  
يدفع عند الاطلاع  
سنة ١٨٩٢  
يوجد رسم اسكندر الثالث



صورة ورقه

صورة ورقه

٣ روبل

١٠ روبل

يدفع عند الاطلاع

يدفع عند الاطلاع

يوجد رسم نسر برأسين

سنة ١٨٩٤

يوجد رسم امرأة

صورة ورقه

صورة ورقه

١ روبل

٥ روبل

يدفع عند الاطلاع

يدفع عند الاطلاع

يوجد رسم نسر برأسين

سنة ١٨٩٥

رسم نصف امرأة



## جزائر (الانتيل الدانماركية)

لها أوراق بنك صادرة من البنك الدانماركي الغربي في  
سان طوماس وقسم منها مكتوب باللغة الانكليزية ومشرط  
دفعها بواقع الفرنك ذهباً ومقبول دفعها كذلك في كوبنهاغ

جمهورية خط الاستواء (الاكوادور) امريكا  
ورق بنك . كان فيما سبق مشرط دفع قيمتها بواقع  
البيزو وأما الآن فبواقع السكر وهي صادرة في كويتو  
وغوايا كيل من بنوك متعددة وهي بنك كويتو والبنك  
التجاري والزراعي وبنك الاكوادور (خط الاستواء)

## جزيرة (اسلانده)

ورق البنك . ورق الخزينة وأوراق بنوكه الدانيمارك  
الصادرة في ريكيكجافيك الخ

## جزائر (بارباد) أو (باربادوس)

لها أوراق بنك صادرة من بنك المستعمرة أو البنك  
الاستعماري في بريدج تاون ومشرط دفعها دولارات



جمهورية ( بوليفيا ) أمريكا الجنوبية  
ورق بنك . وهي صادرة بالأخص من بنك بوليفيا  
الاهلي وتدفع نقدا وهي في الحقيقية الزامية في التداول واجزاؤها  
١ و ٢ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ و ١٠٠ بوليفيانو

جزيرة ( بورنيو )

يتداول فيها نادرا باوراق بنك مشترط دفع قيمتها  
دولارات .

پورتوريكو ( مستعمرة اسبانية )

ورق بنك ٥ و ١٠ و ٢٠ و ١٠٠ و ٢٠٠ پيزو وهي  
صادرة من البنك الاسباني في پورتوريكو وكذلك يتداول  
فيها باوراق الولايات المتحدة .

حكومة المضايق ( البوغازات ) ملتي وسنغافوره

ورق البنك ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ و ١٠٠ دولار وهي  
صادرة من هذه الحكومة وبعض البنوك الانكليزية .

جمهورية باراغواي ( امريكا الجنوبية )

تستعمل فيها أوراق بنك صادرة من عدة بنوك مثل



بنك باراغواي الاهلي وبنك باراغواي وريودولا بلانا  
وكذلك أوراق صادرة من الحكومة \* وأجزاءها هي ١٠  
٢٠ و ٥٠ و ١٠٠ و ٢٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠  
٢٠٠٠ \* بيرو \*

جزيرة (الثالوث) مستعمرة انكليزية  
ورق بنك ٥ و ٢٠ و ١٠٠٠ دولار صادرة من البنك  
الاستعماري وبنك الاتحاد في هاليفاكس وتدفع نقود امريكية  
وانكليزية \*

جمايكا

ورق بنك ذات جنيه و ٥ و ١٠٠٠ صادرة في كنجستون  
من بنك سكوتشيا الجديدة والبنك الاستعماري \*

جزيرة (جرزى)

ورق بنك صادر من بنك انكلتره ذات ٥ و ١٠٠  
جنيهات وأوراق بنك خصوصية في الجزيرة بليرة واحدة  
وهذه الاخيرة تفقد في انكلتره من ١ الى ٦ والمائة



جمهورية ( دومينيكا ) أمريكا

ورق بنك صادر في سان دومينغو وهي مقبولة الدفع  
ولذلك انحطت قيمتها انحطاطا فاحشا

الدانمارك

ورق بنك ٥ ١٠ ٥٠ ١٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ كورون

( كروز ) وهي صادرة من البنك الاهلي في كيوبنهاغن

روسيا

ورق بنك \* وتسمى ورق الكريدي الامبريالي وهي  
صادرة من الحكومة خاصة ومدكور فيها \* قابلة للصرف

عند تقديمها بعملة ذهب مهما كان المبلغ والروبل يساوي ١٨٥

من الامبريال ويحتوي على ١٧٤٢٤ جرام دولي أي جرام  
من الذهب الخالص والدفع ذهبيا مكفول بجميع أملاك الحكومة

وعليها أمضات المحافظ وأمين الخزانة \* ثم ذكر أوصاف كل

ورقة بحسب قيمتها والصورة المرسومة عليها وهي تقولا الاول

أوكتارينا الثانية أو الكسيسس مخايلوفيتش أو اسكندر الثالث

أو صورة نصف امرأة تمثل روسيا \*



## ﴿ زيلانده الجديدة ﴾

فيها أوراق من ١ و ٥ و ١٠ و ٢٠ ليرة انكليزية صادرة  
في أوكلانده من أعمال ولنفتون من عدة بنوك مثل بنك  
زيلانده الجديدة وبنك الاهلي ليمتد الخ  
( السويد )

ورق بنك ٥ ١٠ ٢٠ ٥٠ ١٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ كورون  
( كروز ) وهي صادرة من بنك نوريج الملوكي ونحو ٢٧ بنك  
آخر ماعدا ذات الخمسة كروز

## ﴿ السنغال ﴾ مستعمرة فرنساوية

ورق بنك ٥ ١٠ ٢٥ ٥٠ ١٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ فرنك  
وهي صادرة من بنك افريقيا الغربية وهي في التداول والقبول  
مثل العملة الذهبية والفضية الفرنسية والاوراق القديمة لاتزال  
تدفع لدى الاطلاع لحامله \*

## ( جمهورية ( سويسره )

ورق البنك ٥ ١٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ فرنك وهي صادرة  
من عدة مصارف اقليمية وهي ٢٤ بنكا متحدة تقريبا وكلها



على شكل وهيئة واحدة ويتداول بها في جميع بلاد الجمهورية  
بلا فرق ويقبل كل مصرف أوراق المصارف الاخرى  
جزائر ( سليب )

لها أوراق بنك صادرة من بنك جاواس بنك في مكسارفي  
ولماردنغن

﴿ جزيرة ( سيلان ) الانكليزية في الهند ﴾  
ورق بنك \* أوراق ذات ٠٥ و ١٠ و ٥٠ و ١٠٠  
روبية صادرة من الحكومة

جزيرة ( سان دومينغ )  
ورق بنك ٢ و ٥ و ٢٥ و ١٠٠ پيزو صادرة من البنك  
الاهلي في سان دومينغ

﴿ جمهورية سالقادر ﴾  
ورق بنك ١ و ٥ و ١٠ و ٢٥ و ٥٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠  
پيزو وهي صادرة من عدة بنوك فيها  
سنغافورة

اوراق البنك فيها صادرة من حكومة المضائق (البوغازات)



في سنغافورة ومشرط دفع قيمتها بالدولار

﴿الصرب﴾

ورق البنك ١٠ ٥٠ ١٠٠ دينار وهي صادرة من البنك

الاهلي الممتاز لمملكة الصرب وتدفع ذهباً أو فضة حسب الاتفاق

﴿الصين﴾

كانتون وشنغهاي وپكين (ثم أنظر هونغ كونغ)

ان العملة الورق الصيني اقدم العملة التي من نوعها في

العالم وتوجد مستندات تثبت انه قبل الميلاد باجيال كثيرة صدرت

اوراق بدل ودائع معدنيه \* وهذه الاوراق مشرط دفع قيمتها

على وجه العموم باعتبار الساييك اعني انها ذات قيم حقيرة

وعليه فيحسن ذكر المصارف التي تصدر اوراق البنوك وهي

البنك الروسي الصيني في شانغهاي ومشرط دفع قيمة اوراقه

بالريال المكسيكي وهي ذات ٥ و ١٠ دولارات وكان تداولها

في اوائل سنة ١٩٠٥ بواقع ٥٠ ر ٢ فرنك تقريباً ومكتوبه باللغتين

الروسية والانكليزية \* وموضوع فقط التاريخ في اسفلها \*

ثم البنك الامبراطوري الصيني في بكين ومشرط دفع



قيمتها بالتايل وتوجد مصارف اخرى تصدر اوراقا في شانغهاي  
وبكين وهونغ كونغ مشترط دفع قيمتها بالريال المكسيكي او  
قطع عملة اخرى \*

ثم بنك الشركة الهندية ( شارترد ) والبنك الاوسترالى  
الصينى واوراقها من ١ الى ١٠٠ تايل ومن ١ الى ١٠٠ دولار  
وفي بنك هونغ كونغ وشانغهاي ورق من ١ الى ١٠٠ دولار  
﴿ المملكة العثمانية ﴾

ان العملة الورق القديمة المسماة قائمة كان التداول بها الزاميا \*  
واما اوراق البنك الصادرة الآن من البنك الملوكى العثمانى فتصرف  
ذهبا في استانبول والاوراق العثمانية هي ذات ١ و ٥ و ٢٠ و  
١٠٠ ليرة عثمانية \*

﴿ غواديلوب ﴾ مستعمرة فرنساوى في جزائر الانتيل  
ورق بنك ٥ و ٢٥ و ١٠٠ و ٥٠٠ فرنك ولا تدفع  
الاوراق ذات الخمس فرنكات الا كل خمس ورقات معا \*  
﴿ غويانا ﴾ الفرنسية

ورق بنك صادرة من بنك غويانا وهي معتبرة قانونا



ولها قوة انتشار وتداول غير محدود اكثر مما للذهب والريالات  
الفرنساوية \*

\* غويانا الانكليزية \*

لها أوراق بنك صادرة من البنك الانكليزي الغوياني والبنك  
الاستعماري في جورج تاون

\* غويانا الهولندية \*

أوراق البنك فيها هي الاوراق الصادرة في پاراماريبو من  
بنك سورنيام باعتبار ٥ و ١٠ و ٢٥ و ٥٠ و ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠  
و ١٠٠٠ غولدن

\* جزيرة غرناطة \*

يوجد فيها أوراق بنك صادرة في سان جورج من البنك  
الاستعماري .

\* جمهورية غواتيمالا \*

توجد أوراق بنك صادرة من الحكومة ومن بنك الرهونات  
الزراعي والبنك الامريكاني وبنك كولومبيا وبنك غواتيمالا  
التجاري وبنك غواتيمالا والبنك الدولي وبنك الغرب من أوراق



ذات ١ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٢٥ و ٥٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠  
وهي صادرة في غواتيمالا وفي كوينزالتانغو وهي ولوانها  
مشرط دفع قيمتها الحاملها الذي الاطلاع نقداً غير انها لا تعتبر في  
الحقيقة الا مجرد ورقة عملة وقد طرأ عليها نقص عظيم في قيمتها

﴿ جمهورية فنزويلا ﴾

ورق البنك ٢٠ ٤٠ ٥٠ ١٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ بوليفار وهي صادرة  
من عدة بنوك وتدفع بلا فرق بينها ذهباً وفضة .

﴿ الفرس ﴾

ورق بنك ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٢٥ و ٥٠ و ١٠٠  
و ١٠٠٠ تومان وهي صادرة من البنك الامبراطوري في  
فارس وتدفع نقداً

﴿ جمهورية كولومبيا ﴾

ورق البنك . وهي عملة ورق والتداول بها اجباري وهي صادرة  
بالاخص من بنك جمهورية كولومبيا الاهلي واجزاؤها ١ ٢ ٥ ١٠  
٢٠ ٢٥ ٥٠ ١٠٠ وهي مطبوعة بطريقة ناقصة جداً في المطبعة  
الحجرية الاهلية في بوغوتا ويوجد بينها كثير من الاوراق المزيفة



\* الكونغو البلجيكية \*

ورق بنك ١٠ ١٠٠ فرنك مقبولة الدفع في بلجيكا أيضا .

\* كوستاريكا ( امريكا الوسطى ) \*

توجد أوراق بنك صادرة من الحكومة ( شهادة ايداع ) في

سان جرز ومن بنوك أخرى وهي ذات ١ و ٢ و ٥ و ١٠

و ٢٥ و ٥٠ و ١٠٠ پيزو ومشترب دفعها بواقع السكولون .

والسكولون الذهب يساوى ٧٧٨ ر . غرام عيار ٩٠٠ ر .

٤٠٥ ر ٢ فرنك

\* جزيرة كريت \*

ورق بنك ٢٥ و ١٠٠ دراخم وهي صادرة من بنك كريت

في خايه .

\* جزائر كوبا \* ( أمريكا ) \*

ورق البنك . صادرة من زمن قديم في هاغانا من البنك

الاسباني في جزيرة كوبا ومشترب دفع قيمتها بواقع الپيزو

وأما الآن فاوراق الولايات المتحدة وهي تدفع باعتبار الدولار .

\* المستعمرة كوراسو \* الهولندية \*



وبها أوراق بنك صادرة من بنك كوراسو الاهلي من  
١ و ٢ ١/٢ و ٥ و ١٠ و ٢٥ و ١٠٠ غولدن .

✽ جمهورية لا بوان ✽

فيها أوراق بنك صادرة من الحكومة

✽ جزائر المارتينيك ✽

✽ مستعمرة فرنساوية في جزائر الانتيل ✽

ورق بنك ٥ ٢٥ ١٠٠ ٥٠٠ فرنك وهي صادرة من البنك  
الاستعماري وتستعمل فيها الشيكات ولكن بكل حذر وتحفظ  
وكان لها أوراق بون ذات فرنك وفرنكين وقد أصبحت  
لاقيمة لها وأما ذات الخمسة والعشرة فلا تزال متداولة

✽ جزائر مادير مستعمرة برتغالية ✽

لها أوراق بنك صادرة بقيمة ٥٠٠ ريس و ١٠٠٠ الى

١٠٠٠٠٠ ريس

✽ مراکش ✽

يتداول فيها باوراق البنك الفرنسية والاسبانية والانكليزية  
والهولندية .



﴿ موزنيق ﴾ في أفريقيا الجنوبية ﴿

يتداول فيها باوراق بنك ذات ١ و ٢ و ٥ و ١٠ و ٢٠  
ملريس وهي صادرة من بنك ماوراء البحار الاهلي .

﴿ النوريج ﴾

ورق بنك ١ ١٠ ٥٠ ١٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ ( كرون )  
وهي صادرة من بنك النوريج .

﴿ الهند الصينية ﴾

ورق بنك . صادر من البنك الهندي الصيني في بوند شيري  
( الهند الفرنسية ) هو : ٥ ر ١٠ رويات

﴿ جزائر هايتي ﴾

ورق بنك . أوراق ذات ١ و ٢ غورد صادرة من الحكومة  
أو لحساب الحكومة من بنك هايتي الاهلي ويرغبون فيها  
كثيراً في أوراق الولايات المتحدة الامريكية

﴿ هاوي ﴾ أو جزائر ساندويتش ﴿

فيها أوراق بنك صادرة من الحكومة تدفع قيمتها ذهباً وفضة  
وكذلك أوراق الولايات المتحدة متداولة فيها .



جمهورية هوندوراس \* أمريكا الوسطى \*

أوراق البنك فيها صادرة من بنك هوندوراس من ١٠ و ٥ و ١٠٠ و ٢٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ بيزو

جزيرة هونغ كونغ \* الانكليزية \*

ورق بنك صادر من بنك هونغ كونغ وشانغهاي المتحد ومشرط  
دفعها بالدولار أو بعملة معادلة للدولار.

فتمت علمت جميع ما تقدم لم يبق عندك شك ولا ريب في  
ان ورق البنك نوت هي سندات ديون فما كان منها مصرحا  
فيه بوجوب دفع مبلغه عند الطلب أو اذا لم يذكر وقت الاداء  
فهو ورق دين لا يشتبه فيه واحد من الناس وما كان مكتوبا  
فيه ان صاحب الورقة أودع في خزانة الحكومة مبلغا وكان  
المعروف ان حامل الورقة متى طلب ذلك المبلغ دفع اليه من  
غير تأخير فكذلك أيضا وان كان مذكورا في الورقة ان  
مبلغها مدفوع أمانة فلا يخرج ذلك عن كون الورقة سند دين  
لما لا يختلف فيه أحد ان هذه الامانات تتصرف فيها الحكومة  
بانواع التصرفات المغيرة لاعيانها وهذا اتلاف لها فصارت



الحكومة ضامنة لتلك الامانات وبهذا صارت دينا عليها  
وصار سند الامانة في الحقيقة سند دين يأخذه وقت الطلب  
من بيده هذا السند وما كان غير مكتوب عليه شيء وهو  
القليل جداً فمعروف من القوانين الخاصة بتلك الاوراق ان  
الحكومة التي أصدرت هذه الاوراق تدفع قيمتها متى قدم اليها  
حامل الورقة الورقة وطالب قيمتها فكل هذه الاوراق بما ذكر  
هي سندات ديون ولذلك لو بحثنا عن ماهية كلمة ( بنك نوت )  
لوجدناها من الاصطلاح الفرنسي وقد نص قاموس لاروس  
وهو أكبر وأشهر قاموس للغة الفرنسية الآن في تعريف  
أوراق البنك حيث قال ورقة البنك هي ورقة عملة قابلة لدفع  
قيمتها عينا لدي الاطلاع لحاملها وهي يتعامل بها كما يتعامل  
بالعملة المعدنية نفسها غير انه ينبغي ان تكون مضمونة ليثق  
الناس بالتعامل بها انتهى \* فقوله قابلة لدفع قيمتها عينا لدى  
الاطلاع لحاملها لم يجعل شكاً في انها سندات ديون ولا عبرة  
بما توهمه عبارته من التعامل بها كما يتعامل بالعملة المعدنية لان  
معنى تلك العبارة ان الناس يأخذونها بدل العملة ولكن مع



ملاحظة ان قيمتها تدفع لحاملها وانها مضمونة بدفع قيمتها  
وهذا صريح في ان تلك الاوراق هي سندات ديون ومن  
غير المعقول ان تكون الورقة بشخصها هي المتعامل بها بقطع  
النظر عن قيمتها التي يجب على مصدر الورقة ان يدفعها لحاملها  
لان الورقة لو كانت هي العملة بشخصها لم يكن ثم حتم على  
من أصدر الورقة ان يدفع قيمتها وما كان هناك معنى لوجوب  
ايداع قيمة الاوراق نقداً وغير نقد في خزينة المحل الذي  
أصدر الاوراق لان الورقة لو كانت كالعملة بشخصها لا يكون  
هناك ارتباط بينها وبين وجوب دفع قيمتها وحفظها بالخزينة  
اللهم الا ان يكون ذلك بمعنى ان الورقة ملحوظ قيمتها المودع  
في خزينة من أصدرها وانه حتم عليه ان يدفع تلك القيمة  
متى طلب منه ذلك بخلاف شخص العملة \* فان الحكومة  
مثلا اذا أصدرت قطعة من الذهب ليتعامل بها فليس من  
المحتوم عليها ولا على غيرها ان يبدل قطعة الذهب بغيرها  
بخلاف هذه الاوراق فانه حتم على من أصدرها ان يدفع  
قيمتها نقداً وقد شرط في بعض الاوراق ان يكون دفع قيمتها



ذهباً مهما بلغت القيمة من القلة وذلك لزيادة الاثمان والمحافظة  
 على دفع قيمتها بما لا يتوهم فيه ان ينقص من قيمتها شيئاً لان  
 العملة غير الذهب كالفضة والنحاس قد تقل الرغبة فيها فلا يقبل  
 صاحب الورقة ان يأخذ نقداً من غير الذهب لقلة الرغبة فيه  
 بخلاف الذهب فانه مرغوب فيه في كل وقت وفي كل بلد  
 ولذلك كان ما كتب في بعض تلك الاوراق لزيادة الوثوق  
 وحفظ الدين للدائن عما ينقص قيمتها حتى ان بعض الاوراق  
 المحررة بقيمة خمسة فرنكات أي ما يساوي خمس الليرة  
 مشروط في الورقة انها لا تدفع القيمة الا اذا اجتمعت خمس  
 ورقات من هذه الاوراق وما ذلك الا لتيسر دفع قيمة الورق  
 ذهباً لان دفع الخمسة فرنكات من الذهب غير ميسور  
 ولان هذه الاوراق ليست متمولة بمال في ذاتها ولا تقابل  
 بمال ولا تقاس على العملة النحاسية أولاً لان العملة النحاسية  
 انما هي قليلة القيمة جداً وقيمتها يتساهل فيها بخلاف الاوراق  
 فان قيمة الورقة الواحدة قد تبلغ المائة وخمسا وسبعين مثقالاً  
 من الذهب فلو كانت قيمة هذا المبلغ من النحاس



لكان النحاس متمولا في ذاته وله قيمة بخلاف هذه الورقة  
 فانها لا تساوي فلسا واحدا اذا قطعنا النظر عما يلزم مصدرها  
 من دفع قيمتها . ولأنه اذا أفلس من أصدر هذه الاوراق  
 لا تكون للاوراق قيمة إلا بقيمة ما يمكن أن ينحصها من أموال  
 المفلس اذا قسمت على الغرماء فلو كانت المعاملة بشخص الاوراق  
 لا تنقص قيمتها بافلاس مصدرها . ولأن من القواعد القانونية  
 ان المحاكم الوضعية تحكم على مصدر هذه الاوراق أن يدفع  
 قيمتها لحاملها لو تأخر عن الدفع وليس شيء من العملة يوجب  
 على الحاكم أن يلزم مصدرها بدفع قيمتها وغير ذلك مما يطول  
 شرحه ولسنا في حاجة اليه بعد ما بيناه في هذا المقام .

بقي ان المعاملة بهذه الاوراق انما تخرج على قاعدة الحوالة لمن  
 يجيز المعاملة بالمعطاة من غير اشتراط صيغة والحوالة كالبيع فمن  
 يقول بصحة البيع بالمعطاة يقول بصحة الحوالة بالمعطاة وذلك  
 هو مذهب السادة الحنفية والسادة المالكية والسادة الحنابلة  
 فانهم يجيزون المعاملة بالمعطاة من غير اشتراط صيغة وهناك قول  
 وجيه في مذهب السادة الشافعية يجيز المعاملة بالمعطاة . وأما



أسهم الشركات وأوراق الديون المسماة بالبورن فان المعاملة فيها  
 لا يمكن تخريبها على قاعدة من قواعد الشرع فان تعامل بها أحد  
 فحكمها حكم المقبوض بالعقود الفاسدة على الاصح ومتى تلف ثمن  
 الاوراق في يد بائعها يكون مثله أو قيمته باقيا على ملك مشتريها  
 على تلك القاعدة وان كانت من أسهم شركات تجارية ففيها زكاة  
 التجارة والا اذا لم تكن أعمالها تجارية كشركة الترامواي  
 والتليفون وما شابههما فلا زكاة الا على المقبوض من المال منها  
 ان حال عليه الحول وكذلك يقال في سندات الديون التي يشتريها  
 الاشخاص فتعتبرها الشخص مملوكة له أي أنه مستحق للدين  
 المكتوب في الورقة وجب عليه زكاة الدين كما مر \* أما الربا  
 المقبوض فلا يجوز أكله بحال من الاحوال اللهم إلا أن يكون  
 من مال الحربين أو كان للشخص حق على الحكومة بسبب  
 ظهها واخذها الاموال من غير مسوغ شرعي فيجوز لمن له  
 مثل ذلك الحق أن يأخذ ذلك الربا ويأكله لكن ليس من  
 حيث انه ربا وانما لانه من باب الظافر ببعض حقه والله أعلم  
 وسنبين جميع ذلك فيما يلي \* \* \* ولنبدأ بذكر بعض ما كتبناه في



وجوب الزكاة في الدين الحال بشرطه وتعجيلها قبل قبض الدين  
 قال في مختصر المزني قال الشافعي وان كان له دين يقدر  
 على أخذه فعليه تعجيل زكاته كالوديعة . قال شارحه الماوردي في  
 الحاوي الكبير قد مضت هذه المسألة مرتبة وسندكرها الآن  
 على غير ذلك الترتيب ليكون التكرار مفيداً \* اعلم ان قوله له دين  
 فلا يخلو من أحد أمرين اما أن يكون حالاً أو مؤجلاً فان  
 كان مؤجلاً فعلى وجهين . أحدهما وهو قول أبي اسحاق يكون  
 مالكا له وفي زكاته قولان كالمال المنصوب . والقول الثاني وهو  
 قول أبي علي بن أبي هريرة لا يكون مالكا له ولا زكاة فيه حتى  
 يقبضه ويستأنف حوله . وان كان الدين حالاً فعلى ضربين . أحدهما  
 أن يكون على معسر فلا تلزمه زكاته قبل قبضه فاذا قبضه فهل  
 يزكيه لما مضى أو يستأنف حوله على قولين . والضرب الثاني  
 أن يكون على موسر فهذا على ضربين . أحدهما أن يكون  
 جاحداً فلا زكاة عليه قبل قبضه وبعد قبضه على قولين كالدين  
 على معسر . والضرب الثاني أن يكون معترفاً فهذا على ضربين  
 أحدهما أن يكون مماطلاً مداً فمما فلا زكاة فيما عليه كالمال الغائب



فاذا قدم فزكاة ما عليه واجبة لما مضى قولاً واحداً وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه . والضرب الثاني أن يكون حاضراً فزكاة ما عليه واجبة قبض أولم يقبض لان هذا كالوديعة بل أحسن حالاً منها لانه في الذمة \* فاما ما في ذمة العبد من مال كتابته أو الخراج المضروب على رقبته فلا زكاة فيه على سيده حتى يقبضه ويستأنف حوله لانه ليس بدين لازم والله أعلم بالصواب \*

وأما مذهب السادة الحنفية \* فقد ذكر في فتح القدير ان أبا حنيفة قسم الدين الى ثلاثة أقسام . قوي وهو بدل القرض ومال التجارة . ومتوسط وهو بدل مال ليس للتجارة كسمن ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى . وضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم العمدة والدية وبدل الكتابة والسعاية . ففي القوي تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الأداء الى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم وكذا فيما زاد فبحسابه . وفي المتوسط لا تجب ما لم يقبض نصاباً وتعتبر لما مضى من الحول في صحيح الرواية . وفي الضعيف



لا تجب ما لم يقبض نصابا ويحول الحول عليه بعد القبض \*  
وأما مذهب السادة المالكية \* اذا لم يكن الدين ثمن عرض  
وكان حالا فيزكيه عن كل سنة ولو قبل قبضه \*  
وأما مذهب السادة الحنابلة \* فن له دين على مليء باذل  
من قرض أو دين عروض تجارة أو ثمن مبيع وحال عليه الحول  
فكلما قبض شيئا أخرج زكاته لما مضى \* وفي الدين على غير مليء  
روايتان الصحيح من المذهب انه كالدين على المليء فيزكيه اذا  
قبضه لما مضى \*

وحيث ثبت في دين الاواراق المذكورة وجوب تعجيل  
زكاته فلنذكر شروط الحوالة واتماما للفائدة نذكر جميع  
أحكامها \*

قال الشاشي في الحلية اختلف أصحابنا في جنس ما تصح به الحوالة  
فمنهم من قال لا تصح الحوالة الا بماله مثل ومنهم من قال تجوز بكل  
ما يثبت في الذمة بعقد السلم وهو قول أبي العباس بن سريج فاما  
الثن في مدة الخيار ففيه وجهان قال القاضي أبو حامد لا تصح  
الحوالة به والثاني تصح وان كان عليه خمس من الابل أرش موضحة



ففي صحة الحوالة وجهان فان كان لرجل علي رجلين الف درهم  
 على كل واحد خمسمائة وكل واحد منهما كفيل ضامن عن  
 صاحبه فأحال عليهما رجلا له عليه الف على أن يطالب كل  
 واحد منهما بالالف ان شاء فقيه وجهان . أحدهما لا يصح وهو  
 اختيار المزني . والثاني يصح وهو اختيار الشيخ أبي حامد .  
 ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه ومن أصحابنا من قال  
 تصح اذا رضي المحال عليه وهل يعتبر رضي المحال عليه اذا كان  
 عليه حق فيه وجهان أصحهما انه لا يعتبر رضاه وقال المزني وأبو  
 سعيد الاصبخري يعتبر رضاه وهو قول أبي حنيفة وينتقل  
 الحق بالحوالة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ويبرأ منه  
 وقال زفر لا يبرأ المحيل منه كالضمان وهل يثبت فيه خيار  
 المجلس فيه وجهان فان أحاله على مليء فأفلس أو جحد الحق  
 وحلف لم يرجع على المحيل وبه قال مالك وان أحاله على رجل  
 بشرط الملااة فخرج معسراً فقد قال المزني وأكثر أصحابنا  
 لا خيار له وأنكر أبو العباس بن سريج ذلك وقال يثبت له  
 الخيار وقال أبو حنيفة يرجع المحتمل على المحيل في حالين أحدهما



اذا مات المحال عليه مفلسا أو جعدا الحق وحالف عند الحاكم  
 وقال أبو يوسف ومحمد يرجع عليه أيضا بافلاس المحال عليه في  
 حال حياته وحجر الحاكم عليه وان أحاله على رجل ولم يشترط  
 الملاءة فيه ولم يعلم اعساره فبان اعساره لم يرجع على المحيل وبه  
 قال أبو حنيفة وقال مالك اذا لم يعلم باعساره كان له الرجوع  
 على المحيل . اذا اشترى رجل من رجل عبداً بألف درهم  
 وأحال المشتري البائع بألف على رجل له عليه ألف ثم وجد  
 بالمبيع عيباً فرده فقد قال أبو علي الطبري لا تبطل الحوالة  
 وقال أبو اسحق تبطل الحوالة وهو الذي ذكره المزني في  
 المختصر وهو الاصح فان أحال الزوج زوجته بالمهر على رجل  
 له عليه مثله ثم ارتدت المرأة قبل الدخول بها ففي بطلان  
 الحوالة ما قدمناه من الوجهين . فان أحال رجلاً له عليه دين على  
 رجل له عليه دين ثم اختلفا فقال المحيل وكلتكم بلفظ الحوالة  
 وقال المحتال بل أحلتني واتفقا على انه أحاله بلفظ الحوالة ففيه  
 وجهان أحدهما وهو قول أبي العباس بن سريج ان القول قول  
 المحتال والثاني وهو قول المزني ان القول قول المحيل وهو



قول أبي حنيفة وأصحابه فعلى هذا إذا حلف المحيل تثبت الوكالة  
 فإن كان قد قبض المال أخذه منه المحيل وهل يرجع هو على  
 المحيل بدينه فيه وجهان أصحهما أنه يرجع فاما إذا لم يكن قد  
 قبض المال فإنه ينعزل عن الوكالة ولا يملك القبض فان خالف  
 وقبض فهل يكون مضمونا عليه فيه وجهان بناء على اختلاف  
 أصحابنا في ان ذلك حوالة فاسدة أو وكالة فاسدة وفيه وجهان  
 ذكره في الحاوي وهذا يخرج فاسد لان من قال هو حوالة  
 فهو حوالة صحيحة ومن قال هو وكالة فهو وكالة صحيحة  
 والصواب أن يقال ان علم بالحال فقبض فعليه الضمان وان لم  
 يعلم كان بمنزلة الوكيل اذا قبض ولم يعلم بالعزل فلا ضمان عليه وان  
 قال المحيل احلتك بمحك وقال المحتمل بل وكلتني بالقبض فعلى  
 قول المزني القول قول المحتمل وعلى قول أبي العباس القول  
 قول المحيل فان قلنا بقول المزني حلف المحتمل ثبت انه وكيل وان  
 لم يكن قد قبض المال فله مطالبة المحيل بماله عليه من الدين وهل  
 يرجع المحيل على الحال عليه بشيء فيه وجهان أحدهما يرجع عليه  
 والثاني لا يرجع عليه \* فرعان ذكر في الحاوي على اختلاف



أبي العباس والمزني . أحدهما ان يقول ضمننت مالك على فلان  
على أنه برئ منه فعلى قياس قول المزني يصح ويكون حوالة  
بلفظ الضمان وعلى قول أبي العباس يكون ضمانا فاسدا الثاني  
ان يقول احلتك على فلان على اني ضامن له الى ان يقضيه  
فعلى قول المزني هو ضمان بلفظ الحوالة وعلى مقتضى قول  
أبي العباس هو حوالة فاسدة فان كان له على رجل الف درهم  
فأحاله بها على رجل له عليه الف درهم ثم قضاه المحيل ما كان  
قد أحاله به صح القضاء ولم يرجع على المحال عليه بشيء وقال  
أبو حنيفة وأصحابه يرجع عليه بما قضاه ولا يكون متبرعا به  
وفي الحوالة هل هي بيع أم لا وجهان . فان كان لرجل على رجل  
الف درهم فطالبه بها فقال قد أحلت بها فلانا الغائب على فانكر  
صاحب الحق ذلك فالقول قوله مع يمينه فان أقام من عليه  
الدين بينة بالحوالة سمعت بيئته لاسقاط حق صاحب الدين  
عنه . قال أبو العباس ولا يثبت الحق للغائب فاذا قدم فادعى  
الحوالة وأنكر صاحب الدين أعاد البيئته . قال الشيخ أبو نصر  
وهذا عندي فيه نظر لان المطالبة بالبيئته انما سمعت من المحال



عليه في حق المحيل فاذا قدم الغائب وادعى الدين بمحيم الحوالة  
 فانما يدعيه على المحال عليه وهو مقرر له بالحق فلا حاجة به الى  
 اقامة البيينة فان كان لرجلين على رجل الف درهم فادعيا أنه أحالهما  
 وأنكر فشهد عليه ابناهما لم تقبل شهادتهما لابيهما وهل تقبل  
 شهادة ابن كل واحد منهما للآخر فيه قولان بناء على الشهادة  
 اذا ردت في بعضها للهمة هل ترد في الباقي \* وقال النووي في  
 الروضة \* الحوالة أصابها مجمع عليه ومن احتال على مليء استحب  
 ان يمتال ولا بد في وجودها من ستة أمور محيل ومحتال  
 ومحال عليه ودين المحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال  
 عليه ومراضاة بالحوالة بين المحيل والمحتال \* ويشترط في  
 صحتها أمور منها ما يرجع الى الدينين ومنها ما يتعلق بالاشخاص  
 الثلاثة \* وفي حقيقة الحوالة وجهان أحدهما أنها استيفاء  
 حق كان المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال  
 عليه اذ لو كانت معاوضة لما جاز فيها التفرق قبل القبض اذا  
 كانا ربويين وأصحهما أنها بيع وهو المنصوص لانها تبديل مال  
 بمال وعلي هذا وجهان. أحدهما أنها بيع عين بعين والا فلتبطل



للنهي عن بيع دين بدين والصحيح أنها بيع دين بدين واستثنى  
 هذا للحاجة قال الامام وشيخه لا خلاف في اشتمال الحوالة  
 على معنيين الاستيفاء والاعتياض والخلاف في أيهما أغلب  
 \*أما شروطها\* فثلاثة الأول الرضا فلا تصح الا برضا المحيل  
 والمحتال وأما المحال عليه فان كان عليه دين للمحيل لم يعتبر  
 رضاه على الأصح وان لم يكن لم تصح بغير رضاه قطعاً  
 وبإذنه وجهان بناء على أنها اعتياض أم استيفاء ان قلنا استيفاء  
 صح والا فلا فان صححنا فوجهان أحدهما يبرأ المحيل بنفس  
 الحوالة كسائر الحوالات واصحهما وبه قطع الاكثرون  
 لا يبرأ بل قبوله ضمان مجرد فان قلنا لا تصح هذه الحوالة فلا  
 شيء على المحال عليه فان تطوع وادّاه كان قضاء لدين غيره  
 وان قلنا يصح فهو كما لو ضمن فيرجع على المحيل ان أدّى بإذنه  
 وكذا بغير اذنه على الأصح لجريان الحوالة بإذنه وفي رجوعه  
 قبل الاداء وجهان بناء على براءة المحيل ان قلنا يبرأ فنعم  
 والا فلا واذا طالبه المحتال بالاداء فله مطالبة المحيل بتخليصه  
 وهل له ذلك قبل مطالبة المحتال وجهان كالوجهين في مطالبة



الضمان ولو ابرأه المحتال لم يرجع على المحيل بشئ ولو قبضه  
المحتال ثم وهبه له ففي الرجوع وجهان قلت أصحابهما الرجوع  
والله أعلم \* ولو ضمن عنه ضامن لم يرجع على المحيل حتى  
يأخذ المحتال منه أو من ضامنه ولو أحال المحتال على غيره  
نظر ان أحاله على من عليه دين رجع على محيله بنفس الحوالة  
لحصول الآداء بها وان أحال علي من لا دين عليه لم يرجع  
مالم يرجع عليه الذي أحال عليه ( فرع ) ذكرنا ان الرضا شرط  
والمراد به الايجاب والقبول ولو قال المحتال أحلني فقال أحلتك  
ففيه الخلاف السابق في مثله في البيع وقيل تنعقد هنا قطعاً لان  
مبناها على الرفق والمسامحة

( الشرط الثاني ) ان يكون ديناً لازماً أو مصيره الى  
اللزوم والدين ضربان لازم وغيره أما غيره ففيه مسائل  
احداها الثمن في مدة الخيار تصح الحوالة به وعليه علي الاصح  
فان منعنا ففي انقطاع الخيار به وجهان وان جوزنا فقطع  
الامام والغزالي بانه لا يبطل الخيار فلو اتفق فسخ البيع بطلت  
الحوالة لانها انما صححت لافضاء البيع الي اللزوم فاذا لم يفض



لم تصح ومنقول الشيخ أبي علي واختياره بطلان الخيار لان مقتضى الحوالة اللزوم فلو بقي الخيار فمقتضاها فان أبطنا فأحال المشتري البائع علي ثالث بطل خيارهما لتراضيهما واذا أحال البائع رجلا علي المشتري لا يبطل خيار المشتري الا اذا فرض منه قول ورضي وأما الحوالة بالثمن بعد انقضاء الخيار وقبل قبض المبيع فالمذهب الذي عليه الجمهور القطع بجوازها وللمسعودي اشارة الى منعها لكونه غير مستقر وقد اشهر في كتب الاصحاب اشتراط استقرار ما يحال به وعليه

(المسئلة الثانية) اذا أحال السيد علي مكاتب بالنجوم لم يصح علي الأصح وقال الحليني يصح ولو أحال المكاتب سيده بالنجوم صح علي الأصح وبه قطع الا كثرون ولو كان للسيد عليه دين معاملة فأحال عليه بنى علي أنه لو عجز نفسه هل يسقط ذلك الدين ان قلنا لا صححت والا فلا قلت الاصح الصحة وبه قطع صاحب الشامل والله اعلم

(الثالثة) مال الجمالة القياس ان يجيء في الحوالة به وعليه الخلاف المذكور في الرهن وفي ضمانه وقطع المتولي بجوازها



به وعليه بعد العمل ومنعها قبله (قلت) قطع الماوردى بالمنع مطلقا  
 والله أعلم \* قال المتولى لواحال من عليه الزكاة الساعى جازان قلنا  
 هي استيفاء وان قلنا اعتياض فلا لا متناع اخذ العوض عن الزكاة  
 \* الضرب الثانى \* الدين اللازم فيجوز الحوالة به  
 وعليه سواء اتفق الدينان في سبب الوجوب او اختلفا بان كان  
 احدهما ثمنا والآخر اجرة او قرضا او بدل متلف (قلت) اطلق  
 الامام الرافعى ان الدين اللازم يصح الحوالة به وعليه واقتدى  
 في ذلك بالغزالي وليس كذلك فان دين السلم لازم ولا يصح  
 الحوالة به ولا عليه على الصحيح وبه قطع الاكثر ونوحى  
 وجه في الحاوى والتتمة وغيرهما انه يجوز بناء على انها استيفاء  
 فكان ينبغي ان يقول الدين المستقر ليخرج هذا والله اعلم (فرع) كل  
 دين جوزنا الحوالة به وعليه فسواء كان مثليا كالاثمان والحبوب  
 او متقوما كالثياب والعبيد وفي وجه يشترط كونه مثليا ولا خلاف  
 انه يشترط العلم بقدر ما يحال به وعليه وبصفتها الا اذا حال  
 بابل الدية او عليها وصححنا الحوالة في المتقومات فوجهان او  
 قولان بناء على جواز المصالحاة والاعتياض عنها والاصح المنع



للجهل بصفتها

﴿ الشرط الثالث ﴾ اتفاق الدينين فيشترط اتفاقهما  
جنسا وقدر او حلولا وتأجيلا وصحة وتكسرا وجودة ورداءة  
وفي وجه تجوز الحوالة بالقليل على الكثير وبالصحيح على المكسر  
وبالجيد على الرديء وبالمؤجل على الحال وبالأبعد أجلا على  
الأقرب وكأنه تبرع بالزيادة والصحيح المنع قال المتولى ومعنى  
قولنا هذه الحوالة غير صحيحة عند الاختلاف ان الحق  
لا يتحول من الدراهم الى الدينانير مثلا لكنها لو جرت فهي  
حوالة على من لا دين عليه وسبق حكمها

﴿ فصل ﴾

الحوالة اذا جرت بشروطها برئ المحيل من دين المحتمل وتحول  
الحق الى ذمة المحال عليه وبرئ المحال عليه من دين المحيل  
حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو جحد وحلف لم  
يكن للمحتمل الرجوع الى المحيل كما لو أخذ عوضا عن الدين  
ثم تلف في يده فلو شرط في الحوالة الرجوع بتقدير الافلاس  
أو الجحود فهل تصح الحوالة والشرط أم الحوالة فقط أم



لا يصحان فيه أوجه \* هذا إذا طرأ الافلاس فلو كان مفلسا  
حال الحوالة فالصحيح المنصوص الذي عليه جمهور الاصحاب  
انه لا خيار للمحتال سواء شرط يساره أم أطلق وفي وجه  
يثبت خياره في الحالين وفي وجه يثبت ان شرط فقط  
واختار الغزالي الثبوت مطلقا وهو خلاف المذهب (فرع) صالح  
مع اجنبي عن دين علي عين ثم جحد الاجنبي وحلف ففي  
عوده الى ما كان عليه الدين وجهان قال القاضي حسين نعم  
وأبو عاصم لا (قلت) الاصح قول القاضي والله اعلم \* (فرع) خرج  
المحال عليه عبدا فان كان لأجنبي وللمحيل دين في ذمته صححت  
الحوالة كما لو أحال على معسر ويتبعه المحال بعد العتق وهل له  
الرجوع على المحيل فيه خلاف مرتب على ما اذا بان معسرا  
وأولى بالرجوع وان كان عبدا للمحيل فان كان له في ذمته دين بان  
ثبت قبل ملكه وقلنا لا يستقط فهو كما لو كان لأجنبي وان لم يكن  
له في ذمته دين فهو حوالة على من لا دين عليه فان صححناها وجعلناها  
ضمانا فهو ضمان العبد عن سيده باذنه وبيانه في كتاب الضمان  
ولا يخفى حكمه لو كان لأجنبي ولم يكن للمحيل عليه دين



— فصل —

إذا اشترى عبدا بمائة وأحال البائع بالتمن على رجل ثم  
علم بالعبد عيبا قديما فردّه بالعيب أو بالاقالة أو التحالف أو  
غيرها ففي بطلان الحوالة ثلاثة طرق (أحدها) البطلان (والثاني)  
لا (والثالث) على قولين أظهرهما البطلان وهما مبنيان على أنها  
استيفاء أم بيع إن قلنا استيفاء بطلت والا فلا قلت المذهب  
البطلان وصححه في المحرر والله اعلم \* وسواء كان الرد بالعيب  
بعد قبض المبيع أو قبله على المذهب وبه قطع الجمهور وقيل  
إنما الخلاف إذا كان بعده فإن ردّ قبله بطلت قطعا لعدم  
تأكدها وسواء كان الردّ بعد قبض المحتال مال الحوالة أو قبله  
على الأصح وهو اختيار الأكثرين وقال العراقيون والشيخ  
أبو علي إن كان بعده لم تبطل قطعا وإنما الخلاف قبله \* ولو  
أحال البائع رجلا على المشتري بالتمن فقبل فيه القولان  
والمذهب أنها لا تبطل قطعا وبه قطع الجمهور سواء قبض المحتال  
مال الحوالة من المشتري أم لا والفرق إن هنا تعلق الحق  
بثالث فاذا القولان مخصوصان بالصورة الأولى فنفرع عليهما



فان لم نبطلها لم يطالب المشتري المحال عليه بحال بل يرجع على  
البائع فيطالبه ان كان قبض مال الحوالة ولا يتعين حقه فيما  
اخذ بل له ابداله وان لم يقبضه فله قبضه وهل للمشتري الرجوع  
عليه قبل قبضه لسكون الحوالة كالمقبوض ام لا لعدم حقيقة  
القبض وجهان اصحهما الثاني فعلى هذا له مطالبته بتحصيل  
القبض ليرجع عليه وفي وجه لا يملك مطالبته بالتحصيل أيضا  
وهو شاذ ضعيف واما اذا ابطالنا الحوالة فان كان قبض من المحال  
عليه فليس له رده عليه لانه قبضه باذن المشتري فلورده لم تسقط  
عنه مطالبة المشتري بل يلزمه الرد على المشتري ويتعين حقه  
فيما قبضه فان كان تالفه لزمه بدله وان لم يكن قبضه فليس له  
قبضه لانه عاد الى ملك المشتري كما كان فلو خالف وقبض لم  
يقع عنه وفي وقوعه عن المشتري وجهان ( احدهما ) يقع لبقاء  
الاذن واصحهما لا لعدم الحوالة والوكالة ولا أنه انما يقبض  
لنفسه ولم يبق له حق بخلاف ما اذا فسدت الشركة والوكالة  
فان التصرف صح لبقاء الاذن لكن التصرف يقع للموكل واما  
في صورة احالة البائع على المشتري اذا قلنا بالذهب انها لا تبطل فان



كان المحتمل قبض من المشتري رجع المشتري على البائع والآن فهل  
 للمشتري الرجوع في الحال ام لا يرجع الا بعد القبض فيه  
 الوجهان السابقان ( فرع ) قال ابن الحداد اذا احلها بصدقتها ثم  
 طلقها قبل الدخول لم تبطل الحوالة وللزوج مطالبتها بنصف  
 المهر \* قال من شرح كتابه المسئلة تسترتب على ما اذا احل  
 المشتري البائع فان لم تبطل هناك فهنا أولى والا ففى بطلانها  
 في نصف الصداق وجهان والفرق ان الطلاق سبب حادث  
 لا يستند الى ما تقدم بخلاف الفسخ ولان الصداق اثبت من  
 غيره ولو احلها ثم انفسخ النكاح بردها او بفسخ احدهما باعيب  
 لم تبطل الحوالة على الاصح ايضا ويرجع الزوج عليها في  
 صورة الطلاق بنصف الصداق وبجميعه في الردة والفسخ واذا  
 قلنا بالبطلان فليس لها مطالبة المحال عليه وتطالب الزوج بالنصف  
 في الطلاق ( فرع ) باع عبدا واحل بثمنه على المشتري ثم تصادق  
 المتبايعان على انه حر الاصل فان وافقها المحتمل او قامت بينة  
 بحريته بطلت الحوالة لبطلان البيع فيرد المحتمل ما أخذه على  
 المشتري ويبقى حقه كما كان وهذه البينة يقيمها العبد أو يشهدون



حسبة ولا يتصور ان يقيمها المتبايعان لانهما كذباها بدخولهما  
 في البيع وان كذبهما المحتال ولا بينة فلهما تخليفه على  
 نفي العلم فان حلف بقيت الحوالة في حقه وله اخذ المال  
 من المشتري وهل يرجع المشتري على البائع لانه قضى دينه  
 باذنه ام لا لانه يقول ظلمني المحتال بما اخذ والمظلوم لا يطالب  
 غير ظالمه \* قال في التهذيب بالتاني وقال الشيخ ابو حامد وابن  
 كجب و ابو علي بالاول فعلى هذا يرجع اذا دفع المال الى المحتال  
 وفي رجوعه قبله الوجهان السابقان وان نسكل المحتال حلف  
 المشتري ثم ان جعلنا اليمين المردودة كالاقرار بطلت الحوالة  
 وان جعلناها كالبينة فهو كما لو حلف لانه ليس للمشتري اقامة  
 البينة ثم ما ذكرناه في اقرار المحتال وقيام البينة من بطلان  
 الحوالة مفروض فيما اذا وقع التعرض لكون الحوالة بالثمن فان  
 لم يقع وزعم البائع ان الحوالة عليه بدين آخر له على المشتري  
 فان انكر المشتري اصل الدين فالقول قوله مع يمينه وان صدقه  
 وانكر الحوالة به فان لم يعتبر رضا المحال عليه فلا عبرة  
 بانكاره والا فهل القول قول مدعي صحة الحوالة أو فسادها



فيه الخلاف في نظائرها

﴿ فصل ﴾

إذا كان لزيد عليك مائة ولك على عمرو مائة فوجد زيد منك ما يجوز له قبض مالك على عمرو فله صورتان (أحدهما) إن تقول لزيد وكلتك لتقبضه لي وقال بل أحلتني عليه فينظر إن اختلفا في أصل اللفظ فزعمت الوكالة بلفظها وزعم زيد الحوالة بلفظها فالقول قولك مع يمينك عملا بالأصل وإن اتفقا على جريان لفظ الحوالة فزعمت أنك أردت به تسليطه بالوكالة فوجهان أصحهما القول قولك وبه قال أكثر الأصحاب وقال ابن سريج فالقول قول زيد مع يمينه وقطع به القاضي حسين قال الأئمة وموضع الوجهين إن يكون اللفظ الجاري بينكما أحلتك بمائة على عمرو فاما إذا قلت بالمائة التي لك على علي عمرو فهذا لا يمتثل إلا حقيقة الحوالة فالقول قول زيد قطعا فإن قلنا القول قول زيد فحلف ثبتت الحوالة وبرئت وإن قلنا القول قولك في الصورة الأولى أو الثانية على الأصح فحلفت نظر هل قبض زيد من عمرو أم لا فإن قبض برئت ذمة عمرو ولدفعه



الى وكيل او محتمل وفي وجه لا يبرأ في صورة اتفاق كما على لفظ  
الحوالة والصحيح الاول ثم ينظر فان كان المقبوض باقيا لزمه  
تسليمه اليك وهل له مطالبتك بحقه وجهان (احدهما) لالا اعترافه  
ببرائتك بدعوى الحوالة واصحهما نعم لانه ان كان وكيل فظاهر  
وان كان محتملا فقد استرجعت منه ظلما فلا نضيع حقه والوجهان  
في الرجوع ظاهرا فاما بينه وبين الله تعالى فانه اذا لم يصل  
الى حقه عندك فله امساك المأخوذ لانه ظفر بجنس حقه من  
مالك وانت ظالمه وان كان المقبوض تالف فقد قطع الاكثرون  
بانه لا يضمن اذا لم يكن التلف بتفريط لانه وكيل في زعمك  
والوكيل امين وليس له مطالبتك لانه استوفى بزعمه حقه  
وقال في التهذيب يضمن لانه ثبتت وكالته والوكيل اذا اخذ  
المال لنفسه ضمن اما اذا لم يقبض زيد من عمرو فليس له القبض  
بعد حلفك لان الحوالة اندفعت وصار معزولا عن الوكالة  
بانكاره ولك مطالبة عمرو بحقك وهل لزيد مطالبتك بحقه  
فيه الوجهان فيما اذا قبض وسلم اليك قال صاحب البيان ينبغي  
ان لا يطالبك هنا قطعا لاعترافه بان حقه كان على عمرو وان



ما قبضته أنت من عمرو وليس حقه بل بخلاف ما اذا قبض فان  
 حقه تعين في المقبوض واذا اخذته اخذت ماله  
 ( الصورة الثانية ) ان تقول لزيد احمالك على عمرو فيقول بل  
 وكلتني قبض ما عليه وحقى باق ويظهر تصوير هذا الخلاف  
 عند افلاس عمرو فينظر ان اختلفتما في أصل اللفظ فالقول قول  
 زيد مع يمينه وان اتفقتما على لفظ الحوالة جرى الوجهان السابقان  
 في الصورة الاولى على عكس ما سبق فعلى قول ابن سريج  
 القول قولك مع اليمين وعلى قول الاكثرين القول قول  
 زيد مع يمينه فان قلنا القول قولك خلفت برئت من دين زيد  
 ولزيد مطالبة عمرو اما بالوكالة واما بالحوالة وما يأخذه يكون  
 له لانك تقول انه حقه وعلى زعمه هو لك وحقه عليك  
 فبأخذه بحقه وحيث قلنا القول قول زيد خلفت فان لم يكن  
 قبض المال من عمرو فليس له قبضه لان قولك ما وكلتني  
 يتضمن عزله ان كان وكيلاً وله مطالبتك بحقه وهل لك  
 الرجوع الى عمرو وجهان لانك اعترفت بتحويل ما عليه الى  
 زيد ووجه الرجوع وهو اختيار ابن كعب ان زيدا ان كان



وكيلا فلم يقبض فيبقى حقه وان كان محتالا فقد ظلمك  
 بأخذه منك وما على عمرو حقه فلك أخذه عوضا عما ظلمك  
 به وان قبض المال من عمرو فقد برئت ذمة عمرو ثم ان كان  
 المقبوض باقيا فقد حكي الغزالي وجهين أحدهما يطالبك بحقه  
 ويرد المقبوض عليك والثاني وهو الصحيح انه يملكه الآن  
 وان لم يملكه عند القبض لانه من جنس حقه وصاحبه يزعم  
 انه ملكه ويشبه ان لا يكون فيه خلاف محقق بل له أن يرد  
 ويطالب ببديل حقه وله أن يأخذه بحقه وان تلف بتفريط  
 فلك عليه الضمان وله عليك حقه وربما يقع التقاص وان لم يكن  
 منه تفريط فلا ضمان لانه وكيل أمين وفي وجه ضعيف يضمن  
 لان الاصل فيما يتلف في يد الانسان من ملك غيره الضمان ولا  
 يلزم من تصديقه في نفي الحوالة ليبقى حقه تصديقه في اثبات  
 الوكالة ليستقط عنه الضمان .

### ﴿ فصل ﴾

في مسائل منشورة (الاولى) لو أحلت زيدا على عمرو ثم  
 أحال عمرو زيدا على بكر ثم أحال بكر على آخر جاز وقد تعدد



المحال عليهم دون المحتمل ولو أحلت زيدا على عمرو ثم أحال زيد  
 بكرا على عمرو ثم أحال بكر آخر على عمرو جاز والتعدد هنا  
 في المحتملين دون المحال عليه ولو أحلت زيدا على عمرو ثم  
 ثبت لعمرو مثل ذلك الدين فأحال زيدا عليك جاز (الثانية)  
 لك على رجلين مائة على كل واحد خمسون وكل واحد ضامن  
 عن صاحبه فأحالك أحدهما بالمائة على انسان برثا جميعا وان  
 أحلت على أحدهما بالمائة برى الثاني لان الحوالة كالقبض  
 وان أحلت عليهما على ان يأخذ المحتمل من كل واحد خمسين  
 جاز ويبرأ كل واحد عما ضمن وان أحلت عليهما على ان يأخذ  
 المائة من أيهما شاء فعن ابن سريج في صحته وجهان وجه المنع  
 انه لم يكن له الا مطالبة واحد فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة  
 (الثالثة) لك على رجل مال فطالبته فقال أحلت فلانا على وفلان  
 غائب فانكرت فالقول قولك مع يمينك فلو اقام بينة سمعت  
 وسقطت مطالبتك له وهل تثبت به الحوالة في حق الغائب  
 حتى لا يحتاج الى اقامة بينة اذا قدم وجهان انتهى  
 بقى ان نذكر ما قيل في المعاطاة سواء مذهب الشافعية



او غيره لان الجاري في المعاملة هو ان يشتري الشخص من غيره سلعة ويسلم المشتري ثلث الورق من غير صيغة بيع ومن غير صيغة حوالة ففي مثل ذلك يجوز تقليد مذهب الغير ولو بعد الوقوع على الصحيح اذا لم يكن عالما بالفساد حين الفعل واذا لم يقلد فيجوز العمل بالضعيف في مذهبنا واذا لم يلاحظ شيئا من ذلك فنذركم المقبوض بالعقود الفاسدة .

فاما نصوص السادة الحنفية قال صاحب الهداية (ولهذا) أى ولان المعتبر هو المعنى (ينعقد بالتعاطي في النفيس والخسيس هو الصحيح لتحقق المراضاة) قوله هو الصحيح احتراز من قول الكرخي انه انما ينعقد بالتعاطي في الخسيس فقط وأراد بالخسيس الاشياء المحترقة كالبقل والرغيف والبيض والجوز استحسانا للعادة قال أبو معاذ رأيت سفيان الثوري جاء الى صاحب الرمان فوضع عنده فلسا وأخذ رمانة ولم يتكلم ومضى \*وجه الصحيح أن المعنى وهو دلالة على التراضي يشمل الكل وهو الصحيح فلا معنى للتفصيل وفي الايضاح هو خلاف ما ذكره محمد في الاصل في مواضع اه فتح القدير



وقال صاحب البدائع \* وأما المبادلة بالفعل فهي التعاطي  
 ويسمى هذا البيع بيع المراوضة وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه  
 الله لا يجوز البيع بالتعاطي لان البيع في عرف الشرع كلام  
 ايجاب وقبول فاما التعاطي فلم يعرف في عرف الشرع بيماً  
 وذكر القدوري أن التعاطي يجوز في الاشياء الخسيسة ولا  
 يجوز في الاشياء النفيسة ورواية الجواز في الاصل مطلقة  
 عن هذا التفصيل وهي الصحيحة لان البيع في اللغة والشرع  
 اسم للمبادلة وهي مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب وحقيقة  
 المبادلة بالتعاطي وهو الاخذ والاعطاء وانما قول البيع والشراء  
 دليل عليهما والدليل عليه قوله عز وجل (الا أن تكون تجارة  
 عن تراض منكم) والتجارة عبارة عن جعل الشيء للغير ببدل  
 وهو تفسير التعاطي وقال سبحانه وتعالى (أوائك الذين  
 اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين)  
 أطلق سبحانه وتعالى اسم التجارة على تبادل ليس فيه قول  
 البيع وقال الله عز وجل (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم  
 وأموالهم بأن لهم الجنة) سمي سبحانه وتعالى مبادلة الجنة



بالقتال في سبيل الله تعالى اشتراء وبيعاً لقوله تعالى في آخر  
 الآية ( فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ) وان لم يوجد لفظ  
 البيع واذا ثبت أن حقيقة المبادلة بالتعاطي وهو الاخذ والاعطاء  
 فهذا يوجد في الاشياء الخسيسة والنفيسة جميعاً فكان التعاطي  
 في كل ذلك بيعاً فكان جائزاً اهـ

وقال الزيلعي في شرح الكنز \* ( وبتعاط ) أي يلزم  
 بالتعاطي أيضاً ولا فرق بين أن يكون المبيع خسيساً أو نفيساً  
 وزعم الكرخي أنه ينعقد به في شيء خسيس لجريان العادة  
 ولا ينعقد في النفيس لعدمها والصحيح الاول لان جواز البيع  
 باعتبار الرضا لا بصورة اللفظ وقد وجد التراضي من الجانبين  
 فوجب أن يجوز \* ثم اختلفوا فيما يتم به بيع التعاطي قيل يتم  
 بالدفع من الجانبين وأشار محمد أنه يكفي بتسليم المبيع اهـ  
 وأما نصوص السادة المالكية \* قال في مختصر خليل  
 ( ينعقد البيع بما يدل على الرضا وان بمعاطاة وبعني فيقول بع  
 وبابتعت أو بعتك ويرضى الآخر فيهما ) \* قال شارحه عبيد  
 الباقي الزرقاني ( بما يدل على الرضا ) من العاقدين قولاً من



الجانبين أو فعلا منهما أو من أحدهما وبالغ عليه بقوله ( وان  
 بمعاطاة ) وهي ظاهرة في الفعل منهما ويفهم منه حكمه من  
 أحدهما وسيصرح به بقوله وباتت أو بعتك ويرضى الآخر  
 فيهما وفاقا لاحمد وخلافا للشافعي لا بد من القول مطلقا  
 ولا يبي حنيفة في غير المحقرات واختاره النووي واستحسنه  
 ابن عمار المالكي في شرح جمع الجوامع بحثا قائل لا ينبغي للمالكي  
 الوقوف عنده فان العادة ما جرت قط بالمعاطاة في الاملاك  
 والجواري ونحوها انتهى أي ولا يفتى به عندنا وانما هو من  
 باب مراعاة خلاف الأئمة لاشتراط الصيغة في غير المحقرات  
 باتفاق الحنفية والشافعية وقد عهده رعى الخلاف كقول المازري  
 ما تركت البسمة في الصلاة قط \* وحقيقة المعاطاة أن  
 يعطيه الثمن فيعطيه المثل من غير ايجاب ولا استيجاب ولا  
 نطق منهما أو من أحدهما فهي منجلة حتى يحصل القبض من  
 الجانبين فان حصل من أحدهما فقط فالبيع صحيح والا كان  
 أكله فيه غير حلال ولكن لا يلزم فن أخذ ما علم ثمنه  
 كرهيف ولم يدفع الثمن فله رده وله أخذ بدله بعد قبضه قبل



دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام لما علمت أنها منجحة قبل  
القبض من الجانبين اهـ

وأما نصوص السادة الحنابلة قال في كتاب كشف القناع  
عن الاقناع والصورة الثانية لعقد البيع الدلالة الحالية وهي  
المعاطاة تصح فيتعقد البيع بها في القليل والكثير نص عليه  
وجزم به أكثر الاصحاب لعموم الأدلة ولم ينقل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه استعمال ايجاب وقبول  
في بيعهم ولو استعمل لنقل نقلاً شائماً ولبنيه عليه السلام ولم  
يخف حكمه ولم يزل المسلمون في اسواقهم وبياعاتهم على البيع  
بالمعاطاة وقال القاضي يصح بها في اليسير خاصة وهو رواية  
واختارها ابن الجوزي اهـ

وأما نصوص السادة الشافعية \* قال الغزالي في الوسيط \*  
الركن الأول الصيغة \* وهي الايجاب والقبول \* وسبب  
اعتبارهما الاستدلال بهما على الرضا فان الأصل هو التراضي  
ولكن الرضا خفي فيناط الحكم بسبب ظاهر يدل عليه  
ويتفرع عن هذا الأصل ثلاث مسائل نذكرها في معرض



السؤال \* قال ابن الرفعة في المطلب العالى انما أوردتها في معرض  
السؤال لانها واردة على ما ذكره من التعليل كما سنينه ان  
شاء الله تعالى \* قال الغزالي فان قيل فليكتف بالمعاطاة فانها دالة  
على الرضا في المحقرات \* قلنا الافعال مترددة ما صيغت للدلالة  
على الضمائر وانما العبارات هي المصوغة لهذا الغرض فكان  
الحكم منوطا بها \* وقد ذهب أبو حنيفة الى الاكتفاء بها في  
المحقرات وهو قول خرجه بن سريج \* قال شارحه ابن الرفعة  
المعاطاة مفاعلة من العطاء يقال أعطيته اعطاء اذا ناولته وعطا  
هو يعطو اذا تناول وتعاطى أيضا مثله ومنه قوله تعالى (فتعاطى  
فمقر) قاله القلمي \* اذا عرف ذلك انتقلنا بعده الى لفظ الوسيط  
فنقول \* لما قدم ان الأصل في اعتبار الصيغة دلالتها على الرضا  
الذي هو معتبر في البيع توجه عاينه السؤال بانعقاده بالمعاطاة  
أيضا فيما تدل فيه على الرضا عادة وذلك في المحقرات \* ولقوته  
في بادئ الرأي صار اليه من اختاره من الأئمة كما ستعرفه \*  
وبسط علة المذهب ان عدول الشرع عن اناطة حل البيع  
بلفظ دال عليه أو ما في معناه الى اناطته بالرضا الذي لا يطلع



عليه غالبا يدل دلالة ظاهرة على عدم الحل الا عند تحقق وجود  
 الرضا المعتضد ذلك بان عدم انتقال الملك هو الأصل وقياسه  
 ان لا ينعقد بلفظ لا يوجد معه القطع بوجوده لكن قام الاجماع  
 على ان ذلك ليس بشرط وأقاموا الظن فيه مقامه فجزموا  
 بالصحة عند وجود اللفظ المستعمل في ذلك لدلالة الوضع  
 والعرف عليه والمعاطاة وان دلت فن جهة العرف فقط فكانت  
 في الدلالة على الرضا دون دلالة اللفظ عليه فلذلك لم تلحق  
 به وكيف لا واللفظ اذا دل على معنى ولم يمكن العمل به نزل  
 على أقرب شيء اليه وهو اللفظ دون الفعل لاجل ما ذكرناه  
 والله أعلم بالصواب \* وما حكاه صاحب الوسيط عن أبي حنيفة  
 اتبع فيه إمام الحرمين فانه كذا حكاه عنه في باب بيع جبل  
 الحيلة ونقله الفوراني عنه وحكى عن ابن سريج موافقته وعلى  
 ذلك جرى النزاع الى والمتولى تبعه له \* وعبارة الفوراني ان أبا حنيفة  
 قال في الاشياء التافهة يصح بالمعاطاة دون المقابلة وخرج ابن  
 سريج قولا للشافعي مثل ذلك واراد بالمقابلة الملافة بالايجاب  
 والقبول \* والقاضي أبو الطيب حكى مذهب أبي حنيفة كما سلف



ولم يتعرض لقول ابن سريج \* وابن الصباغ قال ويحكى عن  
 أبي حنيفة أنه قال التماطي بيع ويحكى عن مالك أنه قال  
 بيع فيما يعتاده الناس بيما ومثل ذلك قاله صاحب البيان لكنه  
 حكى عن ابن سريج أنه قال للشافعي قول آخر مثل نقل مذهب  
 أبي حنيفة في الاشياء التافهة وهذا منه يدل على أنه فهم عن أبي  
 حنيفة القول بها مطلقا \* وعلي الجملة فقد قال الرافي ما حكى  
 عن ابن سريج أفتى به الروياني وغيره ورأيت في كتاب ابن  
 معن عن المهذب ان القاضي قال كنت مع أبي اسحاق في السوق  
 فأعطى فقيها دينارا وقال اشتر به بطيخا وخذ ما أعطاك قال  
 فهذا يدل على أنه ينعقد بالمعاطاة ورأيت في بعض الشروح ان  
 الغزالي اختاره في الاحياء وابن الصباغ لم يحك هنا عن ابن  
 سريج شيئا بل قال عقيب حكاية مذهب مالك ان له وجهها جيدا  
 لان البيع موجود قبل الشرع وانما علق الشرع عليه أحكاما  
 فيجب ان يرجع الى العرف كما يرجع في القبض والحرز اليه  
 والاختيار الذي ينبغي ان يعتبر في ذلك أنهما متى افترقا عن  
 تراض منهما بالمعاوضة فقد تم بينهما البيع والمسلمون مجمعون



في بياعتهم<sup>(١)</sup> على ذلك ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم استعمال لفظ البيع ولا عن صحابته ولو كانوا يستعملون  
 ذلك في جميع ما يتبايعونه لنقل ذلك نقلاً شائماً نعم اختلف الناس  
 وأصحابنا معهم كما قال الماوردي ان الاستثناء في قوله تعالى (الا  
 ان تكون تجارة) قيل هو على حقيقته من الجنس أو هو من  
 غير الجنس أو هو بمعنى لكن فعن أبي اسحاق المروزي أنه  
 من الجنس قيل لان قوله تعالى (لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)  
 يتناول الأكل بالتجارة وغير التجارة لانه قد يؤكل المال بالباطل  
 بتجارة فاسدة فقوله تعالى (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم)  
 استثناء من جنسها وقال جمهور اصحابنا هو استثناء من غير  
 الجنس وبه قال عامة العلماء كما قال القاضي الحسين الا عند محمد  
 ابن الحسن فانه قال ليس هذا باستثناء على حقيقته وان كانت  
 صيغته صيغة الاستثناء ولكن معناه لاتأكلوا أموالكم بينكم  
 بالباطل ولكن كلوها بالتجارة عن تراض وقد يجوز ان يرد  
 اللفظ بصيغة الاستثناء والمراد به غيره كقوله تعالى (وما كان

(١) البياعات جمع بياعة بكسر الباء وهي السلعة



لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ لم يرد به الاستثناء لكن أراد  
 أنه لو قتله خطأ فحكمه كذا وكذا وقد حكى القاضي أبو الطيب  
 وابن الصباغ هذان بعض أصحابنا مع الذي قبله \* وفي الحاوي  
 نسبة ما حكيناه عن محمد بن الحسن الى قول أبي إسحاق المروزي  
 وبه يكون له قولان في الآية وحكي الماوردي قولين آخرين  
 عن أصحابنا أيضا أحدهما أن الا في الآية بمعنى الواو فيكون  
 تقدير الآية لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وكلوها بتجارة  
 عن تراض منكم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا  
 أي والله لفسدنا وكما قال الشاعر

وكل أخ يفارقه أخوه \* لعمر أبيك الا الفرقدان  
 أي والفرقدان أيضا سيفترقان \* ولو أراد الاستثناء لقال  
 الا الفرقدين ومثل هذا التأويل ذكره ابن الصباغ في قوله  
 صلى الله عليه وسلم الا كلب صيداي ولا كلب صيدواستشهد  
 له بالبيت المذكور وهذا القول يقرب من قول محمد بن الحسن  
 والقول الآخر ان الا على حقيقته لكن من مضمحل عليه  
 مظهر تقديره لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا بالتجارات



الا ان تكون تجارة عن تراض منكم قال وهذا قول من يمنع  
 الاستثناء من غير الجنس وجعلوه كقوله تعالى (أحلت لكم  
 بهيمة الانعام) الآية ان تقديرها أحلت لكم بهيمة الانعام والصيد  
 الا ان تكونوا محرمين فيحرم عليكم الصيد \* قال والاشبه بمذهب  
 الشافعي ان ذلك استثناء من غير الجنس ودليله قوله تعالى  
 (لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قليلا سلاما) والسلام  
 ليس من جنس اللغو وغير ذلك من الآيات \* وقال ابن التلمساني  
 في شرح التنبيه إن الصحيح انقطاعه لا احتياج الاتصال الى  
 تكلف اضمار \* قلت والاشبه عندي ان الاستثناء من الجنس  
 من غير تقدير فان الباطل كما يطلق على ما صرف في المحظورات  
 أو ما يؤخذ بالانتهاب والغارات على عاداتهم في الجاهلية  
 وقيل بكل منهما انه المراد في الآية يطلق على الهدر الذي  
 لا مقابل له \* قال في الصحاح ذهب دمه بطلا أي هدر او حينئذ  
 يكون من أنواع الباطل ما عدت منه المقابلة إما عرفاً أو شرعاً \*  
 ولذلك استدل أصحابنا على عدم صحة بيع مالا منفعة فيه فالآية  
 على مقتضى هذا التقرير شاملة للنهي عن كل مال لا مقابل



له ويدخل في ذلك ما ذكر من الامرين وشاهد ذلك أنه  
 لما نزلت الآية كان الرجل يخرج ان يأكل عند أحد من الناس  
 فنسخ الله ذلك بآية النور وهي قوله تعالى ( ليس عليكم جناح  
 الي قوله اشتاتا) رواه أبو داود عن ابن عباس\* واذا كان كذلك  
 دخل في النهي ما اشتراه الشخص باقل من ثمن مثله فانا  
 اذا قابلنا المبيع بما بذل فيه كان مافضل منه عن المقابلة مندرجا  
 في الباطل بالطريق الذي قررناه وصدورها يقتضي منعه فاخرجه  
 الاستثناء منه\* فان قلت هذا التقرير يقتضي منع الهبات بالآية  
 وليست ممنوعة\* قلت نعم لكن الآية الاخرى كما قال ابن عباس  
 ناسخة له فيها ما على بابه أو على معنى التخصيص كما هو اصطلاح  
 المتقدمين أو يقال هي لم تخل عن مقابل في العرف وهو المودة  
 والالف كذلك الوصية غير خالية عنه وهو الاجر بخلاف  
 البيع بالنهن عند الماكسة والمجاوزة فاحترزت بذلك عن المحاباة في  
 البيع في المرض فانها محسوبة من الثلث وكل دليل على عدم مقابلة  
 القدر الزائد من القيمة بشيء من العوض والا لما كان محسوبا  
 من تبرعات المريض والله أعلم بالصواب\* والاكل في الآية



المعني به الانتفاع وخص الاكل بالذكر لانه اعم وجوهه ومثله  
 قوله تعالى ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ) وفي المراد من  
 قوله تعالى ( أموالكم ) تأويلان \* أحدهما انه اراد لا يأخذ بعضكم  
 مال بعض كما قال ولا تقتلوا أنفسكم أي ولا يقتل بعضكم بعضا  
 وفي تجارة قرأتان احدهما الرفع على ان كان تامة والتقدير الا  
 ان تقع تجارة والاخرى بالنصب على ان كان ناقصة والله أعلم  
 وقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا شكأ اليه  
 فقال له هل عندك شيء فجاءه بقعب<sup>(١)</sup> وحس فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم من يشتري هذين فقال واحد علي بدرهم وقال  
 آخر علي بدهمين فقال خذهما ولم ينقل سوي هذا قلت وهذا  
 الخبر قد ذكره مرة عند السوم على السوم وقال فيه ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال للدافع الدرهمين هما لك بالدرهمين ولا  
 دلالة فيه لان اللفظ موجود فيه ونحن لا تقتصر للانعقاد  
 باللفظ على لفظ بخصوصه نعم أبو داود أخرجه في كتاب  
 الزكاة بلفظ أطول من ذلك وفيه قال رجل أنا آخذهما بدرهمين

(١) القعب القدح



فأطاهما إياه وأخذ الدرهمين وهذا اللفظ أدل على المدعي  
من اللفظ الاول قال الشيخ زكي الدين في مختصر السنن قد  
أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى هذا  
حديث حسن لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان  
قال الشيخ والاخضر بن عجلان قال يحيى بن معين رجل صالح  
وقال أبو حاتم الرازى يكتب حديثه وعلى كل حال فكما لم ينقل  
لفظ التبائع في المحقرات لم ينقل فيما لم تجر العادة فيه بها ومع  
ذلك فاللفظ معتبر فيها اجماعا ودعواه أن الشرع انما علق به  
أحكاما ممنوع فان قوله تعالى ( الا أن تكون تجارة عن تراض )  
مصرح باعتبار حقيقة الرضا وهو لا يمكن الوقوف عليه الا  
بعسر فوجب الوقوف على ما يقرب منه عند القدرة نعم قد  
يقال انها كما زعمت مجوزة لا كل المال بالباطل بالتفسير الذى  
سلف قلنا ليس يلزم من اعتبار الرضا في حالة التغابن في البيع  
اعتباره في مطلق بيع واذا لم يكن لم يصح لك الاستدلال  
ويجاب بانه لا قائل بالفرق وقد دلت الآية على ما ذكرناه في  
حالة التغابن فوجب التعدية من جهة أن حقيقة البيع واحدة



وأيضا فان قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض، يشمل  
 كل بيع وائتمل ما ذكرناه من المعنى قاس الاصحاب بيع المحقرات  
 على بيع الجوارى والدور وقال في التتمة ان ذلك صحيح لان  
 خطاب الشرع واحد قال الله تعالى (وأحل الله البيع) فاذا  
 حمل خطاب الشرع في بعض الاشياء على اللفظ كان في الجميع  
 محمولا عليه لكنه مع ذلك مال الى ترجيح ما اختاره ابن الصباغ  
 وكذلك صاحب التهذيب فقال هو المختار للفتوى وبه قال  
 مالك\* ومن ذلك يجتمع ثلاثة أوجه المشهور منها الانحصار في  
 الصيغة والثاني الامر كذلك الا في المحقرات والثالث الامر  
 كذلك الا في كل ما جرت العادة بها فيه محقراً كان أو غيره  
 نظراً الى أن مأخذ الانعقاد في المحقرات دلالة العادة على  
 الرضا فاذا وجدت في غيرها كان الامر كذلك وقد أطلق  
 امام الحرمين في النهاية في باب بيع جبل الحبلبة والمنابذة عن  
 ابن سريج ذكر قولين في أن المعاوضة مع القرائن في ارادة  
 البيع هل تكون بيعاً أخذاً من مسألة الهدي اذا نحر عند  
 عطبه كما سندكرها ولم يقيده بحالة وكذلك الغزالي أطلق في



كتاب العارية أن القاضي ذكر في المعاطاة في البيع وجهين  
 لاجل القرائن وهذا الاطلاق مردود بما تبين لكن هل  
 يرد الى ما حكى عنه في المحقرات أو الى ما اختاره المتولى  
 وابن الصباغ فيما هو أعم منها فيه نظر واحتمال والا شبه رده  
 الى ما حكى عنه واطلاقه القولين لا يحمل على أنهما للشافعي  
 وإنما يحمل على أنهما من تخريجه ولهذا حكى القاضي عنه مثل  
 ذلك في مسألة ذكرتها في أواخر كتاب الرهن وقال ابن  
 سريج لو قوفه بتخريجه على أصل الشافعي ثبت الخلاف قولين  
 قال الاصحاب والاصول التي خرج منها ابن سريج ثلاثة أحدها  
 اذا دفع الى غسل ثوبه وأمره بغسله فغسله ولم يذكر له أجره وهو  
 ممن يعمل بالاجرة فانه يستحق الاجرة على رأي وهذا لا يصح  
 لان ظاهر مذهب الشافعي في هذه أن الغسال لا يستحق  
 الاجرة والقول بالاستحقاق منسوب لبعض الاصحاب والثاني  
 اذا عطب المهدي قبل المحل وغمس المهدي نعله التي قلدها  
 في دمه وضرب بها على صفحة سنامه أنه يجوز للمارين الاكل  
 منه على أحد القولين وفي هذا نظر من جهة أن الاكل يباح



للضيفان بالتقديم على الاصح وأيضا فانه انحصر الحال في  
 دلالة الفعل فلا يقاس به ما لم ينحصر الحال فيه نعم نظير الهدى  
 ما اذا عدم النطق فانا نعقد البيع بالإشارة المفهومة وجهها واحداً  
 والثالث وهو أقواها اذا قال لزوجته ان أعطيتني الفأ فأنت  
 طالق فوضعت بين يديه ولم تلفظ بشئ فانه يملكه على الصحيح  
 خلافاً لابي على ولا يقال ان الملك لم يستند في هذه الى مجرد  
 الوضع بل الى اللفظ السابق لان ذلك ان يخل من جانب  
 الزوج فليس من جانبها والحالة هذه لفظ أصلاً ونحن اذا  
 اعتبرنا اللفظ اعتبرناه من الجانبين قال بعض الشارحين للوسيط  
 ولعل ابن سريج خرج من حمل الهدية والاذن في دخول الدار  
 أو من الايجاب والقبول فانهما اعتبروا لدلالتهما على الرضا  
 والمعاطاة دليل عليه أو من القبض في المبيع والحرز في السرقة  
 واحياء الموات والتفرق في البيع فان الشافعي حكم العرف في  
 ذلك ووردت الاخبار فيه ولم تبينه (قلت) وحينئذ يحتاج المنتصر  
 للمذهب أن يفرق ولعله في فتح الباب أنه لا يتعلق فيه كبير  
 أمر وفي الهدية أنهم لا يسهلون الملك فيها والفرق بين الايجاب



والقبول قد سلف وبين ما نحن فيه وبين الاحياء ونحوه ان  
الاشتقاق فيما نحن فيه يمكن أخذ العبارة منه كما أخذت صرائح  
الطلاق من اللفظ الوارد فيه في الكتاب العزيز متكررا  
ولا كذلك في الاحياء ونحوه فالضرورة ساقط الى اتباع  
العرف والله أعلم

وقد قيل إن صورة المعاوضة أن يتساوما الشيء ويقررا  
التمن ثم يناول المشتري للبائع شيئا فيعطيه البائع بقدر  
ما تقرر بينهما من غير أن يجري بينهما ايجاب وقبول  
وينفصلا عن تقابض والظاهر من كلام الاصحاب أنه  
لا يحتاج الى ذلك بل يكفي أن يدفع للبقال ونحوه الفليس  
ونحوه فيعطيه به شيئا من البقل راضيا به ويقبله الآخذ  
راضيا به وينصرف وهو الذي جرت العادة بمثله في المحقرات  
نعم ذلك قد يكون فيما فوقها \* قال ابن الصلاح ولا فرق  
في ذلك بين أن يقرن بذلك لفظ كقول خذ وأعط أولا اذا  
لم ينويا لفظ البيع فان نويا فهو كناية وقد مثل بهض الاصحاب  
المحقرات بالتافه من البقل والرطل من الخبز ومنهم من مثلها



بما دون نصاب السرقة لقول عائشة كان السارق في عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع في الشيء التافه \* قال الرافعي  
والاشبه الرجوع فيه الى العادة فما يعتاد فيه الاقتصار على  
المعاطاة ويعد بيعا ففيه التخريج يعني المنسوب لابن سريج  
ولهذا قال صاحب التتمة مبرأ عن التخريج \* ما جرت العادة  
فيه بالمعاطاة فهو بيع ومالا كالذواب والجوارى والعقار فلا  
انتهى \* وقد عرفت أن هذا من المتولي ليس ببيان لمحل التخريج  
بل هو فوقه والله أعلم

﴿ فائدة ﴾ اذا لم يعقد بها البيع كما جزم به القاضي أبو الطيب  
والفوراني وطائفة فما حكم المأخوذ من الجانبين فيه وجهان \*  
أحدهما أنه اباحه وعليه اقتصر القاضي أبو الطيب في تعليقه  
حيث تكلم في المسألة قبيل باب الربا حيث أورد عليه أن هذه  
عادة الناس في البيع فقال لا نسلم أن ذلك عادتهم في البيع وإنما  
هي عادتهم في الاباحة فيبيع الرجل للبقي قطعته حتى يبيع  
له البقي بقله على أنه منتقض بمن استأجر معلما يعلمه القرآن  
باجرة معلومة فان أبا حنيفة يعني الذي خالفنا في ذلك يقول



لا يصح ذلك ومع هذا عادة الناس جميعا هكذا فبطل  
 ما ذكره \* والوجه الآخر وهو الاصح أن حكمه حكم المقبوض  
 بسائر العقود الفاسدة اذ لو كان اباحة في مقابلة اباحة فان  
 كان أحدهما اذا تلف ما أخذه وبقي الآخر فرجع بطالبه به  
 لا يمكن فيه كما قال أبو الطيب فيما حكاه ابن الصباغ عنه  
 فهو عود الى الانعقاد وان كان يمكن خرجت الاباحة عن أن  
 تكون مقابلة باباحة وعلى هذا لكل واحد منهما مطالبة  
 الآخر بما سلمه اليه ما دام باقيا وبضمانه ان كان تالفا فلو كان  
 الثمن الذي قبضه البائع مثل القيمة فقد قال الغزالي في الاحياء  
 هذا مستحق ظفر بمثل حقه والمالك راض فله تملكه لا محالة  
 وقد حكى عن الشيخ أبي حامد أنه قال لا مطالبة لاحدهما  
 على الآخر ويسقط ذلك عن ذمهما بالتراضي قال الرافعي وهو  
 يشكل بسائر العقود الفاسدة لانه لا براءة وان وجد التراضي \*  
 قلت وهذا يقتضى أنه فهم منه البراءة مع بقاء المقبوض وعندى  
 أنه لم يرد ذلك الا تراه قال إنه يسقط عن ذمهما بالتراضي  
 ولا شيء في الذمة قبل التلف ولئن قيل هذا هو عين ما قاله



الغزالي في الاحياء قلت لا لان ذلك في القدر المساوي وكلام  
 أبي حامد يشمل ذلك وحالة الزيادة والفرق أن التفاوت ههنا  
 بين المتقابلين في الغالب يسير فاسقطه التراضي كما لا جل ذلك  
 قلنا ما تنار من الزروع والثمار يملكه الآخذ لا اعراض مالكه  
 عنه ولا كذلك العقود الفاسدة والله أعلم  
 ولتعرف أن الاصحاب كما اعتبروا اللفظ في عقود  
 الماوضات اعتبروه في عقود الهبات كما صرح به ابن الصباغ  
 عنهم ههنا واختياره لنفسه خلاف ذلك واستدل له بفعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبنص للشافعي ذكره في غير هذا الموضع  
 وتماما للفائدة نذكر جميع ما وصل اليها من أنواع العملة  
 التي يتعامل بها الناس في جميع أقطار العالم من الذهب والفضة  
 وغيرهما حيث ان بعض المذاهب جعل الزكاة كذلك في غير  
 الذهب والفضة متى تعومل به حتى يكون المطمع على يدته من  
 مقدار كل صنف من جميع أصناف العملة ليعلم مقدار النصاب  
 ومقدار الزكاة وقد بينت ما في كل صنف من صنفي النقدين  
 من خالصهما وما فيهما من الخليط



## \* تنبيه \*

فهم بعض من كتب ان صنفى الذهب والفضة من العملة  
لا يعتبر ما فيها من الغش على مذهب من يقول بوجوب الزكاة  
في المغشوش ان راج رواج الخالص وهو خطأ لان اصناف  
العملة قدرت قيمتها باعتبار ما فيها من الذهب واعتبار ما فيها  
من الفضة ولم يوجد مثلاً ريال من الفضة الخالصة وريال مغشوش  
راج رواج الفضة الخالصة بل كل ريال مثلاً فيه غش ما فيه  
من الغش غير ملتفت اليه

## \* تنبيه آخر \*

معنى قولهم عيار ٩٠٠ أو عيار ٩٠ مثلاً أي ان هذه الاجزاء  
تعتبر خالصة فمعنى عيار ٩٠٠ ان تسعمائة جزء من الذهب خالصة  
ومائة جزء خليط يعنى ان تسعة أعشار الموزون من الخالص  
والعشر خليط \* مثلاً الجنيه المصرى عياره ٨٧٥ فمعناه ان كل الف  
جزء يكون فيه ٨٧٥ ذهب خالص والباقي خليط وهكذا فلا  
فرق بين اعتبار الأصل الف جزء أو مائة جزء أو عشرة  
اجزاء فيكون في كل بنسبته



وقبل بيان أنواع العملة من الذهب والفضة وغيرهما نبين  
أنواع الموازين التي قدر بها زنة العملة \* وهذا بيانها

جرام

١ كيلو جرام أو ١٠٠٠

١ اکتوجرام ١٠٠

١ ديكوجرام ١٠

١ جرام ١

١ ديسجرام ٠.١

١ سنتجرام ٠.٠١

ولأجل سهولة العمل نعتبر ان الدرهم ثلاثة جرامات وثمان

فان الفرق وهو نصف سنتي جرام ضعيف غير مستعمل في

موازين النقدين وان كان يستعمل في بعض الجواهر الدوائية

وفي الأعمال الحسابية التي تضبط الحسابات ومن المعلوم ان

نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائة درهم ولما كان الثابت

ان الدرهم لم يتغير وان المثقال تغير وان العشرة دراهم بسبعة

مناقيل فكان العشرون مثقالا تساوي تسعة عشر مثقالا وقيراطا



واحد وسبع قيراط وعلى ذلك تقدر زكاة الذهب بالقيراط  
وبالدرهم والجرام ومثله زكاة الفضة

	قيراط	درهم	جرام
نصاب الذهب	$457 \frac{1}{7}$	$28 \frac{1}{4}$	$19 \frac{1}{2}$
نصاب الفضة	3200	200	624

قنطار مصري الرطل المصري الدرهم  
 100 رطل مصري 144 درهم قيراط جرام  
 16  $\frac{1}{2}$  3  
 قنطار شامي الرطل الشامي الاقه الاوقية الشرعية  
 100 رطل شامي اقه 2 10 اوقية شرعية 40 درهم  
 العشرة دراهم بسبعة مثاقيل





( ١٢٠ )

\* عملة الدولة العلية حرسها رب البرية \*

( العملة الذهبية )

	عدد	وزن	خليط	
		قيراط	قيراط	
جنيه مجيدى	٥٠٠	١٨٥	$12 \frac{1}{4}$	
» »	٢٥٠	$92 \frac{1}{4}$	$6 \frac{1}{4}$	
» »	١٠٠	٣٧	$2 \frac{1}{4}$	
» »	٥٠	١٨	$1 \frac{1}{4}$	
» »	٢٥	٩	$\frac{5}{8}$	
بندي جديد		١٨	$\frac{1}{4}$	
فندقلى محمودى قديم		$17 \frac{1}{4}$	$\frac{3}{4}$	
محموديه قديمه		$24 \frac{1}{4}$	$1 \frac{2}{4}$	
برنجيس		$73 \frac{1}{4}$	$6 \frac{1}{8}$	
خيريه اسلامبولى		٩	$1 \frac{130}{144}$	
مجيديه		$8 \frac{1}{8}$	$1 \frac{10}{43}$	



محبوب سليمى اسلامبولي	$2 \frac{1}{4}$	١٢	$\frac{1}{4}$
فندقلى محمودى جديد	$3 \frac{1}{4}$	١٦	$\frac{1}{4}$
محموديه جديده	$4 \frac{0}{4}$	٢٤	$\frac{1}{4}$
فندقلى سليمى	$3 \frac{269}{576}$	١٧	$\frac{1}{4}$
عدليه جديده	$2 \frac{7}{48}$	٨	$\frac{1}{8}$
محبوب مصطفىاوي	$3 \frac{14}{48}$	١٢	$\frac{21}{48}$
سعيديه قديمه	$\frac{43}{72}$	٢	
محبوب محمودى جديد	$3 \frac{21}{48}$	١٢	$\frac{3}{48}$
ظريفه جديده	$\frac{0}{9}$	١	$\frac{29}{48}$
ظريفه قديمه	$\frac{29}{48}$	٢	$\frac{1}{36}$
خيريه مصرى	$1 \frac{1}{4}$		$\frac{0}{48}$

﴿ العملة الفضية ﴾

عدد	وزن	خليط	ريال مجيدي
٢٠	١٢٥	قيراط	١٨
١		قيراط	$\frac{7}{8}$



	عدد	وزن	خايط
		قيراط	قيراط
» »	١٠	$\frac{1}{3}$	$٦٢ \frac{1}{3}$
» »	٥٥	$\frac{1}{4}$	$٣١ \frac{3}{4}$
بشلك قديم	٣٥	$\frac{37}{48}$	١٣٥
تمشلك	٥٠	$\frac{9}{48}$	$١١٨ \frac{1}{3}$
قطعه محمودي	٤٠	$\frac{1}{8}$	٧٧
يرملك	٨	$\frac{7}{8}$	١٧
اكلك	٦٩	$\frac{14}{48}$	$١٢٩ \frac{1}{3}$
يوزلك	٨٠	$\frac{0}{8}$	١٥٠
تلق	٣٨		٦٨
تلق مجيدي	٣٧	$\frac{30}{48}$	$٦٦ \frac{0}{48}$
سيسی مجیدی	٩	$\frac{9}{48}$	$١٥ \frac{89}{48}$
قرش اسلامبولي	١١	$\frac{1}{3}$	١٥
بشلك جديد	٥٦	$\frac{2}{3}$	$٧١ \frac{1}{3}$
عشرينه مجیدی	٦	$\frac{31}{72}$	$٧ \frac{381}{72}$



## \* العملة المصرية \*

باره

٤٠ القرش

١٠ اعشار القرش مليم

القرش

— — —

٢/٤ ٨٨ جنيه مجيدى

٦/٤ ٧٧ بنتو تساوي ٢٠ فرنك

١/٤ ٩٧ جنيه انجليزي

١٠ تساوي ١٢ قرشا تركية

١٦ » ٢٠ قرشا تركية

## \* العملة الذهبية \*

جرام عيار

١٠٠ تساوي جنيه مصرى ٥٠ — ٨ — ٨٧٥ — ٠

٠٥٠ » ١/٢ ٢٥ — ٤ — »

٠٢٥ » ١/٤ ١٢ — ٢ — »

٠٢٠ » ١/٥ ٧٠ — ١ — »



تساوى جنيه مصرى جرام عيار

» ٠١٠ ١٠ — ٨٥ ١٠

» ٠٠٥ ١٠ — ٤٢٥ ١٠

\* العملة الفضية \* من سنة ١٨٨٥

جرام

٢٠ عشرون قرشا ٢٨ عيار ٨٣٣

١٠ عشرة قروش ١٤

٠٥ خمسة قروش ٧

٢ قرشان ٨٠ — ٢

١ قرش واحد ٤٠ — ١

١/٢ نصف القرش ٧٠ — ٠

١/٤ ربع القرش ٣٥ — ٠

وكان العيار قبل سنة ١٨٨٥ أعلى أى أنه كان ٩٠٠ ر.

وقد بطل تداولها

ولها عملة نيكل من ١٠ و ٥ و ٢ و ١ عشر القرش

ومن البرونز نصف وربع عشر القرش



ولم يكن معروفاً في مصر وامتدادها من العملة الذهبية الا  
ما ذكر من الجنيه المجيدى والبنتو الفرنساوي والجنيه  
الانكازى وغير ذلك لا يكون معروفا عند العامة الا اذا  
استبدله الصيارف أما العملة الفضية والنحاسية وغيرها فلا  
أثرهما في مصر ولا يتعامل بها مطلقاً\*

✽ المانيا ✽

المارك يساوى ١٠٠ فنك أو ٢٣٤٥ — ١ فرنك

القطعة ذات العشرين مارك الذهبية

وزنها القانوني عياره القانوني يعادل فرنك

٧٩٦ جرام ٠٩٠٠ ٢٤٦٨

القطعة ذات العشرة ماركات

١٢٣٤

» ٣٩٨

القطعة ذات عشرين المسماة كورون مزدوج تحتوى على

١٦ و ٧ جرام من الذهب الخالص قانون ٤ ديسمبر سنة ١٨٧١

وفي سنة ١٨٧٣ ضربت قطع ذات الخمسة ماركات من

نفس هذا العيار والوزن النسبي وقد الغيت من التعامل



بمقتضى قانون أول يونيو سنة ١٩٠٠

تكاليف سك العملة — ٠٠ ر ١٥٠ ر ٢ تقريباً أعنى  
 ما تحجزه الضربخانة وهو ثلاث ماركات كاملة عن كل ٥٠٠  
 جرام من الذهب الخالص  
 وقد كانت ضربت عملة للتجارة للتداول بها بلا فرق في  
 ألمانيا والنمسا

١ كورون مارك ٢٨ جرام ١٠ و ١١ عيار ٩٠٠ و ٩٠٠ فرنك ٢٥ و ٣٤  
 ١/٢ كورون مارك ١٤ « ٥٥ و ٥٥ = » ١٠ و ١٧  
 وأما الفضة فوزنها هكذا

وزن	عيار	قيمة
٥ مارك ٧٧ و ٢٥	جرام ٩٠٠ و ٩٠٠	٥٦ و ٥ فرنك
٢ مارك ١١ و ١١	=	» ٢٢ و ٢٢
١ مارك ٥٥ و ٥	=	» ١١ و ١١
١/٢ مارك ٧٧ و ٢	=	» ٥٦ و ٥

ومن سنة ١٨٥٧



الوزن الاعتيادي	قبل سنة ١٨٥٧	قيمة
وزن	عيار	
٣ مارك ٥١ و ١٨	جرام ٩٠٠ و ٠	٧٠ و ٣ جرام {
٢٧ و ١٢ »	٧٥٠ و ٠	تالر }

وتالرات عدة حكومات المانية القديمة \* وكذلك تالرات  
الاتحاد لا تزال متداولة \* والتالريساوي ٣ ماركات وهي العملة  
الذهبية بهما ساطة غير محدودة \* وبالعكس ضعف التالر وكذا  
التالر النمساوي فانها سحبت من ميدان التداول في سنة ١٩٠١  
وكذلك امتنع تداول القطع ذات ١ و ٢ جولدن (١٠ و ٥٨ جرام و ١٦  
و ٢١ جرام) المضروبة في بافاريا الخ \* وكذلك القطعة الصغيرة ذات  
العشرين فنك مع أنها حديثة \* وقد ضرب مقدار من الماركات  
بواقع الرطل ( ٥٠٠ جرام تقريبا ) ١٠٠ مارك

وصفه — عيار ٠٠٠ ر ٠ و ٣ وزن ٠٠٠ ر ٠ و ١٠

والعيار القارني للقطعة الذهبية والفضية هو ٩٠٠

ونسبة الذهب الى الفضة هي ١ : ٩٥ و ١٣

ولكل من الحكومات المتحدة والمدن الحرة حق سك النقود



وعلى النقود الذهبية والفضية رنوك وصور وكتابات مختلفة  
ولا يحتمل آخر حامل للعملة الفضية والذهبية الخسارة الناتجة  
من الاستعمال بل يجب على الخزينة الامبراطورية والحكومات  
المتحالفة ان تستعيد النقود المستعملة بقيمتها الاصلية فتعيد  
الحكومة ضربها على نفقاتها

وفيما بين الناس فيما يخص بحرية التعامل بالنقود الفضية فان  
كل قطعة ما عدا التالر محمدة بعشرين ماركا . والخزائن  
العمومية ملزمة بقبولها هذه النقود بدون ان تعين مبلغها

### \* النيكل \*

١٠ فنك { ٤ جرام } نيكل خالص ٠ ر ٠ ٢٥  
٥٥ « { ٢٥٥٠ » نحاس ٠ ر ٠ ٧٥

ولم تكن قطع النيكل ذات العشرين فنك من النيكل  
والفضة متداولة منذ سنة ١٩٠٠

### \* البرونز \*

٢ فنك { ٣ و ٣٣ جرام } تركيبه كما في فرانس  
١ « { ٢ و ٣٣ »



أمريكا \*  
العملة الذهبية \*

٢٠	دولار (فونسر مزدوج)	٣٣ و ٤٣	جرام	٠٩٠٠	يعادل	١٠٣ و ٦٥	فرانك
١٠	دولار (فونسر واحد)	١٦ و ٧١	»	»	»	٥١ و ٨٢	»
٠٥	دولار (نصف نسر)	٨ و ٣٥	»	»	»	٢٥ و ٩١	»
٠٣	دولار	٥ و ٠١	»	»	»	١٥ و ٥٥	»
٢٤	دولار (ربع نسر)	٤ و ١٧	»	»	»	١٢ و ٩٥	»
١	دولار	١ و ٦٧	»	»	»	٥ و ١٨	»



ولم تكن القطع ذات الدولار والثلاثة دولارات تضرب منذ  
سنة ١٨٩٠ ولا توجد القطع ذات الدولار الواحد الا عند الصياغ  
والجوهرجية وفيما سبق ضرب في كاليفورنيا قطع فوق العشرين  
دولارا (٩٠ و ٥٠ دولارا) و قطع تحت الدولار ( $\frac{1}{3}$  و  $\frac{1}{4}$  دولاراً)  
وتتماز هذه القطع بحافة مسدسة الزوايا ومن سنة ١٧٩٢ الى سنة  
١٨٣٤ كان الدولار الذهب من عيار ٩١٦ و ٠ تقريباً ومن سنة ١٨٣٤  
الى سنة ١٨٣٧ صار ٩٠٠ و ٠ تقريباً ومن ثم صار من عيار ٩٠٠ و ٠ كاملاً

وزن الدولار الذهب ٢٥ و ٨ قحاه

عيار ٢٣ و ٢٢ »

والكيلو من الذهب الخالص يضرب منه ٦٦٤ و ٦٢ دولاراً  
نفقات الضرب ٢٠٠ ر.

سماح وزن  $\frac{1}{4}$  قحاه } ٢٠ دولارا

» ١٠ {

» ٥ »  $\frac{1}{2}$

» ٢  $\frac{1}{3}$

١٠٠٠٠٠

عيار



## \* الفضة \*

١ دولار ١٠٠ سنتيم ٢٦ و ٧٢ جرام عيار ٩٠٠ و ٥ فرنك ٥٣٤ و ٥

١/٣ » ٥٠ » ١٢ و ٥٠ » — » ٢ و ٥٠

١/٤ » ٢٥ » ٦ و ٢٥ » — » ١ و ٢٥

١/٥ » ٢٠ » ٥ و ٠٠ » — » ١ و ٠٠

١/٦ » ١٠ (عشر) ٢ و ٥٠ » — » ٠ و ٥٠

وكان عيار الدولار الفضة دائماً ٩٠٠ و ٥ تقريباً (٢٥ و ٣٧١

قمح) ومن سنة ١٨٥٣ صار انقاص وزن اجزاء الدولار

} وزن ٤١٢ و ٥ قمحه

دولار فضه

} عيار ٣٧١ و ٢٥ » فضة خالصه

} وزن ١ و ١/٣ قمحه

سماح

} عيار ٣ و ٠ و ٠٠

والعوام يسمون الدولار استاندارد (اللوا) وينبغي تميزه

من الدولار انتجارى الذي وزنه — ٤٢٠ قمحه (٢٧ و ٢١ جرام)

قد ابيح ضربه من سنة ١٨٧٣ الى سنة ١٨٧٨ ولم يكن

متداولاً الا الآن تداولاً قانونياً في الولايات المتحدة ومندكور



عليها عبارة (دولار تجاري) وعليها رسم امرأة جالسة وأما  
الدولار المتداول فعليه رسم رأس امرأة. والدولار الاستاندارد  
غير محدود المقدار في الدفع مثل العملة الذهبية. أما الاجزاء  
فلا تتجاوز العشرة دولارات

﴿ نيكل ﴾

٥ سنتيم (٥) ÷ - ٢٥ نيكل

٣ - (٣) ÷ ٧٥ نحاس

﴿ برونز ﴾

١ سنتيم

ولم تكن القطعة ذات الثلاثة سنتيم تضرب سنة ١٨٩٠

﴿ انكلترا ﴾

﴿ العملة الذهبية ﴾

١ ليرة استرلينه (ساورن) ٠ (وهي قطعة يرجع تاريخ ضربها

الى القرن السادس عشر في زمن هنري الثامن) وزنه ٧٩٨٨ ر

جرام عياره ٩١٦ ر = فرنك ٣٣ ر ٢٥

١ ليرة استرلينه وزنه ٩٩ ر ٣٣ جرام عياره ٩١٦ ر



يعادل فرنك ٦٠ ر ١٢

٢ ليره استرلينه { مثل ماسبق وزنا و عيارا نسبيا وهي

٥ « » { قابلة للتغير في القيمة لندرتهما .

والعيار القانوني الكامل  $\frac{22}{24}$  قيراط أي ٢٢ منها ذهاباخالصا

يعنى ٩١٦٦٦ - ٠ والسارون الواحد فيه ٣٢ ر ٧ جرام من

الذهب الخالص سماح - العيار  $\frac{22}{24}$

وأقل وزن للسارون هو  $\frac{1}{2}$  ١٢٢ قجمه ( ٩٦ - ٧ جرام ) ونصفه

على هذه النسبة والقطع التي تزيد في الخفة فلها نقص ويتحمل

الخسارة التي تنتج آخر حامل لها . وضرب العملة الذهب

على العموم مباح ومجانا

والقطع السابقة على حكم الملكة فيكتوريا وعليها صورة جورج

قد امتنع تداولها قانونا منذ سنة ١٨٩٠ والقطع الذهبية المنقوش

عليها ( أوستراليا ) مقبولة و متدواله في انكلترا



الفضة

وزنه	عيار	جرام	كوزون	بتاج	مضاعف	كوزون	شلتن
٢٨٠	٠٩٢٥	٢٨٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
٢٢٤	»	»	»	»	»	»	»
٢٩٠	»	»	»	»	»	»	»
٢٣٢	»	»	»	»	»	»	»
١١٦	»	»	»	»	»	»	»
٠٥٨	»	»	»	»	»	»	»
٠٢٤	»	»	»	»	»	»	»
{	{	{	{	{	{	{	{
الاحد	وقد	ضربت	للصداقات	المالوكية	في	يوم	الخميس
١٨٨	٠٩٤	٠٤٧	٠٩٤	٠٤٧	٠٩٤	٠٤٧	٠٩٤



(١٣٥)

وزن الشلن ٦٥٥ ر ٥ جرام ٠ عيار ٩٢٥ ر ٠ وتحتوي على ٢٣ ر ٥  
من الفضة النقيه ٠

﴿ البرونز ﴾

١ بنس ٩٥ ر ٤٥  
١/٢ « ٦٧ ر ٥٥  
١/٤ « ٨٣ ر ٢٠ ويقال له فارننج

(الارجنتين)

﴿ العملة الذهبية ﴾

٥ بيزوس (أرجنتين) ٠٦ ر ٨٠ عيار ٩٠٠ ر ٠ ٢٥ فرنك  
١/٢ نصف أرجنتين ٠٣ ر ٤٠ « « ١٢ ر ٥٠  
ويتداول فيها بكثرة السارون ( الليرة الانكليزية ) والنايليون  
( البنتو )

(الفضة)

١ بيزوس ٢٥ جرام عيار ٩٠٠ ر ٠ ٥ فرنك  
٥٠ سنتاقوس ٥٠ ر ١٢ « « ٥٠ ر ٢  
٢٠ « ٠٠ ر ٥ « « ١



( ١٣٦ )

» ١٠ » ٢٠ ٥٠ » » ٢٠ ٥٠ »  
» ٥ » ٢٥ ١٠ » » ٢٥ ١٠ »

( نيكل )

قطع من ٢٠ و ١٠ و ٥ سنتافوس

( نحاس )

قطع من ١ و ٢ سنتافوس

( أستراليا )

— ١ ل — ٢٠ شلن = ٢٤٠ ( ٢٢ و ٢٥ فرنك )

( العملة الذهبية )

ضربت مبالغ جسيمة جدا من السارون ( الليرة ) في  
ضرب مخانات ملبورن و برث وسدني \* وجميع الليرات التي عليها  
( أستراليا ) معادلة تماما الى الجنيهات المضروبة في لوندريه  
ومقبولة مثلها في انكلتره وبما انها تكون غالبا خفيفة يلزم  
التحقق من وزنها الذي اقله ٩٦ ر ٧ جرام

( الفضة )

العملة الرئيسية الشلن ضرب لوندريه خاصة



## ﴿ أوستريا النمسا والمجر ﴾

١ كورون = ١٠٠ هلر أو فلر - ١ فرنك  
 والعملة القديمة هي الفلورين ( وتعرف في مصر بالقرينو )  
 = ١٠٠ كروتزر  
 ١ فلورين يساوي ٢ كورون

## ﴿ العملة الذهبية - أقل وزن ﴾

٢٠ كورون	٦٧٤٤ جرام عيار ٠٫٩٠٠	٢١ فرنك
١٠	» » ٣٣٨	» ١٠٫٥٠

## ﴿ عملة تجارية ﴾

١ روكت	٣٤٩ جرام عيار ٠٫٩٨٦	» ١١٫٨٥
٤	» » ١٣٩٦	» ٤٧٫٤٠
٤ فلورين	» » ٣٢٢	» ١٠٫٩٠٠
» ٨	» » ٦٤٥	» ٢٠
» ١	ذهب يساوي ٢٥٠ فرنك	



## ﴿ الفضة ﴾

١ كورون ٥ جرام عيار ٨٣٥ ر ٠٩٣ فرنك

٥ » ٢٤ » » ٩٠٠ ر ٤٨٠ »

١ فلورين (٢ كورون) ١٢٣٤ جرام عيار ٩٠٠ ر ٠٩٧ فرنك

ولا يستعمل الا الفلورين وما عدا ذلك فقد أبطل في

سنة ١٨٩٥ وكذلك القطعة ذات الـ١٣ فلورين \*

## ﴿ نيكل ﴾

قطعة من عشرة وعشرين هار ١٠ سنتيم

## ﴿ نحاس ﴾

قطع من ١ و ٢ هار

## ﴿ البلجيكيك - الاتحاد اللاتيني ﴾

١ فرنك يساوي ١٠٠ سنتيم

## ﴿ العملة الذهبية ﴾

٢٠ فرنك ٦٤٥ جرام عيار ٩٠٠ ر ٠

والقطع الاخرى ذات ١٠ ٢٥ ٤٠ ليس جار ضربها

والذهب قليل التداول أو هو نادر ويستعمل بدله



الاوراق ذات العشرين فرنكا

﴿ الفضة ﴾

٥ فرنك ٢٥ جرام عيار ٠.٩٠٠

٢ » ١٠ » » ٠.٨٣٥

١ » ٥ » »

٠.٥٠ » ٢.٥٠

﴿ نيكل ﴾

عملة قديمة

٠.٢٠ فرنك ٧ جرام

١٠ سنتيم ٤.٥٠ جرام

٥ » ٣ »

﴿ قطع خديثة مخروقة ﴾

١٠ سنتيم ٤ جرام ÷ ٢٥ نيكل

٥ » ٢.٥٠ » ÷ ٧٥ نحاس

والعملة القديمة غير المخروقة سحبت من التداول



(١٤٠)

﴿ نحاس - معدن صافي ﴾

قطع من ١ و ٢ سنتيم

وسعر الذهب غير محدود

وأجزاء العملة الفضية لغاية ٥٠ فرنك والنيكل لغاية ٥ فرنك

والنحاس لغاية ٢ فرنك \*

﴿ البرازيل ﴾

١ كونتوريس = ١ مليون ريس = ١٠٠٠٠ ملريس

١ ملريس = ١٥ ينس (أي شلن واحد وربع شلن)

﴿ العملة الذهبية ﴾

٢٠٠٠٠ ريس ١٧٩٠ جرام عيار ٩١٦.٠ ٥٦٣٠ فرنك

» ١٠٠٠٠ » ٨٩٥ » ٢٨١٥

» ٥٠٠٠ » ٤٤٥ » ١٤

ويجب قانونا ان يكون وزن هذه القطع ١٧٩٣ جرام

و ٨٩٦ و ٤٨ ر ٤ ومن عيار  $\frac{917}{1000}$  بقيمة ٥٦٣٦ و ٢٨٣٢

و ١٤١٦ فرنك



﴿ الفضة ﴾

٢٠٠٠ ريس	٢٥٠٥٠ جرام	٠٩١٦ عيار	٥٢٠ فرنك
» ١٠٠٠	» ١٢٧٥	» »	» ٢٦٠
» ٥٠٠	» ٦٣٥	» »	» ١٣٠
» ٢٠٠	» ٢٥٥	» »	» ٥٢

﴿ نيكل ﴾

قطع من ٥٠ و ١٠٠ و ٢٠٠ و ٤٠٠ ريس

﴿ البلغار ﴾

١٠٠ = ١٠٠ ستوتنكي يساوي ١ فرنك



✽ العملة الذهبية ✽

١٠	لثا ( وعليها صورة فردينان )	٢٥ و ٣٢	جرام عيار ٩٠٠ و ١٠٠	فرك
٢٠	لثا ( عليها رسم اسكندر )	٤٥ و ٦	٢٠	•
» ١٠		٢٢ و ٣	١٠	•

✽ الفضة ✽

٥	لثا	٩٠٠ و ٠	عيار	٥	•
» ٢		٨٣٥ و ٠	١ و ٨٦	١ و ٨٦	•
» ١		٤٦ و ٠	٣	٣	•
٥٠	ستوتكا	٥٠ و ٢٠	٤٦ و ٠	٤٦ و ٠	•



﴿ نيكل ﴾

قطع من ٢ و ٥ و ١٠ ستوتسكا

كندا (مستعمرة انكايزية)

١ دولار = ١٠٠ سنتيم = ١٨ فرنك

﴿ العملة الذهبية ﴾

الجنيه ونصف الجنيه وهو الجنيه الانكايزي

١ ليره - ٤٨٦٦ دولار

﴿ الفضة ﴾

٥٠ سنتيم ١١٦٢ جرام عيار ٩٢٥.٠ ٢٣٩ فرنك

» ٢٥ ٥٨١ » ١٩١٩

» ١٠ ٢٣٢ » ٥٤٨

» ٥ ١١٦ » ٥٢٤

الشيلي (أمريكا الجنوبية)

١ پيزو (قرش) = ١٠٠ شنتافوس = ٥ فرنك سنة ١٨٧٠

١٠ ريتشيمو (عشرة أعشار) = ١٨٩ فرنك سنة ١٨٩٥

١ پيزو ذهب = ١٨ ينس سنة ١٨٩٥



العملة الذهبية ( قبل قانون ١١ فبراير سنة ١٨٩٥ )

١٠	پيزو (كوندور)	١٥ و ٢٥	جرام عيار ٩٠٠	٠	٤٧ و ٢٨	فرنك
٥	» (روبلون)	٧ و ٦٢	»	»	٢٣ و ٦٤	»
٢	» (اسكورو)	٣ و ٠٥	»	»	٩ و ٤٥	»
١	»	١ و ٥٢	»	»	٤ و ٧٢	»

ومنذ قانون ١١ فبراير ١٨٩٥

٢٠	پيزو (كوندور)	١١ و ٩٨	جرام عيار ٩١٦	٠	٣٧ و ٨٣	»
١٠	» (روبلون)	٥ و ٩٩	»	»	١٨ و ٩١	»
٥	» (اسكورو)	٢ و ٩٩	»	»	٩ و ٤٦	»
	الوزن السابق على سنة ١٨٩٥	٣ و ٠٩	فرنك الجرام تقريبا			
	وزن ما بعد سنة ١٨٩٥	٣ و ١٥	»	»	»	»



## \* الفضة قبل قانون ١١ فبراير سنة ١٨٩٥ \*

١	بيزو	٢٥	جرام	عيار	٩٠٠	٠	٥	فرنك
٥٠	شنتاقوس	٥٠	١٢	جرام	عيار	»	٢٥٠	٠
٢٠	»	»	»	»	»	»	١	»
١٠	» (عشر)	»	»	»	»	»	٥٠٠	»
٥	» (نصف عشر)	»	»	»	»	»	٥٠٢	»

## بعد قانون سنة ١٨٩٥

١	بيزو	٢٠	جرام	عيار	٨٣٥	٠	٧٢	٣	فرنك
٢٠	شنتاقوس	٤	»	»	»	»	٧٥	٠	»
١٠	»	»	»	»	»	»	٣٧	٠	»
٥	»	»	»	»	»	»	١٩	٠	»

والقطعة القديمة وزن ٢٥ جرام تسمى عرفا قرش عيار  $\frac{٧٢}{٣}$

## \* اسبانيا \*

١ بريتيا يساوي ١٠٠ سنتيم وتساوي ١ فرنك



## \* الذهب \*

٢٥	نيتا	٨٠٦	جرام	٠٩٠٠	عيار	٢٥	فرنك
»	٢٠	»	٦٤٥	»	»	»	»
»	١٠	»	٣٢٢	»	»	»	»

وكذلك توجد قطعة من ١٠٠ نيتا

## \* الفضة \*

٥	نيتا	٢٥	جرام	٠٩٠٠	عيار	٥	فرنك
»	٢	»	١٠	»	»	»	»
»	١	»	٥	»	»	»	»
»	٥٠ سنتيم	»	٢٥٥	»	»	»	»
»	٢٠	»	١	»	»	»	»

## \* هولانده \*

١ فلورين يساوي ١٠٠ سنتيم يساوي (٠٨٣) ٢ فرنك

## \* العملة الذهبية \*

١٠	غولدن	٦٧٢	جرام	٠٩٠٠	عيار	٢٠	فرنك
»	دوكات	»	٣٤٩	»	»	»	»



## \* الهند الانكليزية \*

العملة العددية الروبية وتساوي ٢٨٣ فرنك

الروبية ١٦ انا

الانا = ٨ پيس = ١٢ بي

... ١٠٠ روية تساوي لك واحد

١٠٠ لك تساوي واحد كرور

١٠٠ كرور تساوي واحد ماس

## \* العملة الذهبية \*

١٥ روية (مهر) ١١٦٦ جرام عيار ٩١٦ ر ٠٣٦٨٣ فرنك

» ١٠ » ثلث مهر ٧٧٧ » ٢٤٥٥

» ٥ » ثلث مهر ٣٨٨ » ١٢٢٨

## \* الفضة \*

الروبية ١١٦٦ جرام عيار ٩١٦ ر ٠٣٣٨

» ١ » ٥٨٣ »  $\frac{1}{4}$ » ٠٥٩ » ٢٩١ »  $\frac{1}{8}$ » ٠٣٠ » ١٤٥ »  $\frac{1}{16}$



﴿ النحاس ﴾

١/٣ { أتا }

١/٤ { وهذه القطع تقبل لغاية روية واحدة سواء كانت ١٦ أتا

١/٥ { أو ١٢٨ پيس أو ١٩٢ پي،

{ ١٣ }

﴿ الهند الصينية ﴾

أنام . كامبوج . كوشنشين . التونكين . (مستعمرات فرنسويه

١ قرش يساوي ١٠٠ سنتيم تعادل ( ٤٠ره ) فرنك

﴿ العملة الذهبية ﴾

أونس عملة وطنية قديمة مختلفة الوزن والعيار والذهب نادر  
التداول جداً

﴿ الفضة ﴾

القرش ونصفه وخمسه وعشره من ٤٠ره فرنك الى ٤٥ره سنتيم

﴿ العملة الانامية القديمة ﴾

الأونس وهي قطعة فضة مربعة الزوايا أو مستديرة وعليها

كتابة فقط



ويتقرر سعر القرش بالفرنك في يوم ٢٥ من كل شهر بمقتضى قرار من الحكومة ويجري العمل بالسعر الذي يتقرر من أول الشهر

السايبك أو الدثغ عملة من نحاس أو برونز أو زنك ذات قيمة حقيرة وهي قطعة مدورة في وسطها خرق مربع وهي متداولة في قسم كبير من الشرق

والقرش يساوي ٥٠٠ سايبك فأكثر \*

﴿ إيطاليا ﴾

١ ليرة تساوي ١٠٠ سنتيم تساوي فرنك ١

﴿ العملة الذهبية ﴾

قطع من ٥ ر ١٠ ر ٢٠ ر ٥٠ ر ١٠٠ ر ليرة ثابتة الوزن والعيار ومعادلة للعملة الفرنسية

﴿ الفضة ﴾

قطع من ١ ر ٢ ر ٥ ر ليرة و ٥٠ ر ٢٠ ر سنتيم

﴿ النيكل ﴾

قطع من ٢٠ و ٢٥ سنتيم ووزن أربعة جرام



## \* اليابان \*

١ ين تساوي ١٠٠ سن والين يساوي ٢٥٨ فرنك سنة ١٨٩٧

» » ٥١٦ » من سنة ١٨٧١

الى سنة ١٨٩٧

٢ ين حديثان يساويان ين واحد قديم

١ سن يساوي عشرة دن \*

## \* العملة الذهبية \*

٢٠ ين قديمه ٣٣٣٣٣ جرام عيار ٩٠٠ فرنك ١٠٣٣٣

» » ١٦٦٦٦ ين حديثه ٥١٦٧ »

» » ٨٣٣ » » ١٠ » ٢٥٨٣ »

» » ٤١٦ » » ٥ » ١٢٩٢ »

» » ٣٣٣ قديمه ٢ » ١٠٣٣ »

» » ١٦٦ » » ١ » ٥١٦ »



## ﴿ الفضة ﴾

١	ين قديم	٢٦٩٥	جرام عيار	٠٩٠٠	٥٣٩	فرانك
٥٠	سن حديث	١٣٤٧	»	»	٢٣٩	»
»	قديم	١٢٥٠	»	»	٢٢٢	»
٢٠	» حديث	١٠				
٢٠	» قديم	١٠				
٥	»	»				

## ﴿ جاوه ﴾

عملتها العملة الهولندية وورقها كذلك وهو باللغة الهولندية والشائع تداوله فيها الفضة وأما الذهب فنادر وتوجد عملة من النحاس النقي \*

## ﴿ غراندوقيه لوكسمبورغ — ألمانيا ﴾

وعملتها وأوراقها كالأوراق الألمانية الأخرى مركبة من فلورين وتالر وعليها ثلاث امضات ( ٢٠ ) مارك وهي بالألماني وتوجد ورقة أخرى بالفرنساوي من بنك لوكسمبورغ الأهل \* في لوكسمبورغ \*



## \* المكسيك \*

١ پيزو يساوي ١٠٠ سنتاكو (٤٣ر٥ فرنك)

ويسمى قرشا ودولاراً

ولها عملة ذهب وفضة ذات ٢٠ و ١٠ و ٥ و ٢ و ١ و ١/٢ و ١/٤ و ١/٨ و ١/١٦  
من الذهب ونصف وربع وعشر ونصف عشر البيزو من الفضة

## \* خلدونيا الجديدة \*

واكثر العملة تداولاً الريالات والقطع الفضية الصغيرة

## \* جمهورية البيرو \*

والعشرة من السول يساوي ١٢ر٦٠ فرنك ولها عملة فضية  
ونحاسية بقيم مختلفة

## \* العملة الذهبية \*

قديم

٢٠	سول	٣٢ر٢٥	جرام عيار	٠ر٩٠٠	١٠٠ فرنك
١٠	»	١٦ر١٢	»	»	» ٥٠
٥	»	٨ر٠٦	»	»	» ٢٥
٢	»	٣ر٣٢	»	»	» ١٠
١	»	١ر٦١	»	»	» ٥٥



﴿ حدیث ﴾

» ۲۵۲۰	عیار ۹۱۶ ر۰	۷۹۸	جرام	۱	لیره
» ۱۲۶۰	»	»	»	۳۹۹	» ¼

﴿ الفضة ﴾

» ۲۵۰۰	»	»	»	»	»	» ¼
» ۱	»	»	»	»	»	» ½
» ۰۵۰	»	»	»	»	»	» ¼
» ۰۲۵	»	»	»	»	»	» ¼

﴿ نحاس ﴾

۲ او ۱ شنتاقوس والوزن ۱۰۹۵ جرام

﴿ جزائر الفیلین ﴾

یساووی ۱۰۰ شنتاقوس یساوی ۱۰۰	اره	فرنک	{ پیزو {	۱
			{ دورو {	
» یساوی ۱۰۰	دولار	۱		



## \* العملة الذهبية \*

دبلون ٤ پيزو ٦٧٦ جرام عيار ٨٧٥ ر ٠٠٠٢٠٤٠ فرنك
اسكورو ٢ » ٢٣٨ » » ١٠٢٠ »
اسكورليو ١ » ١٦٩ » » ٥١٠ »

## \* الفضة \*

١ پيزو ٢٥ جرام عيار ٩٠٠ ر ٠٠٠٥ »
٥٠ شنتاقوس ١٢٩٨ » ٢٦٠ »
٢٠ » ٥١٩ » ١٠٤ »
١٠ » ٢٥٩ » ٥٢ »

## \* البرتغال \*

١ ملريس (ذهب) يساوي ١٠٠٠ ريس يساوي ٦٠ ر ٥٠ فرنك
١٠٠٠ » يساوي مليون ريس يساوي كونتو (١)
١٠٠ ريس يساوي (١٠٠٠ ريس) و ١٠٠٠ ريس يساوي ١ كورون



## \* العملة الذهبية \*

١٠ ملريس ١ كورون ١٧٧٣ جرام عيار ٩١٦ ر ٥٦٠ فرنك

» ٢٨ » » ٨٨٦ »  $\frac{1}{4}$  » ٥

» ١١ ٢٠ » » ٣٥٤ »  $\frac{1}{5}$  » ٢

» ٥ ٦٠ » » ١٧٧ »  $\frac{1}{6}$  » ١

والعملة الذهبية البرتغالية نادرة جدا وقد زيدت عليها العملة  
الذهبية الانكليزية باوامر ولوائح خصوصية

١ ليره يساوي ٤٥٠٠ ريس

» ٢٢٥٠ » »  $\frac{1}{4}$

## \* الفضة \*

١٠٠٠ ريس ١٠ تستون ٢٥ جرام عيار ٩١٦ ر ١٠٠٥ فرنك

» ٢٥٥ » » ١٢٥٠ » ٥ » ٥٠٠

» ١٠٢ » » ٥ » ٢ » ٢٠٠

» ٥١ ر ٠٠ » » ٢٥٠ » ١ » ١٠٠

» ٢٥ ر ٠ » » ١٢٥ »  $\frac{1}{4}$  » ٥٠



(١٥٦)

\* نيكل \*

١٠٠ ريس ٤ جرام نحاس ٧٥

٥٠ « ٢ » نيكل ٢٥

\* البرونز \*

٢٠ ريس ١٢ جرام نحاس ٩٦

١٠ « ٦ » قصدير ٢

٥ « ٣ » زنك ٢

وقد شرعوا في ايجاد عملة تسمى لوزو والواحد منها يساوي مائة سنتيم تساوي فرنك واحد . والخمسة والعشرون لوزو بليره .  
والخمسة لوزو تساوي (١) ملريس والعيار  $\frac{9}{10}$  ذهبا وريالات  
و  $\frac{13}{100}$  للقطع الصغيرة ذات الواحد والاثنين لوزو والخمسين  
سنتيم و قطع الذهب هي من ١٠ و ٢٥ و ٥٠ لوزو والوزن  
٢٢ ر ٣ و ٦ ر ٨ و ١٢ ر ١٦ جرام

\* مملكة رومانيا \*

١ لو = ١٠٠ باني (١ فرنك)



## \* العملة الذهبية \*

٢٠	فرنك	٠.٩٠٠	٦٤٥	جرام عيار	٠.٩٠٠	٢٠	لو أولي
»	١٠	»	»	»	»	١٠	لي ٣٢٢
»	٥	»	»	»	»	٥	لي ١٦١

ويتبادل في رومانيا جميع عملة الاتحاد اللاتيني المساوية في العيار والوزن لما ذكر بعاليه وكذلك العملة التركية باعتبار الجنيه العثماني ٧٠ ٢٢٢ فرنك في التجارة بالخصوص

## \* الفضة \*

٥	لي	٠.٩٠٠	٢٥	جرام عيار	٠.٩٠٠	٥	فرنك
»	٢	»	»	»	»	»	١٨٦
»	١	»	»	»	»	»	٩٣
»	٥٠	»	»	»	»	»	٤٦

## \* برونز \*

قطع ذات ٢ و ٥ و ١٠ باني



\* نيكل \*

٢٠	باني	٧	جرام
١٠	»	٥٠	ر »
٥	»	٣	ر »
		٧٥	نحاس

\* الروسية \*

١	روبل يساوي	١٠٠	كوبيك	تساوي	٢٦٦	فرنك
١	روبل يساوي	١٥	ر	من الامبريال	وهي	قطعة ذهب
	تعاادل	٤٠	فرنك			
	١٠٠	روبل	=	٦٦	٢٦٦	فرنك



## \* العملة الذهبية \*

١٠ روبل الامبريال القديم ١٣ر٠٨ جرام عيار ٩١٦ر٠ ٤١٣٢ر٠ فرنك

» ٢٠ر٦٦ « نصفه ٥

» ١٢ر٤٠ « ٣

» ٤٠ « من سنة ٩٦ — ١٨٨٦ { أمبريال ١٠

» من سنة ١٨٩٧ { ١٥

» { نصف أمبريال ٥

» ٢٠ « من سنة ١٨٩٧ { ٧½

» ٢٦ر٦٦ « من سنة ١٨٩٧ { ١٠

» ١٣ر٣٣ « من سنة ١٨٩٧ { نقولا الثاني ٥

وقد ضرب مقدار قليل جدا من قطع ذات ٣٧½ روبل تساوي

١٠٠ فرنك والنسبة بين الذهب والفضة بواقع ٢٣½





## ﴿ الفضة ﴾

١ روبل قديم ضرب ما قبل سنة ١٨٨٦ ٢٣ ر ٢٠ جرام عيار ٨٦٨ ر ٤٠ فرنك

١ « حديث منذ سنة ١٨٨٦ ٢٠ » » ٤٠ ر ٤٠ »

٥٠ كوبيك ١٠ » ٢ »

٢٥ » ٥ » ١ »

٢٠ » ٣٦٠ » ٤٠ ر ٠ »

١٥ » ٢٧٠ » ٣٠ ر ٠ »

١٠ » ١٨٠ » ٢٠ ر ٠ »

٥ » ٩٠ ر ٠ » ١٠ ر ٠ »

ولا تقبل الروبل وأجزاؤه لغاية ٩٠٠ ر ٠ ولغاية ٢٥ روبل

وأجزاؤه لغاية ٥٠٠ ر ٠ في المعاملات التجارية أو ثلاث روبلات وأما

في خزائن الحكومة فتقبل جميع العملة الفضية بغير تحديد المقادير

## ﴿ النحاس ﴾

٥ كوبيك ١٦٣٨ جرام ١ كوبيك ٣٢٨ جرام

٢ » ٩٨٣ » ١ » ١٦٤ »

٢ » ٦٥٥ » ١ » ٨٢ »

ويقبل منها لغاية ٣ روبل ( كالة لاي مبلغ )



## ﴿ عملة من البلاطين ﴾

ضرب في روسيا من سنة ١٨٢٩ الى سنة ١٨٤٤ قطع من ٣ و ٦ و ١٢ روبل من البلاطين وقد أصبحت نادرة جدا وليس لها تداول كلية والقطعة ذات الثلاثة روبل وزنها ١٠.٣ جرام والباقي بنسبة ذلك ولما كانت هذه العملة من بلاطين جبال أورال الخالص أصبحت لها قيمة أعلى من قيمتها الاصلية بكثير

## ﴿ الاسكنديناوه ﴾

## ﴿ الدانمارك والنرويج والسويد ﴾

١ كورون يساوي ١٠٠ أوريساوي ١ فرنك

١٠ » » ١٣٨٨٨ فرنك

توحدت العملة بين الممالك الثلاث المذكورة بمقتضى اتفاق خصوصي ويعرف بالاتحاد الاسكنديناوي . ويشترط دفع قيمة أوراق البنك عند تقديمها ذهباً \*

١ كورون = ٢٠ اسكيلينج

٢٠ « = ٥ قطع دالر {نرويج



## \* العملة الذهبية \*

٢٠	كروز	تساوي ٢٧٧٨	فرنك
١٠	»	» ١٣٨٩	»
٥	»	» ٦٩٤	»

ويضربون من الكيلوجرام الذهب الخالص ٢٤٨ قطعة  
من ذات العشرة كورون وكان في السويد من سنة ٦٨ — ١٨٧٢  
قطعة تسمى كارولين تساوي ١٠ فرنكات كامله وبتداول  
كثير من الدولكات يختلف وزنها وعيارها وهي قطعة تساوي  
أكثر من عشرة فرنكات

## \* الفضة \*

٢	كورون	٢٦٧	فرنك
١	»	» ١٣٣	»
٥٠	أور	» ٠٦٧	»
٤٠	»	» ٠٥٣	»
٢٥	»	» ٠٣٢	»
١٠	»	» ٠١٣	»



والفضة ذات الأربعين أورلم تضرب في السويد وهي  
ذوات الخمسين في الدانمارك وتقبل منها من ذات الواحد والاثنين  
كورون لغاية عشرين كورون ومن القطع الاخرى لغاية  
١٠ كورون

نحاس وبرونز

٥ أور ٩٥ ر نحاس

٢ » ٤٠ ر قصدير

١ » ١٠ ر زنك

﴿ الصرب ﴾

١ دينار يساوي ١٠٠ باره = فرنك واحد

الفضة

الذهب

زرامو نصف زرامو ا كيديو ونصف ا كيديو

الذهب ٢٠ دينار = ٢٠ فرنك والفضة = دينار ٥٠ ر ٢٠ ر ٥٠ باره

وتقبل في الدفع من ذات الخمسة دنانير لغاية ٥٠٠ دينار ومن

القطع الاخرى لغاية ٥٠ دينار



(١٦٤)

﴿ نيكل ﴾

دينار ١٠٥ ٢٠ اماراة الصرب من سنة ٨٣-١٨٨٤ ويقبل  
منها في الدفع لغاية خمسة دنانير

﴿ برونز ﴾

قطع من ٢٠١ ٥٥ و ١٠٥ بارات ويقبل منها لغاية ٣ دنانير

﴿ مملكة سيام ﴾

١ تيكال = ٦٤ آت = فرنك

= ٣٢ پيس أو پيس

= ٨ فوانغ

= ٤ سالونغ

ويعدون كذلك بالدولار والقرش والجنيه الانكليزي

﴿ الذهب ﴾

لم يكن للذهب اعتبار الا في التجارة لندرته

﴿ الفضة ﴾

والعملة الفضية التي كانت تستعمل قديما هي عبارة عن سبائك



صغيرة تسمى تيكال وبات وزن عادة ١٥ جرافا وعتار أعلى من  
 ::::: وله أجزاء عديدة . واما الآن فقد ضربت قطع كثيرة  
 على النمط الأوروبى فى هابورغ من اعمال المانيا وتوجد أهداف  
 صغيرة تسمى كورى لاتزال متداولة فى مملكة سيام كما هي  
 الحال فى كثير من ممالك أفريقيا للتبادل بها فيما بين الوطنيين  
 وقيمتها حقيرة جدا

\* جمهورية سويسره \*

الاتحاد الدولى والاتحاد اللاتينى

١ فرنك = ١٠٠ سنتيم

\* الذهب \*

٢٠ فرنك

\* الفضة \*

٥ فرنك و ٢ و ١ فرنك ثم ٥٠ سنتيم

\* النيكل \*

٥ و ١٠ و ٢٠ سنتيم

ويقبل فى الدفع لغاية ٢ فرنك



## \* الترانسفال \*

## \* حكومة الكاب والنااتال \*

١ ليره = ٢٠ شلن = ٢٢ و ٢٥ فرنك

١ شلن = ١٢ بنى أونس

والليره الانكليزية هي العملة العديدة في الترانسفال ومستعمرتي الكاب والنااتان الانكليزيتين وتصدر عدة مصارف في حكومات أفريقيا الجنوبية هذه تدفع ذهباً وقد ضربت الترانسفال في انكلترا وأستراليا عملة عليها النقوش الخاصة بها

## \* الذهب \*

الجنيه الانكليزى ونصفه

## \* الفضة \*

٣ و ٦ و ١٠ و ٢ و ٢ و ٥ شلن

## \* تونس \*

١ فرنك = ١٠٠ سنتيم

١ قرش قديم = ٦ فرنك



﴿ الذهب ﴾

القطعة ذات العشرين فرنكا ونصفها

٢٥ قرش = ١٥ فرنك و ١٠٠ قرش = ٤٥ و ٦٠ فرنك

وتقبل في خزائنها عملة الاتحاد اللاتيني بلا تحديد لمقدارها .

الفضة - من ٥٠ سنتيم و ١ و ٣ فرنك وتقبل في الدفع لغاية

٥٠ فرنك

بلون (نحاس)

قطع ذات ١ و ٢ و ٥ و ١٠ سنتيم وتقبل في الدفع لغاية ٥ فرنك

وعلى جميع القطع الذهب والفضة والبرونز كلمة تونس والقيمة

والتاريخ الميلادي لسنة الضرب

﴿ جمهورية أوروغواي الشرقية ﴾

١ پيزو = ١٠٠ سنتيمو = ٣٥ و ٥ فرنك وهي قرش ذهب

١ دبلون = ١٠ پيزو

﴿ الذهب ﴾

المربع أو الونس واجزاؤه وتسمى الجزء پاتا كون وكل ٤

پاتا كون تساوي ٢٠ فرنكا



(١٦٨)

﴿ الفضة ﴾

١ پيزو = ٥ فرنك

٥٠ سنتيمو = ٢٥٠ فرنك

٢٠ » = ١ »

١٠ » = ٥٠ »

﴿ برونز ﴾

قطع ذات ١ و ٢ و ٤ سنتيمو

﴿ جمهورية فنزويلا ﴾

١ بوليفار = ١٠٠ شنتافوس = ١ فرنك

١ فنزولانو = ١٠ اعشار = ٥ فرنك

﴿ الذهب ﴾

١٠٠ ٥٠ ٢٠ ١٠ ٥ بوليفار

﴿ الفضة ﴾

٢٠ ٢٥ ٥٠ شنتافوس و ١ و ٢ و ٢ ١/٢ و ٥ بوليفار

﴿ الروم ﴾

— العملة الذهبية والفضية قليلة جدا بالنسبة للبلاد الاخرى



## \* النيكل \*

٢٠	لبت	٤	جرام	٠ر٢٠	فرنك
١٠	لبت	٣	جرام	٠ر١٠	فرنك
٥	لبت	٢	جرام	٠ر٠٥	فرنك

## \* البرنز \*

يوجد قطعة من ١٠ و ٥ و ٢ لبت

## \* فرنسا \*

## \* العملة الذهبية \*

١٠٠	فرنك	٣٢٢٥٨	جرام	عيار	٠ر٩٠٠
٥٠	»	١٦١٢٩٠	»	»	»
٢٠	»	٦٤٥١٦	»	»	»
١٠	»	٣٢٢٥٨	»	»	»
٥	»	١٦١٢٩	»	»	»
٤٥	»	١٢٩٠	»	»	»



( ١٧٠ )

﴿ الفضة ﴾

٥	فرنك	٢٥	جرام	٠٩٠٠	عيار
٢	»	١٠	»	٠٨٢٥	عيار
١	»	٥	»	»	»
٥٠	سنتيم	٢٥	»	»	»
٢٠	سنتيم	١	»	»	»

﴿ برونز ﴾

١٠	سنتيم	١٠	جرام	»	»
٥	»	٥	»	»	»
٢	»	٢	»	»	»
١	»	١	»	»	»

﴿ نيكل ﴾

٢٥	سنتيم	٧	جرام	»	»
----	-------	---	------	---	---

﴿ الفنلند ﴾

﴿ العملة الذهبية ﴾

٢٠	مارك	٦٤٥	جرام	٠٩٠٠	عيار
٢٠	فرنك	»	»	»	»



١٠ مارك ٣٢٢ جرام ١٠ فرنك

✽ الفضة ✽

٢ مارك ١٠٣٦ جرام عيار ٠٫٨٦٨ ٢ فرنك

» ١ مارك ٥١٨ » ١

» ٥٠ بنيا ٢٥٤ عيار ٠٫٧٥٠ ٠٫٤٠ »

» ٢٥ بنيا ١٢٧ » ٠٫٠ »

✽ بلدان مختلفة ✽

✽ افغانستان ✽

١ روبية تساوي ٢ كران تساوي ٧٢ پيس وهي عملة وطنية

ويتداول فيها ايضا العملة الفارسية والعملية الروسية \*

✽ افريقيا الشرقية الالمانية ✽

١ روبية تساوي ١٠٠ هالر تساوي ٦٤ بيزا تساوي

٤٨ ر ١ فرنك

الذهب ٢٠ مارك تساوي ١٥ روبية و ١٠ مارك تساوي

٧ روبية



## \* الفضة \*

٢ روبيه	٢٣٣٢	جرام	عيار ٩١٦ ر.
» ١	١١٦٦	»	
» $\frac{1}{2}$	٥٨٣	»	
» $\frac{1}{4}$	٢٩١	»	
» $\frac{1}{8}$	١٤٥	»	

## \* نيكل \*

١ هلر يساوي  $\frac{1}{10}$  من الروبيه \* و  $\frac{1}{4}$  هلر \*

## \* نحاس \*

١ بيزا

## \* افريقيا الشرقية البريطانية وأوغندا \*

١ روبيه يساوي ١٠٠ سنتيم تساوي ٢٣٨ فرنك

وما عدا ذلك فانه يتداول فيها بعملة الهند الانكليزية \*

الفضة ٥٠ و ٢٥ سنتيم من عيار ٨٠٠ ر.

النحاس  $\frac{1}{2}$  و ١ و ٥ و ١٠ سنتيم



✽ جزائر الانتيل الدانماركية ✽

١٠٠ فرنك تساوي ٧٢ هرونروهي عملة دانماركية  
وامريكية (الولايات المتحدة)

✽ بلاد العرب ✽

١ قرش يساوي ٤٠ ديواني ( ٢ فرنك تقريبا ?? )

١ قرش يساوي ٨٠ نحاسه ( ٥ فرنك تقريبا ?? )

✽ جزائر بهاما أولو كوفاس ✽

يتداول فيها بالعملة الانكليزية والدولار والقرش واجزاء  
الدولار

✽ جزائر بارباد أوباربادوس ✽

يتداول فيها بالعملة الانكليزية \*

✽ جزائر برمودة ✽

العملة الانكليزية والامريكية \* ثم أوراق بنك برمودة  
في سان جورج وهاملتون \*

✽ برمانيا ✽

١ روييه تساوي ١٦ أتا ١٠٠ أتا يساوي ١٢ بي



جمهورية بوليفيا ( امريكا الجنوبية )

١ بوليفيانو ( بيزو أو قرش ) يساوي ١٠٠ سنتيم تساوي عشره  
ريال تساوي ٥ فرنك

﴿ الذهب ﴾

وهو نادر فيها والقطعه الواحدة المعروفة باسم أونزا تساوي ١٠  
اسكورو وعيارها ٩٠٠. تقريبا واجزاؤها ٢٥ و ١٠ بوليفيانو

﴿ الفضة ﴾

قطع من ١ بوليفيانو ونصف بوليفيانو و ٥ و ١٠ و ٢٠ شنتافو  
من عيار ٩٠٠. فذات العشرين شنتافو تساوي ١ فرنك وهي  
المعتبرة قانونا

﴿ نيكل ﴾

٥ و ١٠ شنتافو

﴿ نحاس ﴾

١ و ٢ شنتافو



﴿ جزيرة بورنيو ﴾

العملة الانكليزية والهولندية وعلى الاخص القرش المكسيكي  
ذو المائة شنتافو

﴿ البوسنة والمهرسك ﴾

جميع العملة النمساوية يعنى الكرون ويساوى ١٠٠ هلر تساوي  
١٠٠٥ فرنك وغيرها

﴿ جزائر سليب ﴾

١ غولدن يساوى ١٠٠ سنتيم تساوى ٢٠٠٨ فرنك

﴿ جزيرة سيلان ﴾

﴿ الانكليزية في الهند ﴾

١ روبية قديمة وتسمى ريكس دولار أو الريال الملوي يساوى  
١٠٠ سنتيم تساوى ١٦ آنا تساوى ١٦٨ فرنك

الفضة . قطع ذات ١٠ و ٢٥ و ٥٠ سنتيم

نحاس . قطع ذات ١ و ٥ »

الصين ( كانتون وسنغهاي وپكين ) ثم انظر هونغ كونغ

١ تايل أولينغ يساوى ١٠ ماس أو تسين



١ ماس يساوي ١٠ كندارين او كوندونى او فن  
 ١ كندارين يساوي ١٠ سايك او كاش اولى . والسايك او  
 الكاش او اللى هو العملة الحقيقية وما عداها فعملة عددية او اعتبارية  
 والتايل هى عملة عددية يمكن اعتبارها محسوبة وهو عبارة  
 عن سبيكة من الفضة تزن ٣٦ غراما تقريبا وتساوي ٨ فرنكات  
 تقريبا غير ان التايل نوعان وهما تايل وهى وحدة فى الموازين  
 والثاني وحدة فى النقود وهى مأخوذة عن وحدة الموازين  
 بسبب وزنها . وتختلف باختلاف الولايات والاقليم بل وبين  
 البلدان المتقاربة

وما عدا ذلك فان تايل الكمارك ويسمى ها يكون تايل هو  
 الاساس لتخليص الرسوم الكمركية ووزنه ٣٨ غرام تقريبا  
 من الفضة النقية .

وتايل كانتون يعادل  $\frac{1}{4}$  دولار او قرش ووزنه ٣٧٥ غرام  
 تقريبا من الفضة النقية .

وتايل شانغهاى يعادل  $\frac{1}{4}$  دولار او ٣٦ غراما تقريبا من الفضة  
 النقية .



وتايل هونغ كونغ وهو أقل استعمالا من الدولار ويزن ٣٧٦ غراما تقريبا الخ .

وقد اصطالحوا على القاعدة الآتية وهي .  
٩٨ هابكو ان تساوي ١٠٠ تايل كانتوني وتساوي  $١٠ \frac{٢}{٣}$  تايل شانغهاي

ولا توجد قطع ذات تايل واحد أبدا بل توجد سبائك صغيرة متداولة تساوي عادة من ٧ الى عشرة تايل وعليها اسم شووس ويوجد شووس من الذهب ولكنه نادر جدا . ولا يدل ما على الشووس من النقوش والكتابة على قيمتها الحقيقية بل العبرة على الوزن والعيار فلا تعرف لها قيمة حقيقية .

والسايك هي العملة الحقيقية كما مر ذكره عند الصينيين ثم عملة نحاس ذات قيمة حقيرة وهي قطع مستديرة تختلف اتساعا وحجما وهي مخروقة في اوسط خرقا مرعبا تسمح للانسان بنظمها في عقد لغاية ١٠٠٠ سايك وهي عدد يعادل تايل واحد

والماس والكندارين ليسوا أجزاء للتايل بل تقوم مقام  $\frac{١}{٣}$



و ١٠٠ من هذه العملة المعدنية  
 وكان يستعمل قديما في الشغور الصينية الدولار التجاري  
 والقروش الانسيانية وهي  
 ١٣٩ دولار تجاري تساوي ١٠٠ تايل  
 ٧٢ تايل تساوي ١٠٠ قرش أسباني \*  
 والآن يوجد فيها القرش المكسيكي والهند الصيني (٧٣ تايل  
 تساوي ١٠٠ دولار) ثم الروبل الروسي والين الياباني .  
 وقد شرعوا في كانتون وفي عدد عظيم من البلدان في ضرب  
 قروش وطنية تشبه وزنا وقياسا القروش المذكورة أعلاه  
 وأجزاءها \* وعليها نقش التين الصيني واسم الولاية والقيمة باللغة  
 الصينية وكذلك باللغة الانكليزية غالبا .

٧ ماس ٢ كندارين تساوي ١ دولار (ريال)

» ٣ » ٦ » » ١

» ١ » ٤٤ » » ١

\* قرش أو دولار (ريال) صيني \*

(١) — قطع ضرب كانتون (أو كوانغ تونغ) ١ دولار



يساوى ١٠٠ سنتيم تساوى ١٠٠٠ كاش \*  
 الفضة — ١ دولار ١٠٠ سنتيم ٢٦٩٩ غرام عيار ٠٩٠٠  
 ٣٥٥ فرنك

$\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{6}$  و  $\frac{1}{10}$  و  $\frac{1}{12}$

نحاس قطع ذات ١ و ١٠ كاش

( ب ) — قرش هويه

( ج ) — قرش ستشون

وهاتان القطعتان متداولتان كذلك في يونان سن باعتبار ٧٢٠  
 سايك وأما القرش التونكى فرغبة الصينيين فيه قليلة ولا  
 يساوى الا ٦٩٠ سايك

\* جزيرة قبرص \*

العملة التركية والفرنساوية والانكليزية  
 والقطع الذهبية فيها مرغوبة جدا . ولها قرش خاص بها وهو  
 يساوى ٤٠ باره أو ١٥٠ فرنك والجنيه الانكليزي يساوى  
 ١٨٠ قرشا تقريبا



الفضة ٣ و  $\frac{1}{4}$  و ٤ و ٩ و ١٨ قرش

نحاس ١ و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{8}$  »

\* جمهورية كولومبيا \*

١ پيزو يساوى ١٠ دشيمو تساوى ١٠٠ شنتافو

ذهب — كوندور ( ١٠ پيزو تساوى ٥٠ فرنك ) كوندور

مجوز ( مزدوج )

٢٠ پيزو ١٠٠ فرنك ودوبلن ( ٥ پيزو ) سكودو ( ٢ پيزو )

وسكودو صغير ( ١ پيزو )

فضة — ١ پيزو ٠ نصف پيزو و ١ و ٢ دشيمو و نصف دشيمو

تقابل ٢٥ ر ٠ و ٥٠ ر ٠ و ١٠٠ ر ٠ و ٢٥٠ ر ٠ و ٥٠٠ ر ٠ فرنك

نيكل  $\frac{1}{2}$  و ٥ شنتافو

نحاس ١ و  $\frac{1}{4}$  »

وقد صدر أخيراً قانون بسبك القطع الآتية

ذهب — كوندور مزدوج و كوندور و نصف كوندور

وبالخاص ذات ٥ و ١٠ و ٢٠ پيزو و الپيزو الذهب يزن ٦٧٢ و ١

غرام .







نحاس ١ و ٢ و ٥ و ١٠ سنتيم وهي مخروقة كقطع النيكل  
التي في بلجيكا

## \* كوريا \*

١ دولار أو قرش يساوي ٥ يانغ أوليانغ تساوي ٥٠٠ پون  
أوسايك تساوي ١٠٠ سنتيم تساوي ٥٠ ٢ فرنك  
ذهب ٥ و ١٠ و ٢٠ ين من عيار ٩٠٠.  
فضة ٢٠ و ٥٠ سن » ٨٠٠.  
نيكل ٥ »  
نحاس ١ »

## \* كوستاريكا \* أمريكا الوسطى \*

١ پيزو يساوي ١٠٠ شنتافو تساوي ٥ فرنك  
ذهب ١٠ و ٢٠ پيزو (٥٠ و ١٠٠ فرنك) . ثم أربعة أضعاف  
وأجزاءه



وتوجد قطع جديدة وهي

٢٠ كولون ١٥٥٥٥ غرام عيار ٠٩٠٠

» ١٠

» ٥

» ٢

فضة — ١ بيزو أو قرش ٢٥٥ غرام عيار ٠٩٠٠

و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{3}{4}$  والاخيران من عيار ٠٨٣٥

وتوجد قطع أخرى أصغر من عيار ٠٧٥٠

﴿ جزيرة كريت ﴾

١ دراخم يساوي ١٠٠ لپتا تساوي ١ فرنك

ذهب — ١٠ و ٢٠ فرنك ثم عملة الاتحاد اللاتيني وما كان مماثل له

فضة —  $\frac{1}{4}$  و ١ و ٢ و ٥ دراخم

نيكل — ٥ و ١٠ و ٢٠ لپتا

نحاس — ١ و ٢ «

﴿ جزائر كوبا ﴾ أمريكا

١ قرش يساوي ١٠٠ شنتافو ٥ فرنك قديم



١ دولار ذهب يساوي ١٠٠ شنتافو يساوي ٥ فرنك حديث  
من سنة ١٨٩٩

٢٠ ٢١ ديزو كوباوي تساوي ١٩٣٠ دولار أمريكي  
(الولايات المتحدة) أو فرنك

ذهب — الدولار الأمريكي والقطع الفرنسية والاسبانية  
فضه — اسياني وامريكاني وفرنساوي

\* مستعمرة كوراسو الهولانديه \*

١ غولدن او فلورين تساوي مائة سنتيم أو ٠.٨ ر ٢ فرنك  
وعملتها الفضية لا يقبل منها أكثر من عشرة في المائة في الدفع  
والباقي ذهب

فضه — ٢٥ سنتيم ٣٣٧ عيار ٠.٦٤٠ و ١٠ سنتيم على  
هذه النسبه

\* جمهورية دومينيكا أمريكا \*

١ قرش يساوي ١٠٠ شنتافو أو ٥ فرنك قديم  
١ فرنك يساوي ١٠٠ سنتيم  
١ فرنك حديث



فضه - ٥ فرنك ١ قرش ٢٥ غرام عيار ٠٩٠٠.

٠٨٣٥ » » ٥ » ١/٢ » ١

٠٨٣٥ » » ٢٥ » ١/٢٠ » ٥٠ سنتيم.

نيكل ٢١/٢ سنتافو (١٢١/٢ سنتيزيمو)

١١/٤ » » (٦١/٤) »

جمهورية خط الاستواء (الكوادور) أمريكا

١ سكر (وانما سميت بهذا الاسم لوجود رسم المارشال سكر

عليها وهو رئيس جمهورية خط الاستواء السابق) أو پيزو

أو قرش يساوي ١٠ دشيمو تساوي ١٠٠ سنتافو تساوي

٥ فرنك \*

ذهب - ١٠ سكر (كوندور) ٨١ غرام عيار ٠٩٠٠. ٢٥ فرنك

ولا توجد أجزاءه وبالعكس توجد مضاعفاته من ذات الأربعة

أضعاف وكسورها \*



فضه — ١ سكر ٢٥ غرام عيار ٩٠٠.٥ فرنك  
» ١/٣ ٥ دشيمو ٢٥ شنتافو  
» ١/٢ ٢ ٢٠ ٥ ويسمي پيزيتا  
» ١/٣ ١ ١٠ ٥  
» ١/٣ ١/٣ ٥ ٥ ويسمي ريال  
ونصف ريال أو نصف ريال

نيكل  
نحاس ١/٣ و ١ و ٢ شنتافو

﴿ الأرتيريا — مستعمرة ايطاليا في الحبش ﴾

١ تالر أو تاليرو يساوي ١٠ دشيمو أو ١٠٠ سنتيم أو ٥ ليره  
أو ٥ فرنك

فضه — ١ تاليرو ٥ ليره ٢٨١٢ غرام عيار ٨٠٠.٥ فرنك

» ٤ دشيمو ٢

» ١ ٢

» ١ ٥٠ سنتيم



ويتداول فيها معد ذلك كثير من ريات ماري تريزيا (ريالات  
أبو طيره )

نحاس ١ و ٢ سنتيم من التالير و ( ٥ و ١٠ سنتيم من الليرة ) وزنها  
٥٠٠ غرام \*

﴿ الحبش ﴾

١ تالاري أوريال أو بر تساوي عشرين غرش أو ١٠٠ سنتيم  
أو ٢٠٠ فرنك

والبر عليه رسم منليك ملك الحبشة وأما التالاري فهو ضرب  
النمسا وعليها دائماً رسم الامبراطوره ماري تريزيا المتوفاة  
سنة ١٧٨٠

فضه - ١ تالاري ٢٠ غرش ٢٨٠٧ غرام عياره ٨٣٥ ر ٢٠٠ فرنك  
» ١/٢

» ١/٤ و ١/٨ و ١/١٦ و ١/٣٢

نحاس قطعة ذات جزء من مائة من التالاري و ١ و ١/٢ و ١/٤

﴿ غامبيا ﴾

عمله انكليزية وفرنساوية والجنيه الانكليزي يساوي ٢٥ فرنك



## ﴿ جبل طارق ﴾

العملة الانكليزية والعملة الاسبانية ولاسيما الذهب  
 ١ الفونديسين يساوي ١٠ر١٩ر٠ من الجنيه يساوي ٢٥ فرنك  
 ٩٨ ايزابلين تساوي ١٠٠ جنيه

## ﴿ جمهورية غواتيمالا ﴾

١ ييزو يساوي ٨ ريال تساوي ١٠٠ سنتاكو تساوي ٥ فرنك  
 و ١ ريال يساوي ٤ كوارتيكو  
 ذهب ٢٠ پيزو ٣٢ر٢٥ غرام عيار ٩٠٠ر٠ ١٠٠ فرنك  
 ١٠ و ٥ و ٤ و ٢ و ١ و ١/٢ وعليها رسم صورة كاريرا  
 مؤسس جمهورية غواتيمالا. ويتداول فيها أيضا الاربعة أصناف  
 أوونس واجزائها والاربعة أصناف تساوي ١٦ قرشاو  
 ٨٠ فرنكا تقريبا.



فضه — ١ بيزو ٢٥ غرام عيار ٠.٩٠٠ ٥ فرنك

» ١/٢ » ٥٠ شنتافو ٤ ريال

» ١/٤ » ٢٥ » ٢ »

» ١/٨ » ١٢ ١/٢ » ١ »

» ١/١٦ » ٦ ١/٢ » ١/٢ »

» ١/٣٢ » ٣ ١/٨ » ١ كوارتيلا

برونز ١ شنتافو (٠.٠٥ فرنك)

﴿ غويانا الانكليزية ﴾

وهم يتعاملون بحساب الدولار ذو الخمسين بنس والغولدن والجنيه

الانكليزي.

١ دولار يساوي ٣ غولدن والجنيه يساوي ١٤ غولدن

﴿ غويانا الهولندية ﴾

١ فلورين أو غولدن يساوي ١٠٠ سنتيم

الذهب والفضة الدوكات والفلورين المتداول في البلاد الواطية

(هولانده)



## \* جزائر هايتى \*

١ غورد أوقرش يساوى ١٠٠ سنتيم أو شنتافو تساوى ٥ فرنك

١ دولار امريكى ( الولايات المتحدة ) ( دولار أوغرش أو

غورد ذهب يساوى ١٠٠ سنتيم تساوى ١٨٥ فرنك . وقد

صدر قانون بضرب غوردات ذهب من عيار ٠.٩٠٠ وزن

١٦٦١ غرام وحدة اساسية

فضه — ١ غورد ٢٥ غرام عيار ٠.٩٠٠ ٥ فرنك

¼ » ½ و ⅓ و ⅔

وكذا يتداول فيها بالعملة الامريكية ( و . م . )

نيكل ٥ شنتافو ٢٧٥ غرام

برونزا ٢٠ سنتيم ١٠.٥٠ فرنك

## \* هاواى أو جزائر ساندويتش \*

١ دولار ذهب يساوى عشرة ديم أو مائة سنتيم أو ١٨٥ فرنك

ذهب — عملة الانكليز والولايات المتحدة

فضه — ١ دولار ٢٦.٧٢ غرام عيار ٠.٩٠٠ ٣٤.٥ فرنك

¼ و ½ و ⅓ و ⅔ » ويسمى ديم — نصف ديم



وكل العملة الفضة الامريكية متداولة فيها .

نحاس - ٢ سنتيم

جمهورية هوندوراس (أمريكا الوسطى)

١ پيزو يساوي ١٠٠ شنتافو تساوي ٥ فرنك

فضة - ١ پيزو ٢٥ غرام عيار ٠.٩٠٠

» ٥٠ شنتافو  $\frac{1}{4}$

» ٢٥ »  $\frac{1}{2}$

» ٢٠ »  $\frac{1}{3}$

» ١٢  $\frac{1}{4}$  ريال  $\frac{1}{8}$

» ١٠ »  $\frac{1}{10}$

» ٦ نصف ريال  $\frac{1}{16}$

» ٥ نصف ريال  $\frac{1}{20}$

ويتعامل فيها بالقروش المكسيكية وقروش شيلي والپيزو

والدولارات الامريكية ( و . م . ) والريالات الفرنسية

والبلجيكية والاطليانية .

نيكل ١ ريال ٥ر١٢ و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{8}$  .



نحاس  $\frac{1}{4}$  و ١ و ٢ سنتافو

﴿ هوندوراس الانكليزية ﴾

١ دولار ذهب يساوي ١٠٠ سنتيم أو ١٨٠ فرنك

فضه — ٥٠ سنتيم و ٢٥ و ١٥ و ١٠ و ٥ عيار ٩٢٥٠

نحاس ١ »

﴿ جزيرة هونغ كونغ الانكليزية ﴾

١ دولار أو قرش أوريال انكليزي يساوي ١٠٠ سنتيم تساوي

٤٠ فرنك

فضه — ١ دولار ٢٦٩٥ غرام عيار ٩٠٠٠ ٤٠ فرنك

٥٠ سنتيم و ٢٠ و ١٠ و ٥ عيار = ٨٠٠٠ »

نحاس ١ سنتيم

( راجع الصين )

﴿ الهند البرتغالية ﴾

الوحدة النقدية أو وحدة العملة هي الروبية

فضة — قطع ذات ١ و  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{4}$  روبيه عليها رسم لودفيكوس

الاول ملك البرتغال والجرف



\* جزيرة اسلانده \*

العملة الدانماركية ١ كورون يساوي ١٠٠ أور تساوي ١٣٨ فرنك .

\* جايكا \*

العملة على القاعدة الانكليزية

الذهب - الجنيه الانكليزي والنسر الامريكي ( و . م . )

الفضة - الشان والدولار الامريكاني وبعض قطع خصوصية

٢٥ سنتيم ٦٤٦ غرام عيار ٩٠٠ .

» ١٢٢

\* جزيرة جرزي \*

العملة الانكليزية وبعض قطع خصوصية من النحاس ذات

١ و ٣ و ٤ بنس

\* جمهورية لاوان \*

١ دولار أو قرش ذهب يساوي ١٠٠ سنتيم أو ١٨ فرنك

والوحدة النقدية الآن هي الدولار الامريكي ( و . م . )

١ فرنك يساوي ١٩ سنتيم و ١ شان يساوي ٢٤ سنتيم والريال



الفرنساوى يساوى ٤٧٥ فرنك فى مونروفيا .  
الذهب — يتداول فيها بانواع العملة الذهب الامريكىة  
والانكازية والفرنساوية والالمانية والاسيانية والهولاندية  
الفضة — وكذلك عملة الدول المذكورة الفضية .

٢ ديم يساوى ١ فرنك و١ ديم يساوى ٥٠ فرنك  
وقطع اخرى ذات ١ و  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{3}$  و  $\frac{1}{4}$  الدولار  
نيكل قطع الستيم الامريكانيه

نحاس البنس الانكازي والستيم الامريكاني الخ

﴿ اماره ليختنستين ﴾

﴿ على قاعدة العملة النمساوية ﴾

١ كورون ١٠٠ هلر ١٠٥ فرنك ثم لها عملة مخصوصة عليها

رسم صورة البرنس جان الثانى .

الذهب ٢٠ و ١٠ كورون

الفضة ١ و ٥ «

جزائر مادير ( مستعمرة برتغالية )

الذهب — قطع ذات ٢ و ٥ و ١٠ ملريس



( ١٩٥ )

الفضه — ١٠٠ و ٢٠٠ و ٥٠٠ ريس و ١٠٠٠ ريس

نيكل — ٥٠ و ١٠٠ ريس

نحاس — ٥ و ١٠ و ٢٠ ريس

ويتداول في فونشال عاصمة الجزيرة كثير من النقود الانكليزية  
والالمانية والفرنساويه والامريكية ( و . م . ) وتختلف قيمتها

تبعا للتعامل

الجنيه الانكليزي ٤٥٠٠ ريس

المارك » ٢٢٥

الفرنك » ١٨٠

الدولار الذهب » ٩٣٠

» الفضة » ٩٥٠

شبه جزيرة ملتي ( الشرق الأقصى )

١ دولار أوقرش يساوي ١٠٠ مثيني

والمداول فيها هو الدولار المكسيكي والانكليزي والين



## \* جزيرة مالطة \*

العملة الانكليزية وكانوا قديما يعدون بالونس الذي عبرته ٣٠  
تارن وبالجراني الخ

الذهب - اللويس ( الليرة الفرنسية المصنوعة في زمن  
لويس ملك فرنسا )

المزدوج وهو يساوي ٤٨ فرنك ثم اللويس ونصف اللويس  
التي عليها رسم روحان

الفضة - قطع من ٣٠ تارك وهي تساوي ٥٠ فرنك ( ريال )  
ونصف وثلث وسدس ذلك .

وكانت ١١٢ جراني تساوي فرنكا واحدا

## \* مراکش \*

يعدون في مراکش بالقرش والونس والريال

الفضة ١ قرش ٢٥ غرام عيار ٩٠٠ . ٥ فرنك

و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{3}$  و  $\frac{1}{2}$  ذلك وهي ضرب باريس

وبرلين فما عليه رقم ١٢٩٩ فهو ضرب باريس سنة ١٨٨١ وما



عليه رقم ١٣١٤ فهو ضرب برلين في سنة ١٨٩٦ ويتداول  
فيها بالعملة الفرنسية والاسبانية

برونز - قطع من وزن ١ و ٢ و ٥ و ١٠ غرام تقابل السو  
والسنتيم الفرنسية

الذهب - العملة الفرنسية والانكليزية وهي مرغوبة جدا  
ثم الاسبانية والالمانية

جزائر مارشال ( في جزائر الاقيانوسية )

على قاعدة العملة الالمانية ويقبل في الدفع منها ذهباً وفضة بلا  
تحديد أي مبلغ كان

جزيرة موريس ( في المحيط الهندي )

يعدون بالروبية الهندية الانكليزية وبالقروش والدولار يساوي  
١٠٠ مئتي عملة مخصوصة من الفضة .

٢٠ مئتي ٢٣٣ غرام عيار ٠٨٠٠ . ٠٤٠ فرنك

» ١٠ » ١١٦ » ٠٢٠ »

إمارة موناكو ( فرانس )

يتداول فيها بالعملة الفرنسية وليست لها عملة خاصة بها الا



قطع من الذهب ذات ٢٠ و ١٠٠٠ فرنك عليها رسم شارل  
والبيرت وهي ضرب ضرب مخانة باريس ومقبولة في باريس \*

﴿ الجبل الاسود ﴾

على قاعدة العملة النمساوية المجرية ١ كورون = ١٠٠ هالر أو  
فلر تساوي ١٠٠٠ فرنك

﴿ موزمبيق ﴾ في أفريقيا الجنوبية

العملة البرتغالية

﴿ نيبال ﴾ في الهند

١ روبية مهارية تساوي ١٠٠ پيس تساوي ١٣٥ فرنك

وروبية نيبال تساوي  $\frac{13}{100}$  من الروبية الهندية الانكليزية

الفضة — ١ روبية مهاريه وأجزاؤها  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{8}$  و  $\frac{1}{16}$

برونز — ١ و ٢ پيس

الذهب — وهو نادر جدا و ١ مهر مهاري يساوي ٣٠ روبية

هندية انكليزية \*

﴿ جمهورية نيكاراغو ﴾ (أمريكا الوسطى)

١ پيزو أو قرش يساوي ١٠٠ ميني أو شنتافو تساوي ١٠ ريال



تساوى ٥ فرنك وأوراقها صادرة من الخزينة بقيمة ١ و ٥ و ١٠

و ٢٥ و ٥٠ و ١٠٠ پيزو في ماناغوا \*

الذهب - كل العملة الذهبية أجنبيه

الفضه - ٢٠ مثيني ٥ غرام عيار ٨٠٠ ر ١ فرنك

١٠ » ٥

ويتداول فيها كذلك بأغلب عملة حكومات أمريكا الوسطى

و أمريكا الجنوبية \*

نيكل - ١ و ٢ شنتافو \*

غينا الجديدة ﴿ في الاقياوسيه ﴾

تصرح للشركة الالمانية في غينا الجديدة بضرب عمله مثل عملة

الحكومة الرئيسة

الذهب - ١٠ و ٢٠ مارك غ . ج .

الفضه - ١ و ٢ و ٥ مارك غ . ج .

نحاس - ١ و ٢ و ١٠ فنك غ . ج .

﴿ زيلانده الجديدة ﴾

العملة الانكليزية



## ﴿ جمهورية باناما ﴾

الوحدة النقدية فيها هي بالبوا وهي من الذهب وزنها ١٦٧٢ ر ١  
وفها ٩٠٠ من الف من الذهب  
والبابوا مقسم الى ١٠٠ مئتي والدولار الأمريكي يعادل  
واحد بالبوا

والعملة الفضية فيها ٩٠٠ من الالف من الفضة النقيه و ١٠٠ من  
النحاس ٠ والبيزو وزن ٢٥ غرام ويعادل نصف بالبوا ويوجد  
نصف وخمس وعشر ونصف عشر البيزو والعملة الاهلية مقبولة  
في جميع المعاملات بلا استثناء

## ﴿ جمهورية پاراغواي ﴾

١ بيزو يساوي ١٠٠ سنتا و تساوي ٥ فرنك  
الذهب ١ و ٢ و ٤ پانا كون وهي قطع من عيار ٨٧٥ ر ٠ تعادل  
٥ و ١٠ و ٢٠ فرنك وأما الونس أو الدبلوت فيساوي ٨٠  
فرنكا تقريبا ٠

الفضة - قطعة كاملة من البيزو وأجزائه على قاعدة التقسيم العشري  
ويتداول فيها بجميع عملة البلدان الاخرى الفضية والذهبية



نيكل - ٥ و ١٠ و ٢٠ شنتافو

محاس - ١ و ٢ و ٤ شنتافو

\* بينانغ \*

يتداول في جورج تاون عاصمة الجزيرة النقود المختلفة  
الأنواع مثل القرش المكسيكي والين والدولار الانكليزي\*  
والعملة المعدنية هو الدولار (أو القرش) ذو المائة مثيني

\* الفرس \*

١ تومان يساوي ٥٧٥ غرام عيار ٠.٩٠٠ ١٧٧٥ فرنك

» ١ » ٢٨٨ » ٨٨٥ »

» ١/٤ » ٥ كران ١٤٤ » ٤٤٠ »

» ١/٢ » ٢ » ٥٧٠ » ١٧٥ »

الفضة - ٥ » ٢٣ غرام عيار ٠.٩٠٠

» ٢ » ١ و ١/٢ و ١/٤

والقطعة ذات العشرة شاهي (١/٤ كران) تسمى بنبات



نحاس - ٤ شاهي ١/٥ كرات ( عباسي )  
٢ » ١/٣ » ( سنار )  
١/٢ » ١/٤ » ( پول )  
١/٤ » ١/٨ » ( جندك ) أونديك  
نيكل ١ و ٢ شاهي

پورتوريكو ( مستعمرة اسبانية )

١ پيزو يساوي ١٠٠ شنتافو تساوي ٥ فرنك . ١ دولار

ذهب يساوي ١٠٠ مثيني يساوي ١٨ فرنك

الذهب الامريكي نادر جدا

الفضة - قطع ذات واحد پيزو و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٤٠ شنتافو

﴿ جزيرة سان دومينغ ﴾

١ قرش يساوي ١٠٠ شنتافو تساوي ٥ فرنك

الذهب - الدولار الامريكي ( ٥٠ م )

الفضة - القروش المكسيكية وكورها المضروبة بواسطة



حكومة الجمهورية \* وهي  $\frac{2}{3}$  القرش ١٠ غرام عياره ٨٣٥ ر.

»  $\frac{1}{3}$

»  $\frac{1}{10}$

نيكل - قطع ذات  $\frac{2}{3}$  سنتافو

جمهورية سان مارينو (في إيطاليا)

١ ليره تساوي مائة سنتيم تساوي ١ فرنك

والعملة الطليانية متداولة فيها أيضا وللجمهورية نقود خاصة

ضربت باسمها

الفضة - ١ و ٢ وه ليره أي فرنك و ٥٠ سنتيم

برونز - ١٠ و ٥ سنتيم

وهذه القطع تعادل القطع الطليانية وزنا وعياراً \*

\* جمهورية سالقادور \*

١ قرش يساوي ٨ ريال تساوي ١٠٠ سنتافو تساوي ٥ فرنك

الذهب - قطع من ١ و ٢ و ٢ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ و ١٠٠ عيار ٩٠٠ ر.

والبيزو الذهب يزن ١ ر ٦١ غرام وهو نادر جدا \*



الفضة — ١ قرش ٢٥ غرام عيار ٩٠٠ ر ٥ فرنك  
 $\frac{1}{4}$  و  $\frac{2}{5}$  و  $\frac{1}{3}$  و  $\frac{1}{5}$  و  $\frac{1}{6}$  و  $\frac{1}{12}$  (أى ٤٠ ر ٥٠)

٢٥ ر ٢٠ ر ١٠ ر ٥ شنتافو

نيكل قطع من ١ و ٢ و ٣ و ٥ شنتافو

\* سنغافوره \*

١ دولار أو قرش يساوي ١٠٠ مئني تساوي ٣٠ ر فرنك

الفضة — تداول فيها غير الدولار الانكليزي دولار وسنتيم  
هونغ كونغ والين وقروش مختلفة

جزائر السوند ( جاوه وسو مطره وغيرها )

١ غولدن يساوي ١٠٠ سنتيم

الفضة — قطع من ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ سنتيم

ويتداول فيها جميع العملة الهولندية \*

حكومة المضايق ( البوغازات )

ملقي وسنغافوره \*

١ دولار أو قرش يساوي ١٠٠ سنتيم



الفضة ١ دولار ٢٦٩٥ غرام عيار ٠٩٠٠

٥٠ و ٢٠ و ١٠ و ٥ سنتيم

نحاس - ١ و  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{4}$  سنتيم\*

ويتداول فيها كذلك الين الياباني ودولار هونغ كونغ

الارض الجديدة ( أمريكا )

١ دولار يساوي ١٠٠ مئيني يساوي ٥٠ بنس يساوي ٢٥ فرنك

الذهب ٢ دولار ٣٣٢ غرام عيار ٩١٦٠٠ ر ١٠٠٥٠ فرنك

وعليها صورة الملكة فكتوريا مع حرفي د . و ج .

ورقم ١٨٦٥ \*

الفضة - ٥٠ مئيني ١١٧٨ غرام عيار ٩٢٥٠ ر ٢٤٢٠ فرنك

٢٠ و » ١٠ و ٥ مئيني

نحاس - ١ بني

جزيرة الثالث \* مستعمرة انكليزية \*

١ دولار ( و . م . ) يساوي ١٠٠ مئيني تساوي ١٨ فرنك

١ دولار يساوي ٤٢ ر ٠ من الجنيه الانكليزي



## \* طرابلس الغرب \*

١ قرش يساوي ٤٠ باره تساوي ٢٢٧٨ ر. من الفرنك  
 وعملة الفضية والذهبية عملة الدولة العلية العثمانية  
 برونز - قطع تركية والسنتيم والسو الفرنساوي والاطلياني  
 والاسپاني

## \* جزيرة زنجبار \*

١ دولار أو قرش يساوي ١٠٠ مئتي تساوي ١٣٦ پيزا \*  
 ١ روبية (هندية أو المانية) تساوي ١٦ أتا تساوي ١٩٢ پي  
 الذهب - ٥ دولار ٨٣٥ غرام عيار ٩٠٠ ر. ٢٥٩٠ فرنك  
 الفضة - ١ دولار ٢٧٢ غرام « ٩٠٠ ر. ٤٠ ره »  
 نحاس - ١ پيزا

ويتداول فيها من الذهب والفضة العملة الانكليزية وريالات  
 ماري تيزا (أبو طيره) والقروش المكسيكية والدينار  
 الفرنساوي (نابليون) والريالات الفرنساوية

انتهى



( تميم ) قد اعتبرنا في التواريخ المذكورة في الاوراق تاريخها  
 المحرر بها وكذلك التواريخ المذكورة في أصناف العملة وهو  
 التاريخ الميلادي ونم نردفها بالتاريخ العربي لتكون صورة  
 ماحرر بالحرف

هذا آخر مابلغت اليه طاقتي في تحرير هذا المبحث المتعلق في  
 حكم زكاة الاوراق الذي لم أرجع فيه الى كتاب أستمد منه الفرع  
 وانما أرجعت الفرع الي أصوله بحسب ماظهر لعقلي القاصر وقرىحتي  
 الكاسدة فان كان صوابا فمن إلهام العليم الخبير وان كان خطأ  
 فمن عدم المعرفة والتقصير \* والله أعلم بالصواب \* . انتهت عبارة  
 مرشد الانام وقد كنت أعددت لها ماأعددت وجهزت لها  
 ماجهزت واشتغلت بتحرير هذا المقام في أوائل شهر الصيام  
 من عامنا هذا وهو عام سنة ١٣٢٩

وبعد تسطير ذلك نقلته وجملته رسالة مستقلة وحررت خطبتها  
 في اليوم التاسع والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة ١٣٢٩  
 والصلاة والسلام على خاتم النبيين وامام المتقين والحمد لله  
 رب العالمين



بيان الخطأ والصواب

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
عشرة آلاف	الف	١٢	١١
العشرة آلاف	الالف	١٣	١١
بعشرين فيزوس	بعشر فيزوس	٠١	٣٣



ولما فرغ حضرة المؤلف من تبييض هذه الرسالة أرخها  
فقال حفظه الله \*

يامن له في العلم طاب الورد \* وحفه منه الهدى والرشد  
وافاك تحقيق بهي رائق \* في باب راق بديع فرد  
نخذه تسترشد به في حكم ما \* فشي من الاوراق فيها النقد  
فالعلم بالتحقيق ينمو دائما \* وكلما بحثت زاد العد  
فهو كبحر زاخر لا يرتجى \* للبحث فيه عند قوم حد  
ان رمته بالشوق قال أرخوا \* بهجة المشتاق جد الجد

٤١٢ ٨٧٢ ٧ ٣٨

س ١٣٢٩

ولما اطلع على هذا الكتاب حضرة العلامة الفاضل  
والفقيه الكامل الاستاذ الشيخ محمد بن حيت قاضي نغر  
الاسكندرية وأحد كبار علماء السادة الحنفية بالازهر المعمور  
﴿ كتب مقرظا ﴾

سفر جليل من جليل راق \* هو أحمد الفضلا على الاطلاق  
لما رأى شوق الانام الى بيا \* ن فريضة الصدقات في الاوراق



وأثوا اليه يسألون بيانه \* في حكمها من سائر الآفاق  
 جادت قريحته بواضح سبيله \* بدقيق فهم ناوب سباق  
 وحباهم من فيض بحر علومه \* سفراً بديعاً (بهجة المشتاق)  
 لا زال يفتح كل يوم مغلقاً \* لولاه ظل الدهر في اغلاق  
 محمد بن نحيث

وكتب يقرظ هذا الكتاب العلامة الفاضل البحر الزاخر  
 والاستاذ الكامل (الشيخ سعيد الموجي) أحد كبار علماء السادة  
 الشافعية بالأزهر المعمور مانصه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وسع كل شيء علماً \* وأوسع كل حيّ رحمة ورحلماً  
 وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له المحيط بكل شيء  
 علمه \* المقسط الماضي في كل حيّ حكمه \* وأشهد أن محمداً عبده  
 ورسوله الذي أوضح كل مشكلة \* وبين حكم كل نازلة \* أفصح  
 الناس لساناً \* وأوضحهم بياناً \* وأسمحهم بناناً \* وأحسنهم  
 لهجة \* وأقومهم حجة \* السيد السند أبو القاسم \* سيدنا محمد  
 ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم \* صلى الله وسلم على



محمد وعلى آله وصحبه الذين قدروا الله حق قدره \* ولم تلهمهم  
 تجارة ولا بيع عن ذكره \* وبعد فان الله العزيز سلطانه \*  
 العزيز بيانه \* الحكيم برهانه \* في كل حادثة حكما محكما \* وفي  
 كل نازلة قضاء مبرما \* اما ظاهرا جليا \* واما مشكلا خفيا  
 تبع المحلة ظهورا وبطونا \* وجلاء وكونا \* وان الفقهاء من العلماء  
 الأعلام \* أنصار ملة الاسلام \* الذين هم حماة معالم الدين  
 ومعاهد \* وهداة طرائق الحق ومرشده \* والذين هم هم \*  
 وقليل مام \* رضي الله عنهم قد عنوا باحكام قواعد الدين  
 ومعاقده \* وهدوا الى استنباط أحكام جزئيات موضوعاتها  
 مسترشدين بانوار أدلته وشواهد \* ولم يفرطوا في شيء من  
 ذلك حتى جمعوا بين نوافره وشوارده \* وان مما خفي حكمه  
 حادثة أوراق البنك نوت التي راجت رواج النقدين في أنحاء  
 المعمورة واطرافها \* فضلا عن أواسطها وعواصمها \* حتى لم  
 يبق سوقة ولا ملك الا وقعت في يده \* وحلت محل نقده \*  
 بل استأثر بها أكثر الموسرين الممالين لخفتها وقلة مؤنتها \*  
 ولقد ولع الناس بالسؤال عنها والبحث عن حكم الله فيها هل



تركى زكاة النقد الذهب والفضة ونزع من سئلوا عنها في الجواب  
 عنه فكانوا ما بين غريب غير نسيب \* يرمم بالغيب ولا يصيب  
 وبين قريب نسيب حقيق بالتحقيق أصيل غير دخيل \* غير  
 أنه أضل السبيل \* ولم يوفق لجواب محل المسألة المشككة كفيفيل  
 وبالجملة قد وقعوا في بيداء تيهاء \* وخبطوا وخبط عشواء \*  
 الى أن قبض الله عز شأنه \* وعلا سلطانه \* وتمت كلمته \* وبلغت  
 حجته \* من عترة نبيه الكريم \* وأسرة رسوله العظيم \* ذلك  
 الموفق وهو الذى جنب الكسل \* وحبب اليه العمل .  
 السيد السند الهمام الأجد \* العالم الخبر الامام الأوحد  
 ومن الذى لو قلت فيه مجدد \* ما كان بدعا والعيان الشاهد  
 ان المجدد فى الكثير من اسمه \* فى القائمين محمد أو احمد  
 الشريف الحسينى \* أبو الحسين احمد بن احمد بن يوسف بن  
 احمد الحسينى \* أدام الله بهجته \* وحفظ مهجته \* فصرف  
 فى ذلك الشأن طرفا من عنايته \* وجانبا من رعايته \* وكان  
 مطمح نظره \* ومطرح فكره \* انبعث همته الى مراجعة  
 القوائين الموضوعات فى ذلك الشأن والبحث عن جميع أوراق



ممالك المعمورة وولاياتها في عواصمها ومستتبعاتها « المسماة  
 بالبنك نوت » وجمع أصنافها حتى اجتمع له منها ما لم يظفر به  
 غيره ممن عنى بهذا الشأن والى ترجمة ما كتب في وجوهها  
 بلغاتها الكثيرة كلها وتوصل بذلك كله الى تبين انها صكك  
 ديون ومستندات لذويها واصحابها ومن هي في يده يرجعون  
 بها الى البنك نوت بما تضمنته من الديون المضمونة والى تبين  
 ان الزكاه واجبة فيما تضمنته من تلك الديون بشرطه المتعارف  
 بين علماء المذاهب \* ولقد أودع ذلك كله كتابا أبدع فيه كل  
 الابداع \* ووضع الغرض الذي رمى اليه فيه على طرف الثمام وحبل  
 الذراع ( وسماه بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة أموال الاوراق )  
 وما أحرراه أن يسمى أنوار الآفاق ليطابق الاسم مسماه فقد  
 انكشف بهذا المسمى \* حكم المسألة المعنى \* وقد أسمعني حفظه  
 الله بعضه فأحطت بمعناه ووقفت على مغزاه فاذا هو كتاب في باب  
 جليل \* وبحل المسألة المشككة كفيفيل \* أقوم قيلا وأقوى دليلا  
 وأكثر تحصيلا \* وأحسن تفصيلا \* وأكبر تفضيلا انحلت به  
 العقدة وصار في ذلك وحده هو العمدة والناس عالة عليه بعده



يقتفون هديه \* ويشكرون له سعيه \* لله ناظم عقده \* ومحكم عقده  
من فقيه شافعي . و امام لوزعي \* وهمام المعنى \* و كريم متى أمدحه  
أمدحه والورى معى \* له حفظه الله من مصنف رائق رائع \*  
ومؤلف فائق بارع \* ما أضحى غرة فى جبين الدهر \* ودرهه  
وسطى عقد فضل هذا العصر \* تطابق على اعوازه أولو البصائر  
وتوافق على اعجازه ذوو الاقلام والمحابر \* أجله كتاب مرشد  
الانام لبر أم الامام \* الذى هو دوحه هذا الفن \* وأصل هذا  
المدون الحسن .

فبوا أمليك الناس أحمد بالذى \* أبان من الحكم الخفى المعقد  
مبواً صدق فى الحياة مباركاً \* وهتم صدق عندك الله فى الغد  
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل \* وهو حسبي ونعم الوكيل  
ولقد سنع لى أن أورخ وضعه فأرخته بما اتفق انه كاللعز  
فأوردت قبله ما هو كالشرح له من رجز موجز ففات  
سألت نفسى ما تريدن غداً \* قالت لعلى أجد اليوم هدى  
قلت كتاب البهجة الذى غدا \* فى باب مفصلاً ومفرداً  
بين ان الصاك أعنى الكاغدا \* لاشئ الا أن يكون سنداً



لما حوى من دين نقد لبدا \* مالا كثيرا قضة أو عسجدنا  
وان ما حوى من نبي أبدا \* بشرطه المعروف فيما أسندا  
قالت فما ذكرت هو الهدى \* تعنى به ما للعسيني أحدا  
قالت فأرخ وضعه مقتصدنا \* وان سئلت أهدي هو بدا  
فقل مؤرخا لذلك الهدى \* إي بهجة المشتاق طب وهدى

٢٥ ١١ ٨٧٢ ٤١٠ ١١

سنة ١٣٢٩

قال ذلك وكتبه الفقير اليه تعالى

السعيد بن علي الموجي

عفا الله عنه



\* فهرست كتاب بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة أموال

\* الاوراق

صحيفة

٧ بيان أنواع الشركات التجارية التي اعتبرها القانون الوضعي

٠ (١) شركة التضامن

٨ (٢) شركة التوصية

٩ (٣) شركة المساهمة وبيان أوراق الاسهم

١٤ بيان أنواع السندات التجارية

١٧ أصل وكيفية انتشار البنوك

٢٢ أوراق الديون المسماة بالبنك نوت

٢٨ صورة ما هو مكتوب على معظم الاوراق المستعملة في

غالب الممالك

٢٧ متى علمت ما تقدم تبين لك ان ورق البنك نوت هي

سندات ديوان

٧١ بيان ان المعاملة بهذه الاوراق انما تخرج على قاعدة

الحوالة لمن يجيز المعاملة بالمعاطاة الخ



- ٧٢ حكم المعاملة باسهم الشركات وأوراق الديون المسماة باليون  
 ٠٠ تلخص من هذا ان ورق البنك نوت هو نظير سند دين حال
- ٧٣ نص الشافعي في وجوب الزكاة في الدين الحال  
 ٧٤ مذهب الحنفية في زكاة الديون  
 ٧٥ مذهب المالكية والحنابلة كذلك  
 ٧٥ شروط الحوالة وأحكامها  
 ٩٥ ذكر ما قيل في المعاطاة في المذاهب الاربعة  
 ٩٦ نصوص الحنفية  
 ٩٨ نصوص المالكية  
 ١٠٠ نصوص الحنابلة  
 ٠٠٠ نصوص الشافعية
- ١١٦ واتماما للفائدة نذكر ما وصل اليه من أنواع العملة التي  
 يتعامل بها الناس في جميع الاقطار  
 ١١٧ تنبيه الذهب والفضة يعتبران بما فيهما من الغش  
 ٠٠٠ تنبيه معني قولهم عيار كذا أو عيار كذا



صحيفة

- ١١٨ أنواع الموازين  
١٢٠ عملة الدولة العلية  
١٢٢ العملة المصرية  
١٢٥ ألمانيا  
١٢٩ أمريكا  
١٣٢ انكلترا  
١٣٥ الأرجنتين  
١٣٦ أستراليا  
١٣٧ استريا ( النمسا والمجر )  
١٣٨ البلجيك ( الاتحاد اللاتيني )  
١٤٠ البرازيل  
١٤١ البلغار  
١٤٣ كندا ( مستعمرة انكليزية )  
٠٠٠ الشيلي ( أمريكا الجنوبية )  
١٤٥ اسبانيا



## صحيفة

- ١٤٦ هولانده  
 ١٤٧ الهند الانكليزية  
 ١٤٨ الهند الصينية  
 ١٤٩ ايطاليا  
 ١٥٠ اليابان  
 ١٥١ جاوه  
 ... غراندوقية لوكسمبورغ — المانيا  
 ١٥٢ المكسيك  
 ... خلدونيا الجديدة  
 ... جمهورية البيرو  
 ١٥٣ جزائر القيليين  
 ١٥٤ البرتغال  
 ١٥٦ رومانيا  
 ١٥٨ روسيا  
 ١٦١ (الاسكنديناوه) الدانمارك والنرويج والسويد



صحيفة

١٦٣ الصرب

١٦٤ مملكة سيام

١٦٥ جمهورية سويسره

١٦٦ الترانسفال الكاب النانال

٠٠٠ تونس

١٦٧ جمهورية اوروغواى الشرقية

١٦٨ جمهورية فنزويلا

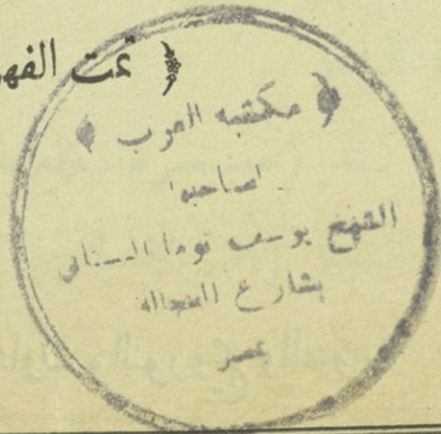
٠٠٠ الروم

١٦٩ فرنسا

١٧٠ الفنلند

١٧١ ( بلدان مختلفة )

مكتبة الفهرست





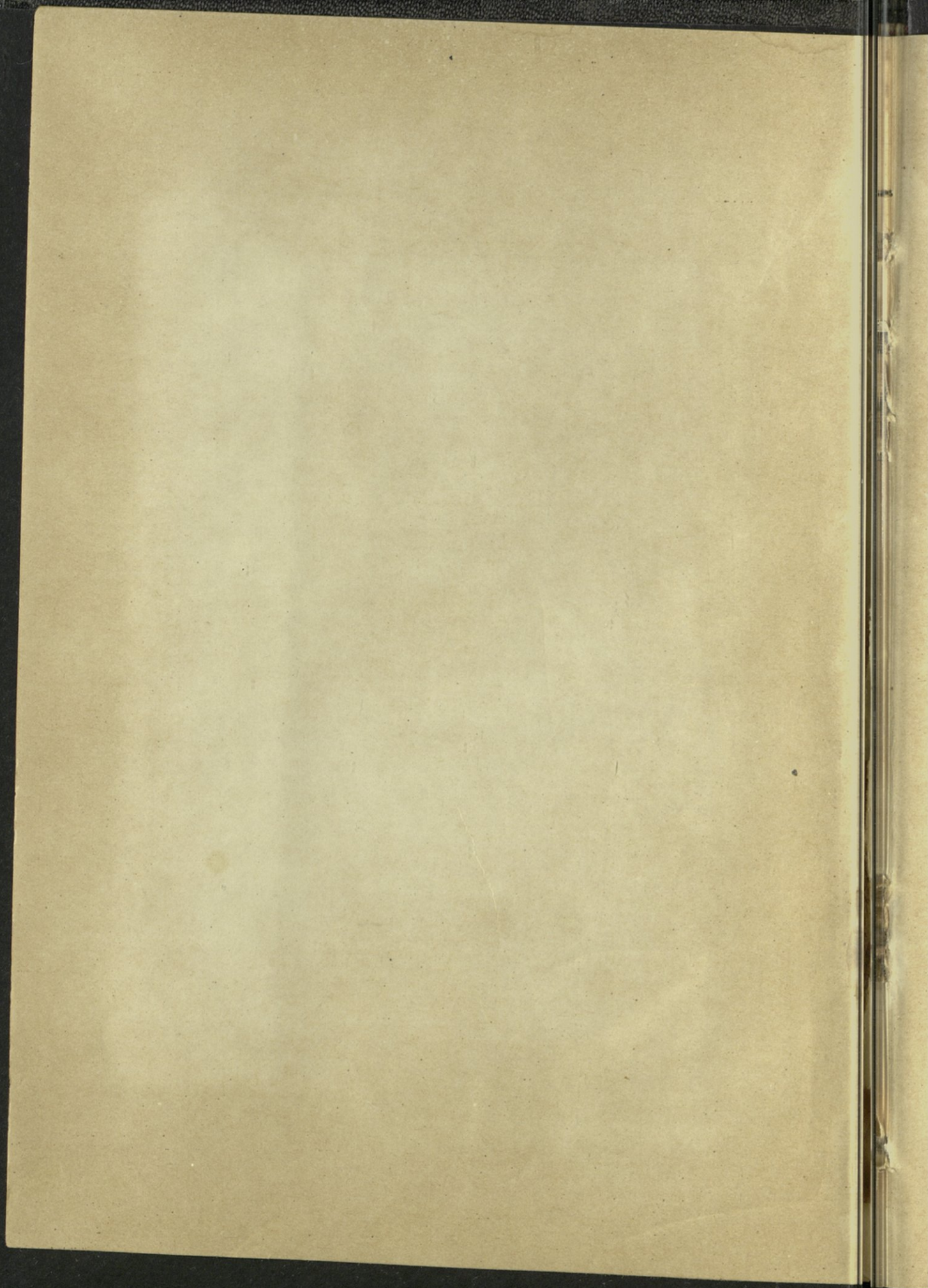
﴿ تبيينه ﴾

فأنا خطأ وقع في صحيفة ٧٠ سطره ١٥ في بيان الخطأ  
والصواب ولذلك تداركناه هنا  
وخطأه المائة وخمسا وسبعين مثقالا  
وصوابه الالف وسبعمائه وخمسين مثقالا

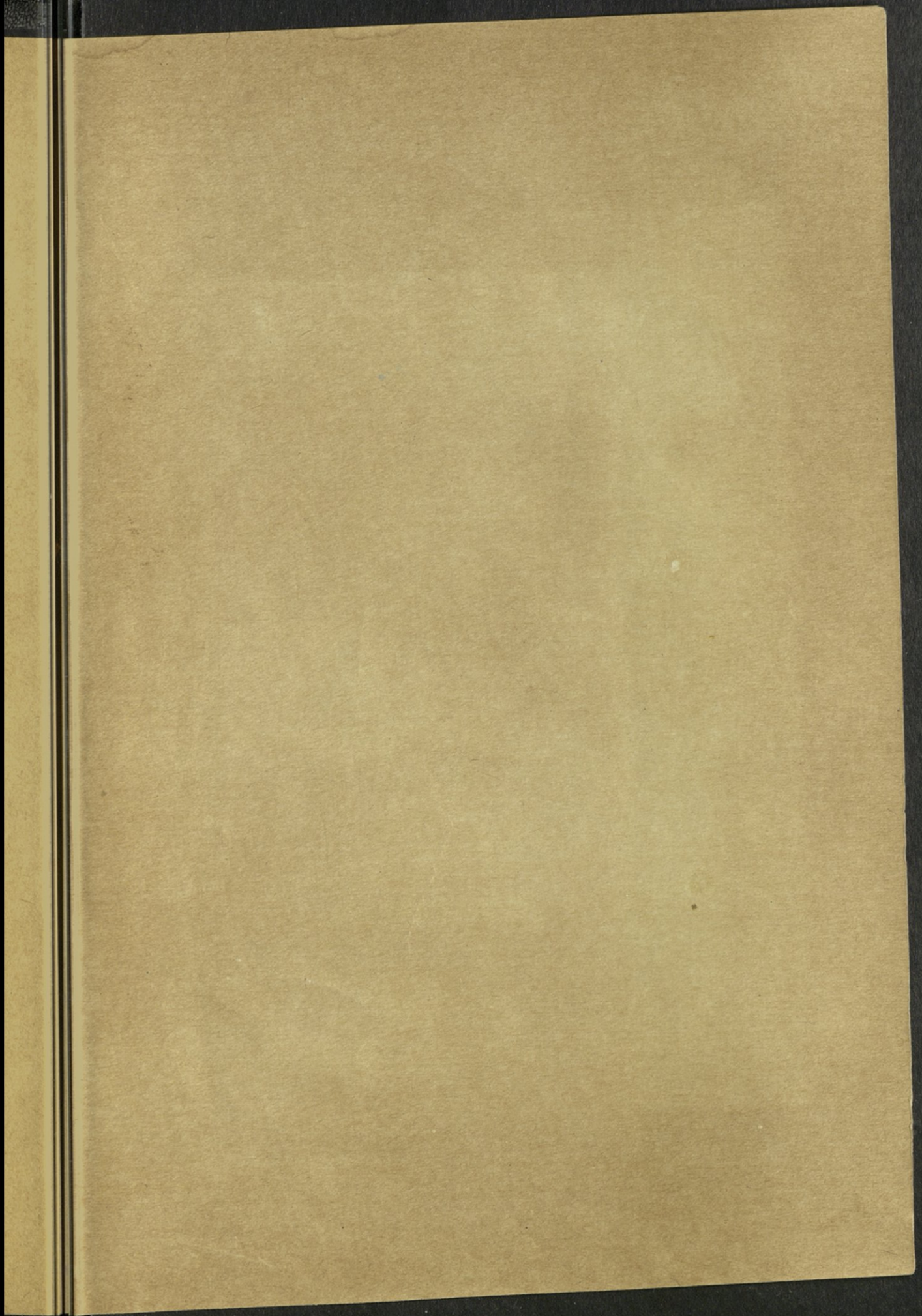


فصل في بيان  
الطوائف التي في زماننا  
التي هي في زماننا  
التي هي في زماننا  
التي هي في زماننا

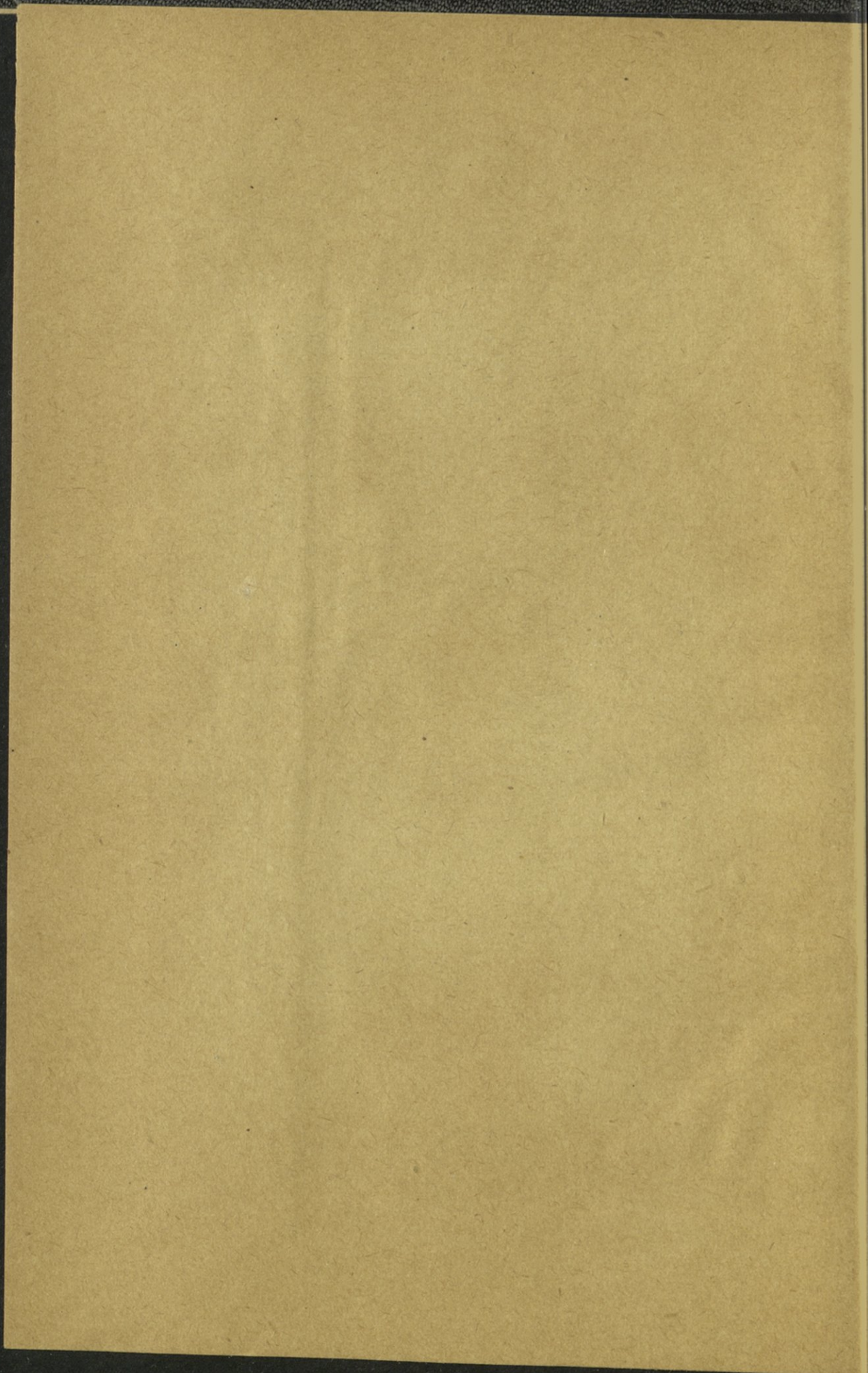




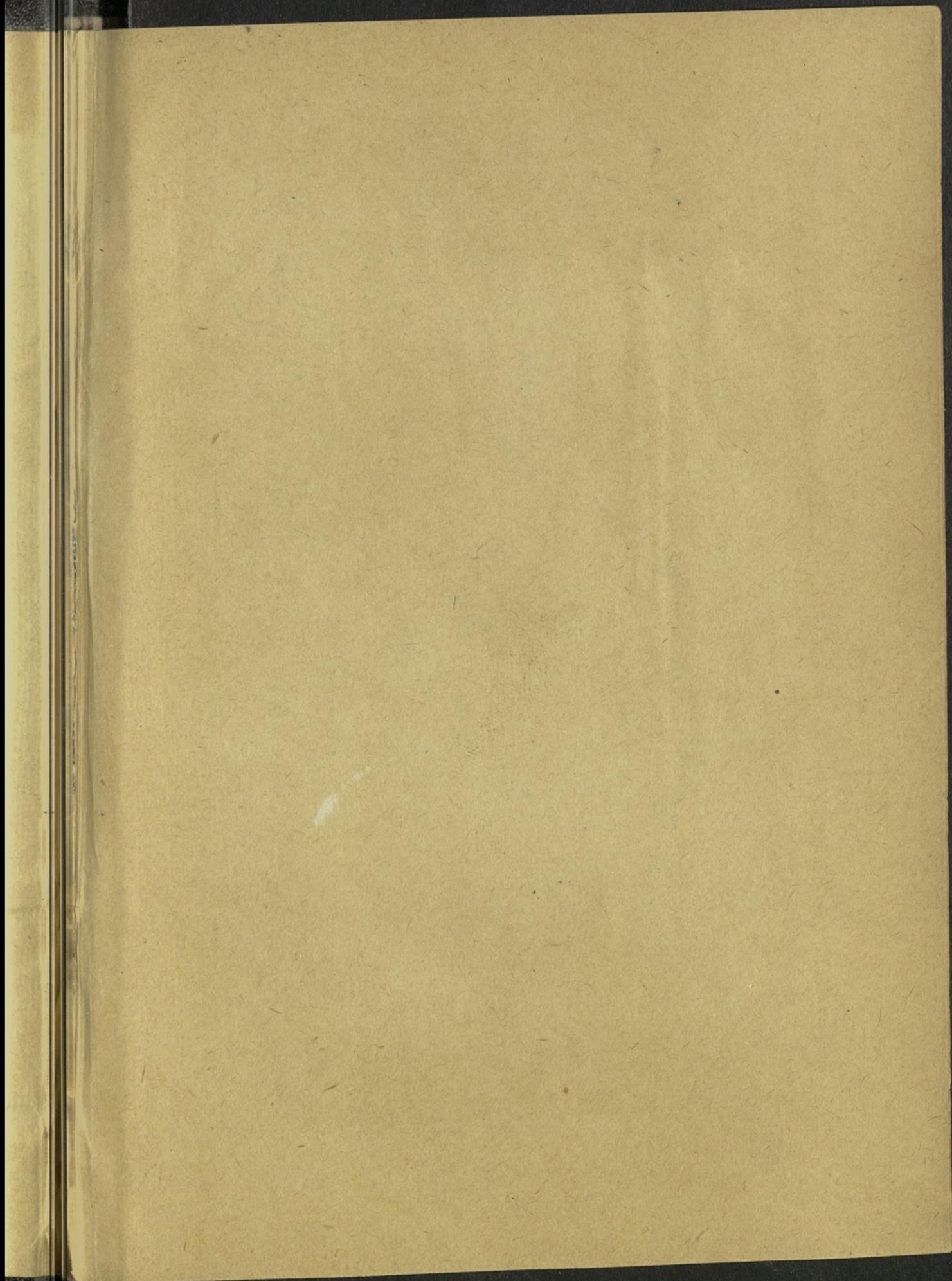














332.77:H96bA:c.1

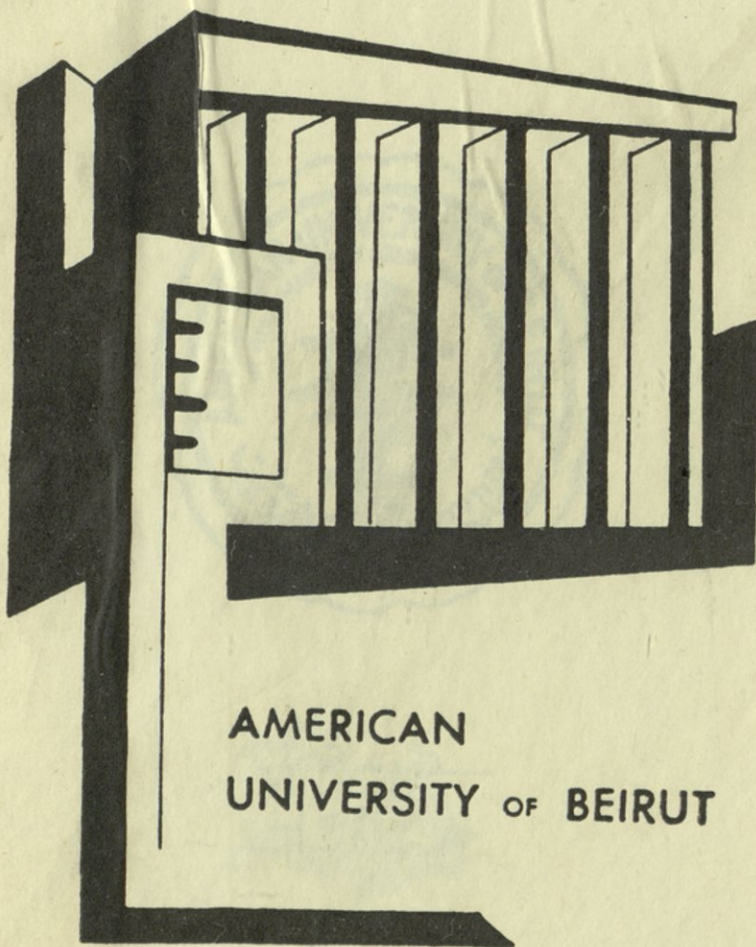
الحسينى، احمد بن احمد

بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة اموال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000053



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT



